

السياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُمُ مَنْ
Politics and morality; who rules who?



عزيز الخزرجي



السّياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُمُ مَنْ؟
Politics and morality; who rules who?

عزیز الخزرجی
Azez Al-Kazragy

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يَحْكُمُ مَنْ؟ مُقَدِّمَةُ الْبَحْثِ؛

(السياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُمُ مَنْ)؛ بحثٌ يُؤسِّسُ لعالمٍ جديدٍ رحبٍ سعيدٍ، لكنَّ إدراكهُ ثُمَّ تصديقهُ يحتاج لمعرفةٍ نظريَّاتٍ عديدةٍ و مُقدِّماتٍ حول الرُّوى و الأفكار الفلسفيَّة و الاجتماعيَّة و الاقتصاديَّة التي أبدعها الفكرُ الأنسانيُّ و السِّمائيُّ منذ أول رسالة سماويةٍ ثُمَّ العهد اليونانيِّ القديم و إلى يومنا هذا و لو إجمالاً و كما ختمناها ب (الفلسفة الكونية) .. كي يتحقَّق الألام الكامل بذلك و يفهم روح البحث بشكلٍ جيِّدٍ.

و غيرها لن يصل القارئ الكريم إلى نتائج مُرضيةٍ، لأنَّها تتعلَّق بِأسِّ المشكلة الأنسانيَّة المُعاصرة و النَّظام العالميِّ الجديِّد، و المظالم التي تجري في العالم على أسسٍ ["قانونية" "ديمقراطية"] شرَّعها المُستكبرون بدعمٍ من أنظمةٍ كبرى تسلَّحت بقدراتٍ تخريبيةٍ عاليَّة على المستوى المالي و التكنولوجي و المدنيِّ و الحضاريِّ لرفاه و شهوات 300 عضو يتحكَّمون بمصير شعوب العالم و ثرواتهم بظُل و لاية (المنظمة الاقتصاديَّة العالميَّة) المعادية (لولاية الفقيه).

من المُوَسِّف جذاً أقول بأنَّ هناك برامج خطيرة جداً لم تُعرف الكثير من تفاصيلها و وضعها تلك العصابة الاقتصاديَّة التدميرية للتخلص من 3/4 البشريَّة على وجه الأرض بأساليب علمية متطورة تستخدم فيها الجوع و الحصار و الحرب و الفايروسات الفتاكة و أجهزة تكنولوجية معقدة و إشعاعات كهرومغناطيسية و دُذِّبات خطيرة تقتل الإنسان لمجرد تعرُّضه لها، و لم تكشف عنها تلك الجهات حتَّى للمقربين من تلك الدوائر التي يقودها الاستكبار العالميِّ بقيادة تلك (المنظمة) (الأجرامية)!

من هنا جاءت رؤيتنا في هذا البحث لتكون أحدَ الفاصل بين الحُبِّ و الكراهية؛ الحقِّ و الباطل؛ الأخلاق و السياسة؛ الإعمار و التخریب؛ الإصلاح و الفساد؛ العدل و الظلم، طبقاً للمنهج الإسلاميِّ العلويِّ العادل، ذلك المنهج الذي تشوَّه هو الآخر على أيدي طلاب الدُّنيا بعد وفاة الرِّسول(ص)، لتستمرَّ الفوضى و الحروب و الدمار و القتل و الظلم على جميع البشريَّة شرقاً و غرباً، و من المُوَسِّف أن تكون استغفيرة ألوهية اليوم الأداة الطَّيِّعة لتنفيذ أهداف تلك الرِّاية الشيطانية في العالم العربيِّ و الإسلاميِّ طبقاً لذلك البرنامج الاستكباري الأخطر في تاريخ البشريَّة!

أنَّ ما نعتقد به يتناسب مع كلِّ إنسانٍ سوِّى سليم الفطرة يُريد الخير و المحبَّة و السلام و الرِّفاة و العدالة، التي تنطلق من مبدأ العدالة و المساواة في الحقوق بين البشر خصوصاً في الجوانب الماديَّة و المُنابع الاقتصاديَّة التي هي بالأساس عطاء الطبيعة التي وهبها الله تعالى للجميع دون إستثناء .. الفطرة السليمة - في نفس الوقت؛ ترفض الطبقيَّة و الفوارق المُقرَّزة بين الأغنياء و الفقراء لتعميم حالة الإذلال و الاستضعاف للبشر بشكل يقف صاحب القلب - حيرى أمام تلك الفوارق التي تكبر و تكبر .. و آتت ما كانت لتكون لولا الأتجاه الخاطي الشيطاني لسياسة المُستكبرين في الإقتصاد و المال و الأعلام و التكنولوجيا التي يتحكَّم بها بضع منات من المجرمين المُحترفين!

أتمنى على الباحث الكريم التَّاني و الدِّقة أثناء مُطالعة الحلقات السبعة في بحثنا هذا .. لكونه يحتوي على عناوين كبيرة تخصَّص النظريَّات الأربعة لعلاقة الأخلاق مع السياسة من خلال معرفة جذور الأفكار التي سبَّبت المأساة الأنسانية بعد تسلُّط المُستكبرين على النَّاس في أكثر بقاع الأرض بغير حقٍّ مع بيان طريق العلاج بوضوح!

ففي الحلقات الأولى تطرَّقنا لمسألة الحُكام و أساليب تسلُّطهم على النَّاس من بداية التَّاريخ بوجي من أنفسهم عن طريق الدكتاتوريات و الشُّورى و الديمقراطية و التحالفات و وسائل البُطش و الأعلام المُزيِّف و المدعوم بالمال و الوعود الكاذبة، باستخدامهم الحبال الشيطانية و المكر و إنتهاز الفرص لتدويل الحقيقة من أجل تسلُّم الحكم .. بدءاً بقابيل الذي قتل أخاه هابيل و مروراً بفترة الرِّسالات السِّمائيَّة الخمسة الكبرى و التي لم يصلنا منها إلا القليل ثُمَّ محنة السَّقيفة حتَّى عصرنا هذا الذي أشيع فيه بأنَّ الحُكم و السياسة لا علاقة لهما بالأخلاق و القيم و مبادئ السِّماء!

حيث يعتقد البعض جهلاً أو تجاهلاً بأنَّ السياسة تستدعي التَّخلي عن القيم و اللُّجوء الى وسائل و أساليب مختلفة تتحرَّر من روابط القيم الأخلاقية فكانت الأخلاق و السياسة بالنسبة لهم مفهومان متناقضان! فهل هناك علاقة إيجابية أم سلبية بينهما، و بأيِّ حقٍّ و مسوِّخ إنسانيِّ يُؤكِّدون على هذا الفصل!

و ما الغاية من الفصل بين (السياسة و الأخلاق) من قبل السياسيين الحاكمين؟

ألبعض كـ "أفلاطون" للأسف يعتقد أن غاية السياسة هي المحافظة على الدولة و بذلك فهو يسمح باستخدام كل الوسائل المشروعة و غير المشروعة لإبقاء الدولة قائمة و هنا فصل واضح بين السياسة و الاخلاق ولهذا يذهب "ميكافيللي" الى حد القول: [إن غاية السياسة يجب إختيارها على المبادئ الأخلاقية!].

فالأخلاق يجب إبعادها جانباً لكونها العائق الوحيد أما تطوّر الدولة و أساس نظرة (ميكافيللي) هذه مشتقة من نظرة أفلاسة الأوربيين الذين سبقوه, و جذور الفكرة نابعة؛ [من أن الإنسان يُعدّ في تكوينه شريراً و لا يمكن لاية سلطة أن تحدّ من أنانيته و طبيعته الشريرة إلا السلطة السياسية], و له مقولة مشهورة [الغاية تُبرّر الوسيلة] بمعنى؛ [إنه إذا كانت الغاية التي تسعى إلى تحقيقها نبيلة بحدّ ذاتها, مثل توحيد إيطاليا, فإنه من الممكن؛ بل من الضروري اللجوء الى الوسائل التي تتنافى مع الأخلاق كالقتل و السجّن و التّشريد... الخ لتحقيقها لأن الغاية كبيرة و يجب ضمانها بالرغم من الصعوبات الممكنة!].

إننا نرى و بحسب تعاليم السّماء أن سبب مشاكل العالم و أفوارق الطّبقية هو بسبب فساد السياسة و أنظمة الحكم و تدهور العمل السياسي لتجرّدها عن الأخلاق, بل الإسلام يؤكد و يستوجب تبني و إعمال الأخلاق في السياسة و من الأداخل و الأخرج طبقاً للأسس الأخلاقية أقرآنية التي إنتهجها الرّسول(ص) و أوصياؤه من بعده!

لكنّ "ميكافيللي" و "فوكاياما" و أمثالهم و من إقتدى بهم؛ يرون للأسف أن هذه السياسة المبنية على الأخلاق و العدالة ستنتهار بسرعة .. و لا غرابة لرفض "ميكافيللي" للسياسة المبنية على الأخلاق لأنه ينظر الى الإنسان بصفة عامة نظرة مادية سلبية و شريرة إنطلاقاً من الواقع الأوربي المسيحي الذي مرّ بمناسبات مختلفة!

و إنطلاقاً من هذه النظرة – و التي هي إنعكاس لحقيقة أوضع في أوربا و الغرب إبان ألقرون الوسطى و إلى يومنا هذا - إعتبروا ألقوانين الوضعية - هي الوسيلة للحدّ من أنانية الإنسان و ميله الى النزاع و التملك و السيطرة كما يرى "ميكافيللي"!

و بحسب نظريته؛ فإنه يجب على الحاكم استخدام المكر و الخداع و الظلم لتمكينه من فرض سيطرته على المحكومين و يجب أن تسود نفس الصفات في التعامل مع الدّول في السياسة الخارجية].

إنّ هذه النظرة الميكافيلية السلبية التي تُدين طبيعة الإنسان و تصفها بالشر من خلال التعامل الأحادي؛ لا تُعبّر عن طبيعة الإنسان تعبيراً صادقاً و دقيقاً و علمياً, و بذلك فإنّ نظرية ميكافيللي السياسية؛ قائمة على أساس نظرته تلك للإنسان و الحياة و التي تتعارض تماماً مع فلسفة الخلق و الوجود و الغاية من وجود الكون و المجتمع الذي هو عبارة عن مجموعة من الأفراد غايتهم؛ التّواضع و نشر المحبة و المصالحة العامة و أخير العام و التّعاون على البرّ, و لا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا في إطار المبادئ الأخلاقية.

لكنّ "كانت" كان منصفاً يعكس الكثير من أفلاسة يرى؛ [أنّ غاية السياسة هي الحفاظ على الإنسان لأنه كانن أخلاقياً و من هذا يجب أن تقوم السياسة على أسس اخلاقية حتى تتمكن من أداء مهامها على الوجه الصّحيح و اذا كانت (الحرية) ضرورة أخلاقية فإن السياسة أيضاً ضرورة أخلاقية و هدفها الحفاظ على حرية الأفراد و المجتمع!]

أما "برنارد راسل" فإنه يرى بأنّ [الحوادث التاريخية ناتجة عن تغييرات سياسية معينة .. و حتى يكون المستقبل أكثر أماناً و إستقراراً؛ فلا بُدّ للسياسة أن تقوم على المبادئ الأخلاقية التي تفرض التّعامل الأنساني بين الحاكم و المحكوم, فمصير الأنسانية واحد و على السّلطات السياسية أن تُدرك أنّ مصير الأنسانية متعلق برابط السياسة مع الأخلاق].

كما أكد "كانت" ذلك المفهوم من زاوية أخرى بقوله؛ [أنّ ظاهرة الأستعمار الحديث تعود في مبادئها الى سياسة الحكم الفردي المطلق الذي ساد أوربا] و بهذا مجدّد "كانت" النظام الجُمهوري و فضله على الدكتاتوري و الأقطاعي.

نحن لا ننكر الدور الكبير الذي تلعبها الأخلاق في مساندة السياسة؛ إلا أنها قد تكون في بعض الأحيان خصوصاً مع وجود الدول الإستكبارية؛ عائقاً لها على الظاهر. لتداخل الحقوق وأهمية إجراء العدالة والتي قد تُعرض بعض أو كل مفاصل الدولة للسنوء والخطر. والسؤال الذي يسأله أهل (الأخلاق) هو؛
[إما فائدة وجود الدولة التي بظلمها يتعرض المواطن فيه للظلم حتى مرة واحدة باعتبار كرامة الإنسان أعلى مرتبة من الكعبة نفسها و إن هدر كرامة إنسان واحد، يعني هدر كرامة كل المنظومة الإنسانية في الوجود].

لذلك وضع الباربي تعالى منهجاً لتلافي هذا الأشكال الذي يبدو من الصعب جداً تلافيه .. حيث يتم تحديد الأهم والمهم في حالات خاصة من هذا القبيل - خصوصاً حين يتضارب حق فرد أو جماعة مع مصلحة غلبا تتعلق بمصير النظام الإسلامي - من خلال نظرية "التزام" و الذي يكون فقط من حق "ولي الفقيه" أثبت في تفاصيله وحيثياته لأنه يشمل دماء و ثروات و حقوق أناس و مصيرهم و هذا الأمر يحتاج إلى كثير من العلم و التقوى و التسديد الألهي لتحديد الموقف الشرعي العادل من ذلك الموضوع!

و ربما كان أحد منشأ الخلاف الفكري و التعارض بين المرجعية "التقليدية النجفية" مع مرجعية "ولاية الفقيه" حتى زمن قريب من تلك النقطة، حيث تغيير موقف الأولى مؤخراً بعض الشيء باتجاه ولاية الفقيه؟

لكن يبقى السؤال الأهم في هذا الوسط و الذي يفرض نفسه في عقل كل مفكر و مثقف و هو؛

هل تطبيق 99% أو أقل .. من العدالة الإسلامية مع احتمال وقوع الأخطاء النسبية الطبيعية تحت ظل ولاية الفقيه أفضل؟ أم القبول بالواقع السياسي و المظالم التي تتعرض لها الأمة بسبب الحكام و المستكبرين بظل أولوية التقليدية التي لا تهمها مصير المسلمين ناهيك عن الإنسانية؟!

إن كلمة (السياسة و الأخلاق) يجب أن تكون بينهما علاقة إيجابية لكي تسير أمور السياسة على أسس عادلة، ولا يمكن سيادة العدل و الأمان و المحبة و التواضع إلا بتحقيق العدالة في الحقوق و الرواتب و الفرص بين الجميع.

و يتضح في نهاية هذا البحث في (الحلقة السابعة) و من خلال هذين الموقفين؛ أن الصراع بين "الفكر السياسي" و "الفكر الأخلاقي" يتمثل في الصراع بين الوسيلة و الغاية!

فتحقق الاستقرار المتمثل في تأسيس الدولة يُعتبر مكسباً هاماً للمجتمع و لا يمكن أن تكون كذلك و بشكلها الإيجابي إلا عندما تكون وسيلة لتحقيق العدالة و الأمان و التواضع داخل المجتمع و ليس لصالح الفئة الحاكمة!

و بذلك فقط يتضح بأن الدولة هي مجرد وسيلة لتحقيق تلك المعاني الأخلاقية السامية و تشارك السياسة في إبطال الأفكار و التصورات المتمثلة في إبراز النفاق و روح العداة بين مختلف المجتمعات الإنسانية لأجل الثراء و التسلط. و بذلك فإن السياسة الأخلاقية المتوازنة تبين و تكشف الحدود الواضحة بين دول الأستكبار و القهر و التسلط و التوسع الذي طالما فرقت و أثارت الحروب بين الشعوب و الأمم و سببت الكوارث و المآسي؛ و بين الدولة العادلة التي تريد رفع الطبقة و ثراء جماعة على حساب الأمة و المظالم عن الشعوب في كل الأرض!

مع شكري و تقديري للمساهمين في طبع و إخراج و نشر هذا البحث بين المتعطين للفكر لمعرفة فلسفة الحرية و الكرامة و العدالة و المساواة و المحبة و التواضع و العشق للوصول إلى مدينة السلام الأبدية عبر الأسفار الكونية؛ و دمتم أعزاء بعون الله تعالى .. إنه رؤوف رحيم.
الفيلسوف الكوني

مدخل (1) لكتابتنا؛ (السياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُم مَنْ؟) جدلية (الدين و السياسة):

سنقوم بإذن الله نشر كتاب آخر: [السياسة والأخلاق؛ مَنْ يَحْكُم مَنْ؟] لذلك نقدم لكم بتواضع هذا المدخل لعرض العناوين الأساسية فقط:

خلاصة الكتاب الهامّ الموسوم أعلاه ضمن (السلسلة الكونية) يضمّ سبعة بحوث مكثفة تمّ التركيز فيها على قضية جوهرية مثلت ولا تزال محنة الشعوب في العالم، خصوصاً شعوبنا التي ضيّعت المشيتين (الحضارة و المدنية) لفصلها الأخلاق عن السياسة، هذا أولاً.

وثانياً: لتشوّه وتبدل الدين نفسه لمصلحة دكاكين المدّعين له، لينفرد السياسيون بالحكم كيفما شاؤوا، ليضيع الحبل مع القارب.

إنّ الدين وحده يُمثل منبع الأخلاق والقيم الكونية، وفصلها عن سياسة وإقتصاد الناس والحكم بالعدل بينهم؛ قد سبّب الظلم و الفساد و الفوارق الطبقيّة كإفراز طبيعي، لأنه لم يركّز لا على إصالة الفرد ولا المجتمع؛ بل إصالة المجموعة التي بيدها مفاتيح المال والعلم.

لقد سعى الحكام منذ أكثر من 10 آلاف عام وفي مختلف الظروف التاريخية .. ليس فقط لفصل (الدين) عن (السياسة)؛ بل حتى سرقة تاريخ الأنبياء وأفكارهم وأدوارهم وتحويرها لأنفسهم و بطولاتهم وكما أثبتنا ذلك في قصص عديدة كقصة كلكامش و نبوخذنصر و حمورابي و سرجون وغيرهم من الفاسدين .. تلك الخيانة الأعظم من العظمى؛ كانت من أسوأ أقدار البشرية في هذا الوجود وأكبر المفاسد التي ارتكبت بحقّ السماء و الأرض، لأنه سبّب مع الزمن تقويض و تخريب أرواح و عقول الناس ومبادئهم ومسح قلوبهم بفصل الأخلاق عن حياتهم وإشاعة الشّهوات بدلها، لدرجة أغرت حتى "الأدباء و المثقفين وأهل العلم" معتقدين بأنّ الدمج بينهما مفسدة، لسطحية فهمهم لقضية الإنسان و فلسفة الوجود وأسباب الخلق بشكل خاص، فتركوا الجوهر و تعلقوا بالمظهر و البشر!

وقد أثبتنا من خلال تلك البحوث المُعمّقة وغيرها (2) تلك الحقيقة المرّة المؤسفة و الدامية بنتائجها التي أهدرت الكرامة الإنسانية ومسخت الشعوب التي تحولت لقطعان من الماشية .. لتسيّد مجموعة مستكبرة على الحقّ والقيم بفعل حكومات 255 دولة فاسدة في العالم، لا ترى سوى جيوبها و متعلقاتها مستخدمة الشهوة و المادة و إستغلال الدين لذر الرماد في العيون كأفضل وأقصر وسيلة للأثراء و التسلط و إستعمار الناس من قبل المجموعة الحاكمة في (المنظمة الاقتصادية العالمية) المسيطرة على منابع المال و الإقتصاد و الزراعة في العالم بدعم و غباء المثقفين و علماء الدين الذين سكتوا ودعموا الحكومات لِدُنْيَا بلا كرامة و معنى فاقدين فيها إختيارهم وسعادتهم.

والأكثر إبلاماً وأسفاً أنّ الفلاسفة عبر التاريخ، و منذ المرحلة الفلسفية الأولى – أي زمن فلاسفة الأغرقيق السبعة (3) وإلى الآن قد تنكروا لفضل آسّماء و الدين وإشارات بعضهم كانت هامشية، بحيث لا نرى أيّ ذكر أو تاريخ لدور الأنبياء العظام في أنظمتهم ومولفاتهم بشكل واضح، رغم إنّ أساس معلوماتهم بشأن القيم والأخلاق و فلسفة الخلق والغيب والعمران كانت مُستقاة من الرّسالات السماوية التي سبقَتْ المراحل الفلسفية بالآلاف السنين، إلا أنّهم لم يشيروا لتأريخهم و للمصدر الأوحد للأخلاق والقيم و الأيمان بالغيب و أسرار الوجود التي تتصل مباشرة بكرامة الإنسان التي تعادل الوجود، لأسباب قد تكون بحثة تتمحور حول طغيان النفس، وهكذا ظلم الفلاسفة أيضاً بجانب الحكّام و السلاطين؛ البشر (مادية) (أنانية) و ذاتية بتكرهم لمبادئ الدين الذي عماده العدل و من البداية و لحدّ اليوم وكأّتهم عين الشيطان، رغم توصل الكثير من الفلاسفة العقلاء للحقيقة كشوبنهور و إسبينوزا و ابن سينا و الفارابي (4) و غيرهم يكون مصائب البشرية اليوم إنّما ولدت بسبب (ذلك) "الفصل" المُجحف بين الدين و السياسة، لعدم درك الناس حقيقة الدين و فلسفة الإسلام حتى يومنا هذا رغم وجود أكثر من مليارٍ مسيحي و نفس العدد من المسلمين تقريباً بضمنهم آلاف الأديان وأضعافها من الحركات و الأحزاب الإسلامية و أتباعهم بمنات الملايين المؤمنين بالغيب الذين بدل أن يكونوا منطلقاً لنشر المحبة و السلام و التواضع و الأخلاق الكونية؛ باتوا منطلقاً لنشر الفساد و النفاق و الخبث و الشهوة و المظاهر والعنف والحرب، و يكفيك فتح كتبهم أو دخول مراكزهم و كنائسهم و مساجدهم و معابدهم مرّة لترى تجلّي تلك الحقائق المرّة، بحيث يمكنك رؤية كلّ شيء فيها إلا (الله) هو الغائب الوحيد فيها!

فكيف يُمكن للمحبة وآسلاَم و الكرم و التواضع والآيثار أن ينتشر مع غياب موجدِها و حضور مُعاديها!؟

في كتابه (مناهج الفلسفة)، كتب المفكر الأمريكي (ويليام جيمس) قائلاً: [إنّ هناك أكثر من ستين ألف مادة قانونية يتم إضافتها سنويًا إلى "القانون" في أمريكا]، و هكذا كندا و بقية الدول الغربية والشرقية لعدم معرفتهم بفلسفة القانون الأنسب و الأصح لإصلاح المجتمع لجهلهم بحقيقة تكوين الإنسان و مكانه النفسية التي لا يعلم خلجاتها وأسرارها و عوامل تحقيق سعادتها أو شقائها، و كل تلك الدول و بنظرة عابرة تحتاج للأخلاق لا القانون لوقايتها، و(الوقاية خير من العلاج) ولا نحتاج سوى (الفلسفة الكونية) لوعي فلسفة القانون، والأهداف التي يجب تحقيقها، و لعلّ هذه الإشكالية تقارب الإشكالية التي أرقت الفيلسوف (شيلر)، حين أراد العودة إلى سياسة الذات، فعكف في: [الرسائل الأولى من التربية الجمالية للإنسان] على فكرة الدولة كما كانت تتشكل في زمانه، حيث كان شيلر روسي الطبع، "كانتي" الفكر والتطبع، فكَتَبَ قائلاً حين رأى إنهيار القيم الإنسانية على أعتاب الفظائع الدموية الوحشية للحزب الشيوعي السوفياتي:

[لا يأتي البناء من السياسي ولا من رجل الدين(5)، ولكن من القدرة على الإرتقاء نحو الروح والجَمال، فعندما يضع السياسي أو رجل الدين التقليدي في الواجهة العليا على سبيل الشهرة والنجومية؛ فهو يهين نفسه باستخدامه لوسائل الإكراه والقهر والأحتيال والإبتزاز والترهيب والترغيب والأثراء، بيد أنه عليه أن لا يقود .. بل أن يُصاحب ولا يقول هؤلاء تحت وصايتي وسلطتي الممتدة من السماء، بل يقول هؤلاء إخواني وبجانبي وكلنا سواسية في الحقوق، فلا يتكلم بمنطق الفوقية والتكبر. بل بمنطق المعية و المحبة].

صحيح أن الفيلسوف أو النبي الذي يعجز عن أداء رسالته من خلال تسييس ذاته ثم فلسفته في المجتمع؛ فإنّ هذا لا يعني عجزهما – أو بتعبير أدق عدم جدوى فلسفتهم – لإنجاح وإدامة الدولة العادلة، بل الخلل و كما أثبت التاريخ مرّات و مرّات هو بسبب ميوعة الشعب نفسه والذين يحتون الناس أي - الأحزاب و المنظمات - بطرق خبيثة نحو مسالك الشيطان من فوق و التي تتجسد اليوم من خلال (المنظمة الاقتصادية العالمية) التي تحكم العالم عن طريق الأقتصاد بمعونة الأساطيل و التكنولوجيا و المال(الدولار).

نحتاج لأنجاح المشروع الكوني لثلاث عوامل تعمل معاً لتحقيق الغاية من الخلق والوجود، والتي لا بد وأن يُنفذ من خلال نظام إجتماعي يتساوى بظله الرئيس والمروّوس؛ القائد و الجندي؛ الموظف والعامل، لتتحقق السعادة للجميع وليس شعب واحد، والعوامل الثلاثة هي:

الأول: وجود عارف حكيم على رأس الأمة لتطبيق مبادئ (الفلسفة الكونية).
الثاني: وجود الفلسفة الكونية كمنهج يضم المفاهيم والأهداف وطرق التنفيذ.
الثالث: وجود النخبة المرتبطة بالحكيم من جانب وبالشعب من الجانب الآخر.
و على الجميع وعي و إدراك أبعاد (الفلسفة الكونية العزيرية) و فنّ تحقيقها.

و بذلك يمكننا القضاء بشكل طبيعي على ظلم وهيمنة الرأسمالية و الطبقيّة بقيادة (المنظمة الاقتصادية العالمية) التي أسست أسس الفلسفة الظلامية البراغماتية السياسية، التي عرّفت الحقيقة بكونها؛ (الفكرة التي تنجح) و(الغاية تُبرّر الوسيلة)، وليست الفكرة ذات القيمة الأخلاقية التي تريد تحقيق السعادة للجميع، فصار التخطيط لسرقة أموال الفقراء مسألة شرعية و قانونية و ديمقراطية متطورة لا يحقّ لأحد إنتقادها، وهو بنظرها أنجح وسيلة للثراء الذي يصاحبه الظلم والقهر والإستبداد كنتائج طبيعية للحرية بالمفهوم الرأسمالي و تلك هي أنجح وسيلة لتحقيق السلطة، فالعالم مجرد سوق، والإنسان فيه مجرد بضاعة و أداة للإنتاج والإستهلاك، ولذلك و بسبب فقدان مبادئ الفلسفة الكونية؛ فقد ركبت الكثير من الدول الإسلامية رغم تاريخها وعقيدتها في المنطقة العربية؛ موجة البراغماتية (الرأسمالية) بغطاء الديمقراطية و بشيئ من الآسلاَم و كان العراق سبّاقاً في هذا المصير الأسود بعد ما علقت دواليب الحكم بتلابيب أمريكا و من معها، ما جعلها تربة خصبة لخنق المقاومة و للإبتزازات المالية و الجيوستراتيجية، التي تثري خزائن النظام الدولي، ليستمر التكبر والطغيان و الحروب في العالم، بحماية الأنظمة الإجرامية في المنطقة و العالم، حتى انعكست و إنمست المفاهيم، بحيث أصبح (المقاوم إرهابي) و (الأرهابي إنسانياً)، لتتحقق ألمقولة المشهورة: [عصرالتجارة بالكلمات، التخدير بالشعارات، التنويم المغناطيسي بالعبارات، وقيادة الشعوب المتخلفة بهذا الحذاء الساحر..]، وقد سبقنا رسولنا الكريم بقول حكيم أدقّ لخصّ المحنة بقوله:

[يُوشك أن تتداعى الأمم عليكم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها]. قالوا : أ و من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: (لا ، بل أنتم كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولنزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن)، قيل: وما (الوهن) يا رسول الله ؟ قال: (حُبّ الدنيا و كراهية الموت؟)].

و اليوم أخدمت حركة الشعوب من قبل أنظمتها و إنتفاضاتها بدأت كأفلام الكارتون التي تتحكم بها الأحزاب و الإنتلافات و المنظمات التي تريد المال لرووسانها الذين يوقعون على الصكوك البيضاء باسم الوطن و المواطن مقابل ضمان السيولة النقدية و الأرباح و الرواتب لجيوبها الخاصة على حساب جيوب و حقوق الشعب و الأجيال المسكينة اللاحقة، لتعيش شعوب العالم الأمرين من الأنظمة الإستبدادية تحت غطاء و شعارات الليبرالية و (الديمقراطية المستهدفة) التي تهدف لتحكم الفاسدين بالأموال و الأقتصاد و الرواتب و الجيش و الشرطة، و هذا هو مأزق النظام الدولي العاري من القيم الأخلاقية اليوم!

لقد وصلت الصلابة و فقدان الحياء درجة باتت أعتى الدول الديمقراطية في العالم تدعم الحكومات الأرهابية لقتل الناس و ألتشيوخ و الأطفال الأبرياء لتحقيق مصالح الفئدة الأقتصادية .. بل و تحتفل سنوياً في (دالاس) بالحروب المحلية و الداعشية و العالمية الدموية التي راحت ضحيتها الملايين من البشر، مما يعني تجاوز اللابشرية إلى الوحشية، بدل أن تخطط للانتقال بأناس من حالة (البشرية) إلى (الإنسانية) و من ثم إلى الحالة (الآدمية) (6) التي معها يتحقق التواضع و الفناء في الحق للخلود، وهو أسمى درجات العلو الكوني بحسب الفلسفة الكونية العزيرية الذي يؤمن بالتغيير كصفة إنسانية .. لكن بتزكيتها للأعلى لا بدسها للأسفل عن طريق شحن النفوس بالأخلاق الفاضلة التي يؤكد أنها الدين فقط لا المدارس الرأسمالية و السياسية المختلفة التي تؤكد على الكذب و الظلم و النفاق و التحالفات المشبوهة وقانون (الغاية تبرر الوسيلة) لأجل المال بسرقة الناس و ظلمهم! و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفيلسوف الكوني

- (1) إضطرت و بسبب مشكلات الفهم و الوعي الكوني لدى القراء بمن فيهم المثقفين و الأدياء و الكُتّاب؛ جعل أكثر من مقدمة و مدخل للبحوث لكثافة المفاهيم و تداخل الرؤى الفلسفية لتبسيطها و سهولة فهمها و هضمها، و إنتقال مضامينها لتعميم الفائدة بسهولة و يسر، رغم ما يكلفني من جهد و وقت، فإسلوب (الكتابة) المنهجية يحتاج بلوغ قمته لشهادة دكتوراه. (2) بالإضافة لكتابتنا الموسوم بـ [السياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُم مَنْ]، ألفنا كتاباً آخر يضاهيه في المعنى و يعلوه في التمدن كمتعم، حيث نظرنا للمستقبل من خلال معطيات عديدة، بعنوان: [مُستقبلنا بين الدين و الديمقراطية].
- (3) حكماء الإغريق السبعة: سولون الأثيني، خيلون الأسبرطي، طاليس، بياس البريني، كليوبولوس، بيتاكوس، بيرياندر.
- (4) أبو نصر الفارابي قسم الدول لـ: الدولة الفاضلة و الدولة الجاهلة، و حدد مواصفات لهما.
- (5) لقد قاس الأمر على أساس الدين المسيحي المحرف طبعاً و ليس على أساس الدين الإسلامي الكامل الخاتم أسمع.
- (6) فلسفتنا: تُقسم الرقي البشري لثلاثة مراحل: البشرية و الإنسانية و الآدمية.

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يحكم مَنْ؟ القسم الأول يوم الإسلام بدل الحرب على الأرض بعد الذي كان؟

كل المنصفين يعترف اليوم بأن عبارات الحزبي و القومي و الوطني الديمقراطي و الرفيق و المناضل و الثوري و المجاهد و ما في سياقها قد أصابها التشويه و أضحت مصطلحات للسخريه و التهمك, و يعود كل ذلك باعتقادي إلى انحطاط الأخلاق و فقدان القوى السياسية و القيم الإنسانية في العالم و في الوطن العربي خصوصاً الذي أصبحت فيه الأمة لا تدري عن ماذا تبحث و إلى أين تتجه في خضم الفوضى و الأضطرابات و اللوبي الوهابي السلفهيووني الذي يُحاول تحطيم أسس العدالة و موازينها و تثبيت الاستكبار في المنطقة بحسب 24 بروتوكول هرتزلي تم وضعها قبل 150 عاماً!

لذلك نرى أن الاستكبار العالمي حاول الألتفاف على ألسحوة العربية الإسلامية التي عمّت المنطقة منذ أعوام بغض النظر عن إشكالاتها و الأدوار التخريبية للعملاء في أوساطها .. و حين أرادت الأمة كطف ثمار تلك النهضة سارعت تلك القوى و بأموال حكام الخليج من ترتيب الأوراق بشكلٍ يتناسب مع طموحات المنظمة الاقتصادية العالمية, لذلك كانت الخيارات و المواقف تختلف من دولة لأخرى فتورة البحرين مثلاً يجب أن تخدم بكل أنواع القمع و السلاح, لكن ثورة مصر لا بد من فتح المجال للمسكر فيها كي يسيطر على دفة الحكم و القرارات الاستراتيجية و هكذا في اليمن و لبنان و العراق وغيرها, الشيء الوحيد الأهم في كل تلك التحركات هو محاربة الإسلاميين المواليين لشبيعة اهل البيت(ع) و للدولة الإسلامية التي تمثل نهجهم من الوصول لدفة الحكم!

لقد مُسخت منظومة القيم الإنسانية في الأمة الإسلامية عموماً و في العالم خصوصاً بسبب ضمور الفلسفة و سياسة و جشع المستبدين فيها إلى تغييرات جذرية منذ القدم ثم مروراً بالسقيفة و إلى يومنا هذا .. بل إن المفاهيم الإسلامية التي تحوي أمثل المنظومات الأخلاقية إنقلبت إلى الضد من التعاليم الإسلامية الواضحة في مجال التربية و التعليم و العدالة و حقوق الإنسان و كرامة المواطن العربي و المسلم و العلاقات الاجتماعية, بمعنى صار الكذب و الفساد حلالاً و الصدق و الصلاح نشاراً؛ و الحلال حراماً و الحرام حلالاً و المعروف منكراً و المنكر معروفاً, حتى صارت معلماً من معالم الحاكم و السياسي النشط لمنفعة المنظمة الاقتصادية في هذا العصر.

و قد لا أجتنب الحقيقة لو قلت بأن السياسيين العرب تجاوزوا نظريات ميكافلي الأيطالي الذي نظرياته تعتمد بالأساس على قوانين النظرية السياسية الواقعية المعروفة و الأساليب الخادعة للوصول إلى السلطة و الحفاظ على المنصب بكل الوسائل الممكنة لأن الغاية تبرر الوسيلة, و المٌطلع على كتب ميكافيللي و غوبلز يرى أنه شرع نظرياته التي في النهاية تضر بمجموعات و شرائح كبيرة من المجتمع لكنها تخدم و تصب لصالح شريحة أخرى عادةً ما تكون مؤلفة في القرار و الحكم و الأولويات.

بأطبع الإسلاميون .. و بما أنهم يؤمنون بالمبادئ الإسلامية العادلة و السّمحاء التي حدّدها أئمة أهل البيت الطاهرين لا يعترفون بأكثر القوانين التي توصل لها الميكافيلليون و الغوبلزيون و الفوكوياميون و أمثالهم من المفكرين الغربيين الذين إعتد نظرياتهم المدمرة للفطرة و العدالة و المساواة جميع الأنظمة الغربية بقيادة أمريكا التي تقودها المنظمة الاقتصادية العالمية .. تلك المبادئ الغير إنسانية التي ليس فقط لا تصب لصالح عوام الناس؛ بل تُعمق و تزيد الطبقة!

إن مشكلتنا العظمى كانت تكمن في عدم إمتلاكنا لتجربة إسلامية واضحة المعالم في الحكم خصوصاً بعد الأحداث المأساوية في صدر الرسالة, و مع تقدم الفكر و تغيير وسائل الإنتاج و أنظمة البنوك و العلاقات و المعاملات الدولية المعقدة و حقوق الإنسان خصوصاً ما يتعلق بالمرأة تعقدت الأمور أكثر فأكثر و إنتشر القلق و الأمراض النفسية و الخوف من المستقبل الذي شمل حتى الأطفال لمجرد فتح عيونهم على عالم اليوم, وإن دولة الإمام علي(ع) في الكوفة التي كانت صورة منسوخة طبق الأصل عن دولة المدينة المنورة التي أسسها الرسول الأعظم(ص) و التي إعترف بها كل علماء العالم و قررها رئيس هيئة الأمم المتحدة عام 2002 كأفضل نظام على حكومات العالم إتباعها؛ حتى مثل هذه الحكومة و للأسف عدّها حتى الموالوان لأهل البيت(ع) بأنها غير ممكنة التطبيق لأنها دولة مثالية لا طاقة حتى لنبي مرسل من إعادتها بنفس الكيفية التي طبقها الإمام علي(ع), ناهيك عن إن البعض حرّموا إقامتها في زمن الغيبة لأنها من شأن الأمام المعصوم فقط!

أما دولة الخلفاء و بالرغم من عمرها الطويل نسبياً و الذي تجاوز العشرين عاماً فأنها لم تعطي الصورة الواضحة لماهية

الاسلام بسبب إختلال العدالة فيها أثناء تطبيقات عملية, بل ربما حدث العكس – أي الظلم - و في منعطفات كثيرة ومن البداية بحسب النتائج التي ظهرت من إراقة أدماء البرينة كدم الصحابي أجليل مالك بن نويرة وعشيرته و إغتصاب زوجته في نفس الليلة التي قُتل فيها و بإشراف الخليفة الأول الذي أمر خالد بن الوليد بذلك, حيث بقي مدافعاً عن القاتل حتى وفاته, ثم بروز و نمو الطبقة الغنية و حالة الثراء الفاحش للمقربين من الحكومة كعمر بن العاص والوليد و الزبير وغيرهم في ظل الخلفاء الثلاثة بعد وفاة الرسول(ص) و المظالم التي حدثت بحق أهل البيت(ع) كلها تُدلل عن نواقص وفساد تلك التجربة و بالتالي عدم إمكانية إعتبارها نموذجاً للحكم الإسلامي العادل مائة في المائة!

أما دولة الإمام علي(ع) التي إشتعلت فيها الفتن بسبب تلك التأسيسات الخاطئة و نمو أرتال المنافقين و المرتدين الذين تربوا على ثقافة الطبقة و الثراء و الفوقية و الأستحواذ على حصة الاسد من بيت المال أمثال عمر بن العاص و أقرانه ممن ذكرنا ليتحولوا إلى جيوش من المارقين و القاسطين و الناكثين بجانب إنفصال معاوية الذي تربى في أحضان الخلفاء حتى عيونه والياً على الشام ضمن الدولة الإسلامية المركزية لأنه كان إمتداداً و معتمداً من الخلفاء السابقين و من مدرستهم .. كل ذلك لم يترك مجالاً للإمام علي المظلوم الذي إضطر على دعوة مجموعة من المخلصين من اليمن لتثبيت أركان الحكم العادل كي يُعني التجربة الإسلامية و يستمر من خلال الحكم حتى إستشهد في محرابه, و على الرغم من كل تلك المحن؛ فأن ما قام به(ع) خلال فترة قياسية لم تتجاوز الأربعة سنوات و ثلاثة أشهر قضى أكثرها في الحروب المفروضة عليه؛ يُعتبر نظامه أعدل نظام في الأرض, وما كتبه في نهج البلاغة يُمكن إعتبارها مبادئ أساسية للنظام الإسلامي في كل العصور, وإن قرار هيئة الأمم المتحدة عام 2002م كان عادلاً و في محله حين أُلزم (كوفي عنان) حكومات العالم بضرورة الأقتداء بنهج الأمام كأعدل حكومة في التاريخ الأنساني.

و الحقيقة إن ما أراد قوله السيد كوفي عنان للعالم؛ هو أن الحاكم العادل لا بُد و أن يتّصف بالأخلاق و التواضع و مشاركة الناس همومهم و العيش مثلهم بل بمستوى معيشي أقل من الفقير في الدولة, و لا يتكبر على أحد من الرعية! و هذه هي العناوين الكبرى لعدالة الحاكم و الحكومة و شرعيتها التي تمثلت في شخصية علي(ع) حصراً!

لكن و مع هذا التقرير و المقدمة و إعتقاداً على النتائج العلمية التي توصلنا إليها عن طريق البحث الأستقراني عن ماهية الديمقراطية المتبعة اليوم و نتائجها في العالم عموماً و الغربي خصوصاً, منذ عصر النهضة؛ تُبين نمو الفساد و الطبقة والبرجوازية التي بدأت منذ ثلاثة قرون – بعد النهضة الأوربية – كواجهة للأرسمالية التي تسلّطت بالأمال و التكنولوجيا فيما بعد على معظم منابع الأقتصاد العالمي و ثرواته؛ مع كل هذا فأن الأخلاق السياسية – الظاهرية منها على الأقل – و على الرغم من كل مساوئها التي بيّنتها تفصيلاً في بحوث سابقة منفصلة .. هي بمثابة الجنة بالنسبة لجهنم الأنظمة المتبعة في عالمنا الشرقي و الإسلامي بإستثناء إيران اليوم, لأننا نقارن السيئ بالأسوء مع الفارق!

إن أكثر سياسيتنا لا يعرف أنّ كل نظام إجتماعي سياسي يقوم على نظام أخلاقي و فلسفة أساسية .. و الأخلاق الفاضلة توأم مع الحالة الأقتصادية التي هي المعيار الذي يتم على أساسه تقييم الأنسان و المجتمع و صيانة كرامته بظل الحكومة بحسب الظروف الزمكانية ليُمكننا تقييم الوضع الأقتصادي - الأقتصادي في بلد ما على أساسه, لمعرفة كونها من الدول المستقرة أو المضطربة.

إن إنتهاكات حقوق الأنسان ليس مستحدثاً في الأرض, بل هي ألسمة الغالبة لكل حكومات الأرض منذ زمن حمورابي و نبوخذنصر و الأكديين و السومريين و الفراعنة و السلالات الشاهنشاهية و الأمبراطورية التي حكمت مختلف البلاد كفارس و الصين و الهند و أوربا و غيرها, و لا فرق في ذلك بين فرس أو رومان و لا صينيين و لا تترار و لا صليبيين و لا إنكليز و لا أمريكيان و لا يهود و لا مسلمين .. لأن الظلم واحد كما العدالة واحدة وهي النتيجة الحتمية لمبادئ الحاكم و ماهية الأنظمة التي عادة ما تلجأ للقوة و الغدر و المؤامرات لأجل الكرسي, وهكذا كان السياسيون و الحكومات المعاصرة و إلى يومنا هذا حين تُنزع من قلوبهم الرحمة و التواضع و الايمان الحقيقي بالأغيب حد المسخ لفقدان الدين من وجودهم و طغيان(الأنبا) على تصرفاتهم!

و الذي يحزننا حقاً هو ما نراه مُتفشياً في بلاد المسلمين و العرب خصوصاً, على الرغم من أن الله تعالى أنعم آخيرات و نعمة الإسلام عليهم و الذي يفسره كل حزب و مذهب و مرجع كما يحلو له لضمان مصالحهم و إبقاء تجارة دكاكينهم(1), بعيداً عن حقوق الأنسان و المجتمع, لهذا نرى قمة القساوة و الظلم و العنف في أوساط المسلمين كما المجتمعات الأخرى في كل قارات العالم .. بينما نرى أن الإسلام الواضح و منذ أول آية نزلت تشع و تحت على الرحمة و المحبة و التواضع في كل

شيئ كسمة رئيسية خصوصاً للحاكم المسلم، حيث قال تعالى: [وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين] (2)، والاسلام لا يقبل الظلم بأية صورة خصوصاً ما يتعلق بالآخرين وقد قال تعالى: [يا عبادي إنني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظلموا] (3).

و بنظرة للتأريخ نرى أن جميع الأنظمة التي قامت .. كانت لأهداف معينة؛ كالقومية والوطنية و(الدين - مقراطية) و الديكتاتورية والملكية و بغض النظر عن مدى نجاح تطبيقاتها في المجال المختلفة؛ ولعل أفضلها مرتبة باستثناء (النموذج)؛ كانت تلك التي تقوم على أسس المواطنة .. بما هي فضيلة (الدولة الجمهورية)، فالاستبداد - الفردي - الجماعي - وحده إنتهاك لأساس المبادئ الإنسانية و للمنظومة الأخلاقية ككل وهو السبب في تفسخ القيم الأخلاقية و شيوع الأرهاق و الظلم و الطبقية، و هي إهانة كبرى واضحة للكرامة الإنسانية التي لا تعادلها كل الوجود!

إنّ النقد الواضح الذي وجهه الأشتراكيون العقلانيون و كذا الفلاسفة الاسلاميون (4)؛ لعلاقات الإنتاج الراسمالية كان يتّجه مباشرة إلى ضمور المسألة الأخلاقية الإنسانية و جفانها في تلك العلاقات، بل و أنعدامها و الذي معها ينعدم كرامة الإنسان، خصوصاً حين يغلب الأحتكار على المنافسة العادلة ناهيك عن العدالة بعينها، لهذا تجسد النقد الإسلامي في قيم الحرية و العدالة و المساواة (5)، تلك القيم العالية التي وحدها ترفع البشرية إلى نيل الكمال مادّةً و معنى.

و تلك قبل كل شيء قيم أخلاقية و أدبية منشأها الذين بقدر ما هي إجتماعية و سياسية، و من الخطأ و الظلم فصل ما هو إجتماعي أو إقتصادي أو سياسي عن ما هو أخلاقي خصوصاً و نحن اليوم وريث تجارب تاريخية و حاضرة نعيشها اليوم و قد رأينا بوضوح ما آلت إليها مصير الشعوب بظل تلك التجارب؛ كالتجربة الغربية التي تقف اليوم أمام مفترق طرق، خصوصاً في الجانب العسكري و الأقتصادي و المالي و أزمة البطالة و التفكك الأسري!؟

ومن الواجب علينا اليوم إستثمار أجناب الأيجابية منها و ترك السلبية منها، و التي أخطرها ما نشهده اليوم من سيطرة المجموعة الاقتصادية الظالمة على مقدرات العالم بالقوة و بدكتاتورية السوق و تحديد أرزاق الناس ولقمتهم!

أن تلك الديكتاتورية المُقنونة و الملونة من الخارج بألوان زاهية بمسمى الديمقراطية و العلمانية من قبل حكماء صهيون التي تسلّحت بالديمقراطية كسلاح بتار لا يعلم الناس من يمسك بقبضته من الخلف في الحقيقة؛ تلك المجموعة ما كانت لتتسلط و تستبد و تبلغ ما بلغت من التكبر و العنجهية لولا إنتهاك النظام الأخلاقي للمجتمع و إزدراء النظام الأخلاقي العام، بحيث باتت لا تطبق أن ترى شعباً شريفاً أو أمة حرّة كـ (إيران) مثلاً تريد النهوض نحو السماء و الوقوف بوجه الظلم الذي يأتي من مصادرهم و عملانهم، حتى وصل الأمر لأن تُعلن و بكل صلافة الحرب و الحصار عليها و على من يتبعها و العالم يتفرج و كأنه معنوّ و مُعوق بالقيود و السلاسل و الحديد!

إن النظام العالمي المتكبر توخّد بإتجاه تدمير الإسلام الذي هو الآخر تعرض للذس و التخريب و التزوير كما أسلفنا للاسف من قبل أهل الخلافة و السلطان، حيث كان يتطلب و من أجل الحفاظ على مناصبهم و أهوانهم تكذيب حتى الرسول (ص) و إطلاق التهم ضده في حياته و حين طلب على فراش الموت قلماً و دواة؛ منعوا عنه للأسف الشديد كي لا يكتب كتاباً يشخص فيه رأس العدالة الكونية، بل تمادى الأمويون و العباسيون و العثمانيون من بعدهم ليزوروا مئات الآلاف من الأقوال و الأحاديث التي كانت تصب لصالحهم، ممّا أوقعت تلك الخيانات تدميراً شبيهاً كامل للإسلام و من الأساس و تركت إلى يومنا مخلفات مؤسفة يتمسك بها خطوط عديدة من السلفيين و الإخوانية المتحجيين، و بات من الصعب تغيير معتقداتهم التي عادة ما أخذوها من مدارس أبائهم جيلاً بعد جيل! لذلك كان من السهل تجنيد السلفيين الأخونجية الراديكاليين من قبل المخابرات العالمية الأستكبارية لأشاعة القتل و الذبح بين المسلمين و تكفيرهم، و الغريب أن السلفيين بعد ما مُسخت أخلاقيتهم؛ في الوقت الذي نرى أن بلدانهم و مواطنيهم و أجدادهم مستعمرة محكومة بعملاء الأستكبار و أساطيلهم؛ نراهم يفجرون أنفسهم و يقتلون عباد الله في بلدان أخرى كالعراق و إيران و اليمن و لبنان و باكستان و أفغانستان بحجة تطهيرها من الكفار و المستكبرين!

إن تلك المنظومة العالمية الموحدة اليوم بإتجاه تدمير الحق و بالذات دولة ولاية الفقيه (6) التي وحدها تطبق المنظومة الإسلامية الأخلاقية الكاملة لتحقيق الكمال و الهدف من الخلق و السعادة الإنسانية من دون فرق بين رئيس و مرؤس و عالم و عامي، و يهودي و مسيحي و كافر، لذلك صَبَّ الأستكبار ثقله للقضاء على ولاية الفقيه التي هي بمثابة الرأس و المثل الأعلى للأخلاق و التقوى و العدالة و الأدب و التواضع و العلم و العرفان في الأمة الإسلامية.

لذلك رأينا من الواجب تسليط الضوء على معنى و فلسفة هذا المبدأ الحيوي الأساس و الأهم و الأكبر من كل الموضوعات و الأحكام الإسلامية العبادية و الأحداث اليومية و التحليلية التجزئية و التصريحات المتناقضة و التي أفضلها قد تعالج موقف أو حادث أو إجتماع معين أو مؤتمر أو صفقة أو ما شابه ذلك من الموضوعات العادية التي لا تخدم مصير و كرامة الأمة بل قد تكون بضررها في النهاية لأنها تسير من الأساس بالاتجاه الخطأ لفقدانها البوصلة الفكرية و القاعدة الأخلاقية المتمثلة بولي الفقيه الذي يعلم أسرار و طرق تطبيق العدالة و نشرها(7), لأنه هو الراسخ في العلم و في أحكام القرآن و الشرع .. و المؤيد من قبل صاحب العصر و الزمان(عج) طبقاً للنظام الالهي الذي شرعه الرسول(ص) و بين تفاصيله الأنمة الاثني عشر الأوصياء من بعده(ص) ليتحدد مسؤولية تطبيق الاسلام من خلال من أوصانا بالالتزام بنهجهم و خطهم كنواب صالحين لصاحب الأمر(عج), و هذا ما يجهله أكثر العراقيين و عموم العرب للأسف بسبب الجهل و التقليد و التعتيم الإعلامي الموجه من قبل المتسلطين بالحديد و النار.

فمن هو ولي الأمر؟

و ما هي مواصفاته في هذا العصر؟

و هل واجب على المسلمين إتباع أوامره؟

و من هو المرشح لنيل هذا المنصب الالهي الحساس لخلاص الأمة و العراق بأذات من المحن؟

و هل هو الوحيد الذي يُمكن الأخلاق للتحكم في السياسة!؟

و لماذا يخاف بعض السياسيين المغرضين من ولاية الفقيه بما فيهم الكثير من الإسلاميين الذين وجدوا حلاً بتصورهم حين اعتبروا أدعية حراً في إنتخاب مرجعه و يكفي ذلك لرفع الأشكال الشرعي في العمل السياسي كيفما كان في محاولة لأقتاع المغفلين البسطاء الذين يفصلون الذين عن السياسة و هم لا يعرفون فلسفة الدين ولا السياسة!؟ لهذا حان يوم الإسلام بدل الحرب على الأرض بعد كل الذي كان.

هذا ما سنتاوله في الحلقات القادمة أن شاء الله و أسأله تعالى أن يوفقنا للالتزام بنهج ولي الأمر الراسخ في العلم و التقوى لنكون من الفرقة الناجية أن شاء الله يوم لا ينفع مال و لا بنون, و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(1) حين يكون القرآن حملاً ذو وجوه؛ فكيف بالأحاديث!؟ بل هل من الصعب خلق حديث جديد او تبديل قديم وكما حدث!؟

(2) حديث قدسي.

(3) الأنبياء / 107.

(4) للاطلاع على المزيد راجع كتاب: [اقتصادنا] و [فلسفتنا] للأمام الفيلسوف محمد باقر الصدر.

(5) للاطلاع على المزيد راجع كتاب: [مستقبلنا بين الدين و الديمقراطية] للكاتب.

(6) سنبيّن النصوص التي وردت في أولوية و شرعية إقامة الحكومة الإسلامية التي بها يمكننا تطبيق آيات الله على الأرض بدل حصرها في غرف

الدرس و المساجد فقط و كما هو المعمول به في بلداننا بعيدا عن حياة المجتمع.

(7) بالإضافة إلى أولوية وجود الحاكم الإسلامي من عدمه, يعتبر الرأس الحاكم و كما يؤيد العقل السليم ذلك؛ يعتبر دوره بمثابة الرأس من الجسد, فإذا صلح الرأس – الفقيه العادل – صلح الجسد – الأمة – و إذا فسد الرأس – أي حكمه بعثي أو قومي أو عشائري – فإن الجسد – أي الأمة – كلها ستفسد.

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يحكم مَنْ؟ القسم الثاني جهلّ و تجاهل لحقيقة الإسلام من العلمانيين و الإسلاميين

من أعبث و ضعف أيمان بلّ من الجنون أن نترك المستكبريين يعيثون و يتحكمون بمصير الناس في الأرض، و من الغباء و السخرية أن نفضل الدين الإسلامي عن سياسة و اقتصاد و تربية الناس و إدارة شؤونهم؛ ذلك الدين القيمّ أوحيد الذي هو مبعث الأخلاق و القيم و العدالة و المساواة؛ وهو أوحيد الذي يقف أمام جشع المستكبرين المستغلّين و عبث السياسيين بمقدّرات و مصير الأمم و الشعوب في الأرض من خلال 300 شخص حاكم في المنظمة الاقتصادية العالمية و التي ما استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه من آثراء إلا بسرقة قوت الشعوب و جهود المستضعفين من خلال فصلها للأخلاق و القيم الكونية عن السياسة و الحياة الاجتماعية ليسهل سوقهم كقطعان الأغنام باتجاه تحقيق مصالحهم!

أ تذكّر جيداً خلال الستينيات و السبعينيات و حتى إنتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979م كيف كان العلمانيون و القوميون و البعثيون و أصدقائي الشيوعيين و من ورانهم من القوى الاستكبارية يعيبون علينا و على الدين (الإسلام) بكونه أطروحة بالية تختصّ - كما المسيحية - بالعلاقة مع الرّب فقط و هي تقاليد تذكّرنا - على رأيهم - بالقرن الأوسطي و لا فائدة يريّجى من الدين كونه - أيّ الإسلام - بحسب نظرهم؛ لا يمتلك نظرية للسياسة و الحكم، وكانوا يرفضون الأدلّة النصّية و العقلية التي كُنّا نحتجّ بها على ذلك بالإضافة على رحمة الإسلام و عدالته كنظام قرّره الخالق للبشرية و لم تكن تنفع كثيراً ببياناتنا لهم بدعوى أنها مجرد نظريات على الورق و لا حقيقة لها في واقع المسلمين الاجتماعية ناهيك عن غيرهم! و شاهدتهم و دليلهم - كما كانوا يقولون - هو وضع المرجعية الدينية في النجف حيث لا تؤمن بالسياسة و الحكم بما أنزل الله وأنتم تقلّدونهم.

لكن عندما إنتصرت الثورة الإسلامية في إيران، إرتدوا و صدّموا، لكنهم و للأسف و بدّل أن يؤمنوا بذلك البرهان العملي أواقعي و يحكموا العقل و الضمير للأعتراف بعدالة و إنسانية رسالة تلك الثورة نراهم - الأكثرية منهم - قد بدؤوا بمحاربتها و أكيد بها و بدور قيادة ولاية الفقيه التي كانت هي السبب في تحقيق إنتصار تلك الثورة التي هزّت عروش المستكبرين و كما تبين على لسان رئيس وزراء إسرائيل قوله: [لقد حدث زلزال خطير ستصلنا هزاته]، و تحقّق على أرض الواقع لكونها - الثورة - تريد تحكيم السلام و التواضع بدّل التكبر، و ما ذلك كلّهُ إلا بسبب الجهل و العناد و الأمية الفكرية التي إنتشرت في أوساط "السياسيين" و "الإسلاميين" العرب خصوصاً!

وتوصلت لنتيجة مفادها أنّه حتى أصدقائي الإسلاميين - ليس كلّهم بالطبع - و معهم أليوشيويون لا يريدون إبراز مثل تلك القيادة أربانية (ولاية الفقيه) لتطبيق أحكام السماء لأنه يمنع فسادهم؛ بمعنى لا يريدون تطبيق المثل و القيم و العدالة و المساواة في الحكم بين الناس بالتقيد عملياً بمبادئ الإسلام بل يريدون تفصيل الأمور حسب أهوائهم و مقاساتهم و شهواتهم، بمعنى أفصح؛ لا يريدون رقيباً على أعمالهم و سرقاتهم و فسادهم!

أما العلمانيون كالبعثيين و القوميين و الوطنيين؛ فلا محلّ لهم من الأعراب في هذا البحث و مسألة تطبيق أو عدم تطبيق مفاهيم القيم و المثل الإنسانية و العدالة لأنهم أساساً لا يدركون ولا يمتلكون عقيدة فلسفية ولا يؤمنون إلا بالآرهاب و القتل و المؤامرات و العنصرية و الطبقة، لهذا كنت أتعالي عليهم ولا أتعرض للنقاش معهم ابتداءً أيام شبابي ببغداد و مدن العراق، إلا مع الذي كان يبدو على محياه الحياء لنكون سبباً لهدايته إلى طريق الحقّ بإذن الله، رغم كونها كانت مجازفة كلّفنا الكثير حين كان يجزينا محاورنا بوشاية لدى المتسلطين.

في القسم الأول من مقالنا هذا تطرّقنا لمقدمات ضرورية كان لا بدّ من بيانها لمعرفة هدف و روح الإسلام و فرقه عن الحكومات و الأنظمة التي تعاقبت علينا عبر التاريخ لكونه - أيّ الإسلام - نظاماً للحياة و الحب في كلّ أبعاده، و الذي يحاول فصل الإسلام عن شؤون المجتمع، فأنه مفرّض يريد تعطيل قيم العدالة و المثل و المساواة و الحرية و ينوي حصرها بيد أهواء السياسيين لمنافعهم و للمنضويين في أحزابهم بالدرجة الثانية، وفي هذا المقال سنبيّن جواب الأسئلة المحورية التي أوردناها في المقال الأول إن شاء الله، و تتعلّق جُلّها بمكانة دور ولاية الفقيه التي يعاديه أصحاب النوايا الشيطانية من الذين يريدون التسلط على الناس عبر المؤامرات و الدجّل و النفاق و الكذب ليحكموا بحسب أهوائهم و شهواتهم و مصالح أحزابهم و إنتمااتهم العشائرية و القبلية و الحزبية.

و النقطة الأهم قبل الدخول في تفاصيل الموضوع؛ هي أننا إنّما نحاول التأكيد على "الولاية" لكونها ضماناً لتحكيم المبادئ

الإنسانية التي أشرنا لها وأختصرها بالعدالة و الحرية و المساواة طبقاً لتعاليم الخالق الذي هو أدرى بعباده, و عدم إعطاء
أشريعة لمن هبّ و دبّ من الذين يُفسرون الأحداث و القضايا بحسب أهوائهم ومصالحهم!

فالفقهاء المجتهد الجامع للشرائط هو وحده المؤهل لتحقيق الرسالة, و تجارب البشرية قد بيّنت بما فيها الكفاية؛ عبثية
الاعتماد على المدّعين الذين يُفرّقون بين الناس بالفئى على أساس القربى والمذهبية والقومية والعشائرية والحزبية
والوطنية .. وكل النظريات الوضعية!

فهل هناك عقل سليم يُجرب أخطأ مرتين و المثل يقول: [المُجرب لا يُجرب]؟

خصوصاً تلك الأخطاء التي تكرر آلاف المرات عبر التاريخ, لأن تجربة أخطأ يؤدي لا محالة إلى الخطأ و الظلم بدون شك
و لا حل لها سوى يوم القيامة إن لم يقام الحد على الجناة!

و قد بيّن البارى تعالى الخطوط التفصيلية لنظرية الحكم في الاسلام على لسان نبيه آخاتم(ص), و طبّقه الأمام علي(ع) إلى
أبعد الحدود و يُحاول تطبيقه اليوم زعيم الأمة الإسلامية على أرض الإسلام في إيران و هذا ما سنعرضه للقراء الكرام من
أولي الألباب.

و قبل التعرّض لبيان حقيقة الأمر في وجوب حكومة "ولاية الفقيه" لا بدّ من توضيح مسألة "الشورى" التي قد يعتقد
ألبعض بفاعليتها و ليست شرعيتها؛ لعدم وجود نصّ قرآني أو حديث من الرّسول(ص) بصرح بوجوب الشورى في الحكم,
هذا بجانب ثبوت عدم جدواها كما تبين من خلال تجارب السابقين .. بل بالإضافة لذلك تعتبر – أي الشورى – هي الواقعة
التي سببت تفريق المسلمين و تمذهبهم و تشتتهم و دمارهم إلى يومنا هذا.

فما هي حقيقة الشورى أولاً؟

و لماذا على المسلم الاعتقاد بالمرجعية الدينية بقيادة ولي الفقيه ثانياً؟

في العالم 255 دولة ذات علم تتحكّم فيها أنظمة و حكومات إختلطت فيها الأفكار و الّمتبنيات التي توصل لها عقل الإنسان
وهواه, أو فرضتها المنظمات و الأحزاب التي تُريد تحقيق مصالح مادية أو بلوغ لذات و شهوات أو إطفاء غيظ, لكن البارز
فيها كما أسلفنا في البدء هو وجود نظامين؛

ديمقراطي غربي .. تضم ولايات و دول أمريكا و أوروبا و أستراليا مع دول في آسيا و أفريقيا.
إسلامي شرقي .. تضم 55 دولة الأكثرية فيها من المسلمين بالقياس مع الأديان و المذاهب الأخرى, و تقع في آسيا و
أفريقيا ثم أقرارات الأخرى تبعاً, إلا أنّ معظمها لا تطبق الشريعة الإسلامية كنظام للحكم, بل تداخلت في أنظمتها قليلاً من
الأحكام الإسلامية مع كثيراً من الأحكام العلمانية بشكل واضح في مناهجها الاقتصادية و التربوية.

ففي دولة الحجاز مثلاً التي تضم قبلة المسلمين, و رغم إنشاق الرسالة الإسلامية منها و وجود المعالم الإسلامية على
أرضها و في بعض قوانينها و علمها .. إلا أننا لا نرى أية تطبيقات للمفاهيم الإسلامية في سلوك الحكام و وزراءهم و حتى
المؤسسة الدينية التابعة لملكها, قد كفروا جميعاً بسنة الله و رسوله بعد إصدارهم لفتاوى التكفير و القتل و التعاون مع
الظالم ضد شيعة أهل البيت و كلّ معارض لسياستهم, و قس على هذا بقية الدول الإسلامية!؟

و لكون غالبية الدول الإسلامية تحكّمها قيادات متعصبة للمذاهب "السنية" التي قفلت على نفسها باب الاجتهاد في الفكر
الإسلامي - لذلك فقدت القدرة على الاستمرار و التناقل مع متطلبات العصر الذي تطوّر فيه العقل و العلوم و العلاقات و
الرّوابط الاجتماعية و السياسية و الدولية و الرّمكاني, و كأنها تعيش خارج التاريخ الإنساني(1).

كما إنّ تابعي "مذهب" أهل بيت الرّسول(ص) من الشيعة الذين يؤمنون بالاجتهاد كأصل للحفاظ على روح الإسلام و
ديمومته مع استمرار الزمن؛ متهمون من قبلهم و يتعرّضون على الدوام للملاحقة و السجّ و القتل و هضم الحقوق, ممّا
يعني أنها – أي حكومات الدول الإسلامية و العربية أجهلية - ذات طابع علماني دكتاتوري خاص لم نشهده في أي نظام -

تتحكم فيها السلفيون و الوهابيون برعاية أملك و الأمير, أو وزراء لا يحترمون حقوق الإنسان, لأنهم لا يُحْكَمُونَ آيتين من كتاب الله, وليس لتعاليم القرآن وسنة الرسول(ص) وجوداً في سلوك وشخصية الحكام ووزراء وأجهزتهم الأمنية والعسكرية التي يتصدى لقيادتها عناصر تمرست على القسوة والقتل والأرهاب و لا تفقه من فلسفة الحياة عنوانها, خصوصاً في مسألة التعامل مع المعارضة و المذاهب الأخرى!

بخلاف الجمهورية الإسلامية في إيران و التي يتصدى لقيادتها مرجع فقيه زاهد مقتدر يتولى الأشراف شرعياً على الرئاسات الثلاث "القضائية – التنفيذية – الأجرانية" و التي تضم في رئاساتها منات المجتهدين في الفقه والأصول والقانون والحدود والذيات, بالإضافة إلى ممثل مجتهد خاص للقائد(2) في كل ألوزارات و المؤسسات الحكومية في الدولة, بالإضافة لممثلين عنه في دول وبلدان العالم عبر مؤسسة أهل البيت(ع) العالمية!

لقد تعرضت دولنا الإسلامية من قبل المنهج الديمقراطي الغربي إلى النقد والرفض الصريح حتى الهجوم العسكري لسياسة الحكومات الدكتاتورية التي أفسدت كثيراً فيها, و كانت صادقة في موقفها رغم إن نقدها وهجومها لا يخلو من النفاق و الخلط و التثبث و النوايا المبطنة للسياسة الغربية للسيطرة على منابع النفط والاقتصاد, لذلك حاولت ضمن مخططها في "المنطقة الكبرى" في الشرق الأوسط تطبيق "الديمقراطية" في العراق فقط بعد زوال النظام الدكتاتوري لتكون نموذجاً لبقية الحكام في الدول الإسلامية, ليكون عصا تهديد لتنفيذ ما تبقى من برامجها بالضمن!

لكننا نرى أن تلك "الديمقراطية" أو "الشورى" رغم إجرائها طبقاً للمواصفات العالمية و بإشراف الأمم المتحدة, أفضل بكثير حتى من نظام الشورى(الإسلامي) الذي وقع بعد وفاة الرسول(ص) و الذي عمل به بعض – و ليس كل أصحابها في سقيفة بني ساعدة - نرى أن الحكومة العراقية الحالية و التي أنتجت الديمقراطية الحديثة العالية المواصفات قياساً للشورى - في مجتمعنا العراقي المسلم لم تحقق الأغايات الإنسانية - نغني العدالة و الحرية و المساواة – طبقاً لمنهج الرسالة الإسلامية إلا في حدود ضيقة, حيث لم تتمكن الحكومة بقيادة إنسان مؤمن وداعية نصف مثقف كرئيس الوزراء نوري المالكي من إلغاء المحسوبة و المنسوبة و الحزبية و الطائفية و العلاقات الشخصية و العشائرية بل زاد الفساد و الظلم, وعمقته بإطار و لون مختلف, أي إن الشعب الذي إنتخب ممثليه بكامل إرادته و إختياره و وعيه - و لأنه غير معصوم عن الخطأ - لم يحقق المطلوب و الأهداف المنشود في الرسالة الإسلامية, و لعل السبب الرئيسي يعود إلى عدم إنتخاب الأفضل و الأتقى و الأعلم بكتاب الله و سنة نبيه بالإضافة إلى عدم وجود دعم مباشر من المرجعية التقليدية التي أساساً لا تؤمن بالحكم الإسلامي, و هذا بالضبط ما حدث من قبل؛ بعد رحلة الرسول الأكرم(ص)!

فمن هو الأتقى و الأفضل و الأعلم و الأقدر لهذا الأمر؟ و من الذي يُحدّد تلك المواصفات كي ينتخبه الشعب أو الأمة ليكون له بمثابة الرأس من الجسد؟

إن "الديمقراطية" أو "الشورى" التي تجري في العالم و التي أجريت في العراق - حتى مع تلك المواصفات السلبية و المواقف المبثورة للمرجعية الدينية - لا واقع لها في المجتمعات العربية و الإسلامية الأخرى! حيث لا ينتخب الرؤساء فيها على أساس الانتخابات التشريعية, و جميعها ذات أنظمة ملكية أو سلطانية أو جمهورية علمانية أو رئاسية من نوع خاص! حيث لا يُغادر رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير منصبه إلا بعد الموت, و يُوصي من بعده بالزعامة و الحكم لابنه أو ولي عهده, و يتلاعبون بالقانون حسب أهوائهم و مصالحهم!

و ليس هذا فقط بل المشكلة الكبرى هي أن سياسات تلك الدول خاضعة للغرب و تعمل ضمن مخططاتها و مصالحها الاستراتيجية, بحيث وصل الأمر بالحكومات العربية لئن تعقد إتفاقيات أمنية و عسكرية و إقتصادية استراتيجية مع أمريكا و الكيان الصهيوني و لحقوق الأمة و الإنسانية, و هذه بذاتها تمحي عملية الديمقراطية!

و يظهر بوضوح مصداق ما أشرنا له في أوضع العراقي حتى بعد عام 2003م عندما قرّر الشعب قلب صفحة جديدة بعد دكتاتورية نظام صدام الجاهل؛ رأينا محاولات مُستمية من الدول العربية و أجندتها و بالأخص السعودية و دول الخليج لأفشال العملية الديمقراطية التي جرت في العراق تحت إشراف الأمم المتحدة, لتخوفها من تكرار تلك التجربة في بلدانها - على نواقصها و عيوبها! و لك أن تتصوّر مدى فساد و ظلم و تخلف تلك الأنظمة!؟

لقد اختلف المسلمون حول مفهوم "الديمقراطية" أو "الشورى" منذ عهد السقيفة, حيث لم يرد نصاً من الرسول الكريم

بجعله معياراً للخلافة من بعده(3), و لذلك لم يُعد أصلاً للزعامة و لم يتقبله أهل البيت ألمعصومين خصوصاً .. و معهم بني هاشم و جمعٌ من أصحابه الكبار المقربين, و الذين إستقاموا و أحسنوا إسلامهم كأبي ذر الغفاري و سلمان الفارسي و ألقاد و عمار بن ياسر و مالك بن نويرة و غيرهم, بل تعاطى المسلمون مع هذا المفهوم في حياة الرسول بشكل ثانوي لتنظيم بعض المسائل الفرعية المتعلقة بالخطط العسكرية أو المناورة مع العدو أو الهجرة أو التجارة لا أكثر, هذا هو كل ما وصلنا من مصاديق أمر الشورى في الحياة السياسية الإسلامية, و لم يكن من ضرورات الدين و أركانه و أصوله, حتى في مدرسة الخلفاء أنفسهم حيث لم يعمل به حتى الخليفة أبو بكر نفسه و لا عمر و لا عثمان ناهيك عن الأمام علي(ع) الذي عارض و قاوم موضوع الخلافة و الشورى من الأول و الأساس كنظرية للحكم في الإسلام بحسب ما تبين من إستجوابه للمسلمين في شهادتهم للغدير بجامع الكوفة.

إن الذي حدث بعد (السقيفة) الذي غاب عنه بنو هاشم و هم أصل و أهل الرسالة و منبع الوحي و عماد قريش؛ هو أن كل خليفة كان يوصي بالخلافة لمن سيخلفه, وإخيراً حصروها بجماعة خاصة ممن إرتضاهم على هواه, بل تحدّد مفهوم الخلافة ضمن إجتهاادات و أهواء شخصية, بحيث كانت أقرب إلى الوصية منه للشورى أو الديمقراطية في المفهوم الغربي, وإن الخليفة الثالث عثمان الذي ثارت عليه الأمة بسبب الفساد الإداري و المالي و الأخلاقي ترك الموضوع نهائياً و لم يوص لأحد من بعده, كما إن الخلفاء الأمويون و من بعدهم المرثانيون ثم العباسيون ثم العثمانيون .. ليس فقط لم يعملوا بالشورى بل جعلوها وراثية ملكية, ممّا يعني عدم وجود إصالة لمنهج الشورى كعقيدة في الفكر و الواقع الإسلامي حتى لدى المدرسة السنّية نفسها ناهيك عن مدرسة أهل البيت(ع)!

لذلك نرى أن المسلمين تعاطوا مع الوضع "الإسلامي" بعيداً عن هذا الأسلوب منذ عصر "الخلفاء" أنفسهم, و إستمر كل من تولّى الرئاسة بعد الرسول(ص) بأن يُسمي نفسه خليفة للمسلمين, بل إن مصطلح "الخليفة" لم يكن معروفاً أو متداولاً إلا بعد مرور الوقت و تنصيب أبي بكر في الحكم, من جانب آخر كان رجال الخليفة يرتكبون الفواحش و المنكرات و هدر كرامة الناس و ارتكاب المعاصي و حتى قتل النفس المحرمة, و تجلّى ذلك بوضوح منذ الأيام الأولى في عصر الخليفة الأول أبو بكر حيث قتل خالد بن الوليد(4) الشيخ مالك بن نويرة أصحابي الجليل الذي كان بمثابة وزير مالية الرسول الكريم في قومه لجابة الأموال و الزكاة, لأمتناعه عن دفع الزكاة لحكومة أبي بكر بإعتباره غصب الخلافة, و لم يكتفي خالداً بذلك! بل زنى بزوجته "ليلي بنت سنان" في نفس الليلة بينما دماء الشهيد مالك تسيل حول خيمته, و لم يغم الخليفة أبو بكر بحقه حدّ الإسلام الذي هو القتل و دفع دية المقتول لذويه, بل و عذره على فعلته التي لم يفعلها العرب حتى في زمن الجاهلية! و بما أننا جعلنا العدالة و الحرية و المساواة المعيار الأساسي لشرعية و إستقامة أية حكومة في الأرض فيما مضى؛ و لكون العدالة تعرّضت للطعن الواضح, و الخلافة الإسلامية إلى نكسات و إنشقاقات ما زالت إرتداداتها السلبية قائمة في أمتنا؛ فإن نظرية الخلافة "الشورى" أمتبذعة لا يمكن أن تكون صالحة لقيادة الأمة و إجراء العدالة الألهية و تحقيق الكمال و السعادة و التواضع في المجتمع, حتى و إن تبجح و إفتخر الحكام العرب السنة الظالمين و معهم أشباه المتقفين المتعصبين بتلك الشورى.

إن منهج الشورى الذي إبتدعه رجال أسقيفة – هو منهج يقترب إلى الوصية المشروطة أكثر منه إلى نظام الشورى أو "الديمقراطية" في المفهوم الحديث – كما أن الموقف المعارض و المناهض لهذا النوع من الشورى من قبل المشيرين الأصليين أنفسهم بقيادة أهل البيت(ع) و بني هاشم, لم تكن مجرد معارضة و إحتجاج على حق مغصوب؛ بل كان ينطلق و يُسائر بالأساس موقف الرسول(ص) نفسه بشأن الخلافة من بعده, فقد ورد في تاريخ "ابن هشام" بأن شيخ بني عامر جاء إلى الرسول في بداية الرسالة الإسلامية, بينما كان الرسول منشغلاً و مهموماً بأمر الدعوة السرية لكسب المناصرين للإسلام في بداية الدعوة .. و رغم إنه كان بأمس الحاجة إلى المؤيدين و لكل مجاهد يعاضده لأداء رسالته؛ إلا أنه رفض طلب شيخ بني عامر بجعله خليفة من بعد وفاة الرسول مقابل وضع أكثر من ألف فارس و مقاتل من بني عامر تحت زعامته لنشر الدعوة الإسلامية(5)! لكن الرسول(ص) رفض العرض و قال: إن مسألة الوصي من بعدي ليست بيدي بل يتعين من قبل الله تعالى!

لقد قدّم الأمام أليفسوف محمد باقر الصدر(قدس) الذي إستشهد مظلوماً على أيدي حزب البعث عام 1980م تحليلاً تاريخياً علمياً عميقاً حول الخلافة و سير خط الخلفاء(أبو بكر و عمر و عثمان) و إفرازاتها السلبية المدمرة للإسلام و المجتمع الإسلامي(6), حتى إن أمام المتقنين علي(ع) لم يعمل بسنة الخلفاء, و رفض البيعة المشروطة لبعض الصحابة كطلحة و الزبير و عبد الله بن الزبير و عمر بن العاص بالعمل على سنة الشيخين - يعني التفريق في ألقى بين المسلمين كالذي كان سائداً في عصر الخلفاء قانلاً لهم؛ "سأعمل بكتاب الله و سنة نبيه أو ما أراه برأي"(7).

و بسبب موقفه العادل هذا نراه قد واجه جيوشاً من الآقاسطين و آمارقين و آناكثين من المسلمين لخلافته بسبب تلك التربية و المفاهيم الخاطئة التي توارثها المسلمون .. برعاية ألقفاء الذين سبقوه, و لذلك طالما رجاهم الأمام علي(ع) بعد مقتل عثمان بإعفائه من زعامة المسلمين في بداية الأمر .. ليقينه بأن إجراء العدالة الإسلامية مع تلك التركة التي إستجمعت كل فنون النفاق و المتناقضات في ذلك الوسط الفاسد الذي تبدلت فيه نوايا الناس, و إنشغالهم بالملذات و بأموال و غنائم كسرى و أشام و الروم .. سيكلفه و المسلمين .. الكثير من الدماء و الحروب و الآسائر و الويلات قاتلاً لهم: "إتركوني فأنا لكم وزير خير لكم مني أمير", فكان سلام الله عليه على يقين بأن ألقفاء و أركون للعنفا قد دب في نفوس المسلمين بعد ما أستهلكت تلك الطاقة الأيمانية التي إكتسبها مباشرة من رسول الله (ص) في فترة زمنية قصيرة بالأحتكاك المباشر بدون وعي كامل لمضامين و أهداف الرسالة الإسلامية في عقول و نفوس المسلمين, بعد نفاذ تلك الطاقة و إنشغال المسلمين باللقنائم و الترف المادي بعد فتح العراق و بلاد فارس و أشام و الروم الغنية, لم يعد للأيمان الحقيقي وجوداً في نفوسهم, بل أكل بات يقيس الأمور بمنظار مادي دنوي, مما سبب هذا الوضع مقتلته في محراب عبادته لأنه كان لا يفرق بين المسلمين وغيرهم في عطاء بيت المال(8), و ليس هذا فقط, بل قتل المسلمون فيما بعد حتى إبنائه سيدي شباب أهل الجنة (الأمام الحسن و الأمام الحسين) الذي قال عنهما جدهما(ص): [الحسن و الحسين إمامان قاما أو قعدا], و إبنائه التسعة على يد آل أبي سفيان و آل مروان و آل عباس , و كان قتلهم بالنسبة لأكثرية أولئك "المسلمين" بمثابة ألقرب لله تعالى .. و لك أن تتصور إلى أي مدى وصل الألقطاط ألقكري و الألقافي لدى المسلمين بسبب تلك الخلافة!؟

و بعد إصرار ألقوم على إلقخاب للأمام علي(ع) قبلها مكرهاً و على ماض بعد مضي ربع قرن على وفاة ألقرسول(ص) وسط تلك المأساة و التركة الخطيرة التي ورثها من ألقفاء و هو يرجو المسلمين قاتلاً:
 [دعوني و ألقسموا غيري و إعلموا أنني إن ألقبتكم, ركبب بكم ما أعلم, و لم أصغ إلى قول القائل و عتب ألقاتب, و إن تركتموني فأنا كأحدكم, و لعلني ألقمكم و أطوعكم لمن و ألقتموه أمركم, و أنا لكم وزير خير لكم مني أميراً](9)؛ بعد ذلك الإصرار و الألقاح و حتى بكاء عامة المسلمين إلقذ الأمام علي(ع) ألقوفة مركزاً لخلافته بعد ما مل ألقفاء و ألقذب الذي إنتشر بين أهل مكة و المدينة و خذلانهم لحقه طيلة ربع قرن بسبب لقمة الحرام و روح القسوة و ألقنف و ألقسنن الخاطئة التي تربوا عليها بسبب ألقياسات التي شرعها من كان قبله من ألقفاء في الحكم, و لم يستلم الخلافة رسمياً إلا بعد أول خطبة له في مسجد الكوفة ليقم ألقجة ألقشرعية من خالها على المسلمين بكونه معين من قبل الله لا من قبلهم, بتذكيرهم لحقه ألقصوب الذي ألقره ألقرسول (ص) بأمر من الله تعالى في واقعة غدير خم بحجة الوداع في 12 ذي الحجة سنة 13 للهجرة(10), حيث قال سلام الله عليه متسانلاً :

[ألقشد الله كل إمرع مسلم سمع رسول الله(ص) يقول يوم غدير خم ما قال .. إلا قام فشهد بما سمع, و لا يقم إلا من رآه بعينه, و سمعه بأذنيه]- إنما قصد الأمام بذلك إثبات حقه ألقصوب للتاريخ و للمسلمين, بعد ما بدأوا بنسيانته و تناسيه و منهم من توفي, لأنها - أي الحكومة على الناس - قضية و أمانة إلهية و ليس من شأن أحد تعينها لأنها ألقدد مصير و عاقبة الناس في هذا الوجود(11) فقام لذلك 30 صحابياً, منهم 12 بدرياً, و شهدوا أن رسول الله أخذ بيد علي و قال: [ألقلمون من أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا بلى, قال(ص): من كنت مولاه فهذا علي مولاه...].
 و كان من بين ألقاضرين "أنس بن مالك" الذي ألقده ألقحد و ألقصبية عن الشهادة, لأن علياً قتل و الداه مع ألقشركين في بدر و جعل نصيبه من بيت المال كأبي مسلم .. حيث تعذر بالقول: [لقد كبرث و نسيث!]
 فقال له علي(ع): [إن كنت كاذباً فأسأل الله أن يضربك ببياض لا توارىها العمامة], و ما خرج أنساً من المسجد, إلا إبيض و وجهه برصاً, و كان يردد بعدها و يقول: [أصابني دعوة العبد ألقصالح لأني كتمت شهادته](12).

إنما أراد الأمام(ع) أن يذكّرهم و يؤكد لهم بأن ألقخلافة الإسلامية أو "الأمامة" هي أمر الله تعالى و إرادته و لا تتحدد بألقشورى و مجالس الحل و العقد, و لا حق للأمة فيها إلا بمقدار ما يتم تعينه و بينائه كمنهج من قبل من إلقترهم الله تعالى و كرمهم بالعصمة .. فالسطة وسيلة لتحقيق العدالة و الحرية و المساواة و الله وحده من يعرف تداخلاتها و تعقيداتها و طرق تطبيقها, و هي من ألقصع الأمور التي بظلمتها تتحقق ألقاية من خلق الإنسان و ألقون و فلسفة الوجود .. و هي لله تعالى و لرسوله و لأولى الأمر من المسلمين(13) و بهذا ألقريق فقط تتحقق عملية الألقخلاف ألقهي لنيل الكمال و ألقسعادة الإنسانية, لهذا لا بد أن يكون الأمام (ألقليفة) قدوة ذات مواصفات خاصة لتحقيق ألقلة ألقانية في ألقخلق و الوجود! و إن إعلان و بيعة غدير "خم" للوصي من بعد ألقرسول هي الوثيقة التي أمضت تلك ألققيقة بما لا يقبل ألقشك و ألقزوير و ألقنطليس؛ فالأمة عندما بايعت الأمام(ع) بألقخلافة من بعد ألقرسول(ص), و بآلقبح له ألقصباة و كان أولهم أبو بكر و عمر و عثمان و بايعه كل المسلمين بقولهم:

إبَّحْ بَعْ لَكَ يَا عَلِيَّ أَصْبَحْتَ مَوْلَايَ وَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ] - من هذه الواقعة أَلَّتِي هِيَ أَشْهَرُ مِنْ عِلْمِ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ نَرَى
إِنَّ التَّعْيِينَ الْإِلَهِيَّ فِي نَظَرِيَّةِ الْحُكْمِ فِي الْإِسْلَامِ سَبِقَ بَيْعَةِ النَّاسِ لِكُونِهِ - التَّعْيِينَ الْإِلَهِيَّ - الْأَصْلَ فِي إِقَامَةِ النِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ، وَ
مِنْ هُنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ الْوَلَايَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَ الْخِلَافَةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ وَ تَعْيِينِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ رَسُولِهِ ثُمَّ
الْأَمَامِ الْمَعْصُومِ ثُمَّ الْفَقِيهِ طَبَقاً لِمَوَاصِفَاتٍ خَاصَّةٍ حَدَّدَهَا الْأُمَّةُ الْأَطْهَارُ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى الَّتِي نَعِيشُهَا الْيَوْمَ!

إِنَّمَا تَأْتِي أَهْمِيَّةُ مَوْجِعِ الْخِلَافَةِ وَ حَسَاسِيَّتُهَا مِنْ بَعْدِ الرَّسُولِ (ص) كَوْنِهَا رَأْسَ الْأُمَّةِ وَ هَادِيَهَا، وَ "إِذَا صَلَّحَ الرَّأْسُ صَلَّحَ
الْجَسَدُ" وَ أَلْعَكْسُ صَحِيحٌ أَيْضاً، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَزْعُجُ بِالسَّلْطَانِ مَا لَا يَزْعُجُهُ بِالْقُرْآنِ، وَ بِمَا أَنَّ النَّاسَ الْعَادِيَّيْنَ (الْعَوَام) لَا
يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَكُونُوا بِمَسْتَوَى الْمُتَنَتِّخِبِينَ الْمُسَدِّدِينَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِذَلِكَ لَا نَعْتَقِدُ - لِعَظَمَةِ الرَّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَ خَاتَمِيَّتِهَا وَ لِعَدَالَةِ
اللَّهِ وَ رَحْمَتِهِ وَ مِنْهُ - أَنْ يَتْرَكَ هَذَا الْأَمْرَ الْمَصِيرِيَّ بِيَدِ أَنْاسٍ لَمْ يُدْرِكُوا غَايَةَ الرَّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَ فِلْسَفَةِ الْوُجُودِ (14) كَوْنَهُمْ
لَمْ يَتَطَهَّرُوا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ حُصِرَتْ الطَّهَارَةُ وَ الْقُدْسِيَّةُ وَ الْعِصْمَةُ وَ أَلْعِلْمُ فِي أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) بِنَصِّ الْقُرْآنِ
(15)، وَ مَا يُحَقِّقُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ كَمَصْدَاقٍ عَمَلِيٍّ لِاسْتِدْلَالِنَا أَلْعَقْلِيَّ بِجَانِبِ ذَلِكَ النَّصِّ الْأَهْمُ فِي النِّظَرِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ هِيَ مَوَاقِفُ
الْخِلَفَاءِ وَ أَعْمَالُهُمْ قَبْلَ خِلَافَةِ الْأَمَامِ عَلِيِّ (ع) حَيْثُ إِرْتَكَبُوا الْكَثِيرَ مِنَ الْأَخْطَاءِ وَ الْجِرَامِ وَ السَّنَنِ الَّتِي سَبَّبَتْ إِحْرَافَاتٍ خَطِيرَةً
فِي الْأُمَّةِ وَ أَرِيَقَتْ بِسَبَبِهَا دِمَاءَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي حَرْبِ الْجَمَلِ وَ النَّهْرَوَانَ وَ صَفِينَ أثنَاءَ خِلَافَةِ الْأَمَامِ عَلِيِّ (ع)
الْقَصِيرَةِ!

إِنَّ إِصْرَارَ الشَّيْعَةِ وَ إِعْتِقَادَهُمْ بِمَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ فِي تَعْيِينِ الْحَاكِمِ دُونَ الشُّورَى، لَيْسَتْ مَسْأَلَةً عَادِيَّةً بَدَأَتْ مِنْ غَدِيرِ خَمٍّ أَوْ حَتَّى
قَبْلَهُ ثُمَّ وَصَلَتْ الْيَوْمَ بِالتَّقَادُمِ إِلَى حُكُومَةِ وَ لَايَةِ الْفَقِيهِ لِلتَّمْهِيدِ إِلَى الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ الْعَظِيمِ بِتَأْسِيسِ الدَّوْلَةِ الْعَالَمِيَّةِ الْعَادِلَةِ؛ كَمَا إِنَّ
الْقَضِيَّةَ لَا تَنْحَصِرُ فِي خِلَافَاتٍ شَخْصِيَّةٍ أَوْ مَذْهَبِيَّةٍ أَوْ قَبَلِيَّةٍ أَوْ قَوْمِيَّةٍ أَوْ طَائِفِيَّةٍ؛ وَ لَا حَتَّى نِزَاعٍ سِيَاسِيٍّ؛ أَوْ عِدَاوَاتٍ شَخْصِيَّةٍ
مَعَ بَعْضِ الَّذِينَ خَالَفُوا مَنَهِجَ الرَّسُولِ وَ إِتَّخَذُوا مَنَهِجَ الْإِنْتِخَابِ وَ الْخِلَافَةَ بِدَلِّ التَّعْيِينِ الْإِلَهِيِّ؛ بَلِ الْقَضِيَّةُ تَتَعَدَّى تِلْكَ الْآفَاقَ
الْمَحْدُودَةَ لِتَشْمَلَ مَصِيرَ الْإِنْسَانِيَّةِ وَ مُسْتَقْبَلَ الرَّسَالَةِ وَ الْكُونِ، وَ لَعَلَّ الْكَثِيرَ - حَتَّى مِنَ الْعُلَمَاءِ - لَا يُدْرِكُونَ عَمَقَ الْمَوْضُوعِ
وَ آثَارِهِ وَ أَعْبَادِهِ الْخَطِيرَةَ الَّتِي وُلِدَتْ كُلُّ أَلْمَحَنِ الَّتِي نَعِيشُهَا الْيَوْمَ بِسَبَبِ تِلْكَ السَّنَةِ الْخَاطِنَةِ، فَالْقَضِيَّةُ لَمْ تَكُنْ بِتِلْكَ الْبَسَاطَةِ
الَّتِي تَصَوَّرَهَا أَمْثَالُ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ الْمَعْتَزَلِيِّ وَ لَمْ يَكُنْ مِنْصَافاً حِينَ قَالَ: [لَا ضَرَرَ فِي تَقْدِيمِ الْفَاضِلِ عَلَى الْفَاضِلِ]!

إِنَّ إِخْوَانَنَا السَّنَةَ الْمُعْتَدِلِينَ وَ مَعَهُمْ كُلَّ الْمُسْلِمِينَ .. وَ حَتَّى الْبَشَرِيَّةَ جَمْعاً؛ مَا زَالُوا يَدْفَعُونَ لِلْأَسْفِ جَهْلاً أَوْ تَجَاهُلاً ضَرِيْبَةً
الْتَّنَاتِجَ الْمُدْمَرَةَ لِمَدْرَسَةِ الْخِلَفَاءِ وَ إِفْرَازَاتِهَا الْخَطِيرَةَ الَّتِي تَتَعَمَّقُ يَوْمًا بَعْدَ آخَرَ، وَ السَّنَةُ تَضَرَّرُوا أَكْثَرَ مِنَ الشَّيْعَةِ بِمَوْقِفِهِمْ
السَّلْبِيِّ الْبَرِيئِ مِنْ مَوْضُوعِ الْوَصِيَّةِ وَ عَدَمِ مُبَالَاتِهِمْ لَوَاجِبَاتِهِمْ حِيَالِ قَضِيَّةِ إِمَامَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع)، لَقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِحَقِيْقَةِ الْأَمْرِ
وَ أَسْرَارِ الرَّسَالَةِ وَ غَايَتِهَا، وَ أَوْضَحَ مَصَادِيْقَ هَذَا الْأَسْتِنْتَاجِ هُوَ إِنْقِطَاعُ حَبْلِ الْوَلَايَةِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي تَرْبِطُهُمْ وَ تَوْصِلُهُمْ الْيَوْمَ
عَقَانِدِيّاً وَ بِشَكْلِ مَنْطِقِيٍّ وَ حَيَوِيٍّ بِالسَّمَاءِ.

الشَّيْعَةُ رَغْمَ كُلِّ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنْ الْتَّنَكِيلِ وَ الَذْبَحِ يَمْتَلِكُونَ الْيَوْمَ بِفَضْلِ اللَّهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَى الْأَقْلَرِ مَرْجِعِيَّةً دِينِيَّةً حَيَّةً
إِتَّخَذَتْ عَلَى عَاتِقِهَا مَسْئُولِيَّةَ قِيَادَةِ الْأُمَّةِ سِوَاءً دَاخِلِ نِظَامِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ وَ الَمْتَمِلَةِ بِالْجُمْهُورِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
تَحْتِ ظِلِّ وَ لَايَةِ الْفَقِيهِ .. أَوْ فِي إِطَارِ الْمَرْجِعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ الْتَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي تَأَقَلَمَتْ مَعَ قَضَايَا الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الُسْتِرَاتِيْجِيَّةِ، كَوْنِهَا -
أَيُّ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - أَصْبَحَتْ حَاضِنَةً لِلْعِلْمِ وَ الْعِرْفَانِ وَ الْتَقْوَى وَ الْجِهَادِ وَ الْإِبْدَاعِ وَ الْعِلْمِ وَ الْنَهْضَةِ لِمُوَاجَهَةِ الْمُسْتَكْبِرِينَ
الَّذِينَ تَسَلَطُوا أَوْ يَحَاوِلُونَ التَّسَلُّطَ عَلَى كُلِّ مَقْدَرَاتِ الْبَشَرِيَّةِ لِتَكُونَ لِقَمَةِ الْخَبْزِ بِأَيْدِيهِمْ وَ بِالْتَّالِيِ لِيَسْتَعْبِدُوا الْإِنْسَانَ، إِنَّ وَ لَايَةَ
الْفَقِيهِ الْيَوْمَ تُمَثِّلُ الْعَمَقَ الُسْتِرَاتِيْجِيَّ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ الْمُوَحِّدِينَ وَ حَتَّى الْمُسْتَضْعَفِينَ فِي الْعَالَمِ، عِبْرَ دَعْمِهَا لَهُمْ ضِدَّ الْمَصَالِحِ
الِاسْتِرَاتِيْجِيَّةِ لِلْمُسْتَكْبِرِينَ وَ الصَّهَابِيَّةِ، خُصُوصاً عِبْرَ دَعْمِهِمْ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي لِبْنَانِ وَ فِلَسْطِينَ وَ الْعِرَاقِ وَ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَ
الْإِسْلَامِيَّةِ وَ غَيْرِهَا!

إِنَّ إِخْوَانَنَا السَّنَةَ رَغْمَ كَوْنِهِمْ يُشَكِّلُونَ الْأَكْثَرِيَّةَ (ثَلَاثِي الْمُسْلِمِينَ)؛ إِلَّا أَنَّنَا نَرَى تَشَنُّتاً وَ اضْحاً فِي مَسِيرَتِهِمْ وَ وَحْدَتِهِمْ وَ
عَقِيدَتِهِمْ وَ مَوَاقِفِهِمْ لِفَقْدَانِهِمْ وَ إِنْقِطَاعِهِمْ عَنِ وَ لَايَةِ اللَّهِ لِعَدَمِ إِيمَانِهِمْ بِمَرْجِعِيَّةِ وَ لَايَةِ الْفَقِيهِ بِاسْتِنْتَاءِ الْوَاعِينَ مِنْهُمْ فِي
الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بِلَادِ الشَّامِ وَ الْعِرَاقِ، وَ لِهَذَا نَرَى أَنَّهُمْ - أَيُّ إِخْوَانِنَا السَّنَةَ - يَتَعَامَلُونَ سَلْبِيّاً مَعَ مَجْمَلِ الْقَضَايَا
الْإِنْسَانِيَّةِ وَ الْإِسْلَامِيَّةِ الُسْتِرَاتِيْجِيَّةِ بِاتِّجَاهِ خِدْمَةِ مَصَالِحِ الُسْتِكْبَارِ الْعَالَمِيِّ وَ الصَّهْيُونِيَّةِ فِي مَنْطِقَتِنَا، بِسَبَبِ رِضُوخِهِمْ لِمَوَاقِفِ
وَ سِيَاسَاتِ حُكُومَاتِهِمْ الدِّكْتَاتُورِيَّةِ الُغَيْرِ إِنْسَانِيَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْأَسْتِكْبَارِ الْعَالَمِيِّ، وَ كَذَلِكَ فِقْدَانِهِمْ لِلْمَنْهَجِيَّةِ الْعَقَانِدِيَّةِ فِي
مَدَارِسِهِمُ الَّتِي أَعْلَقَتْ بِابِ الْإِجْتِهَادِ وَ حَرَمَتَهُ كَمَا أَسْلَفْنَا! فَبِنْحَصِرُ وَ تَقْوِقُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ ضَمْنَ دَائِرَةِ تَحْوِي سَنْنَا جَامِدَةً وَ
أَكْثَرَهَا خَاطِنَةً وَ مُزَوَّرَةً وَ مَتَنَافِضَةً لَا تَجْدِي نَفْعاً وَ لَا تَنْتَاسِبُ مَعَ حَرَكَةِ الْوَعِيِّ وَ تَقَدِّمِ الْعِلْمِ وَ آفَاقِ الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ فِي

عصرنا هذا، و سبب سوء حالهم أكثر فأكثر مع مرور الزمن حد الموت، إن لم يُحطَموا تلك الشرنقة التي أحاطت بهم فقتلت روح الأبداع و الأجتهد و التّعقل و التّفكر في وجودهم كدودة القز.

إنّ المنطلق الصحيح و الخطوة الأساسية لخلاصهم هي؛ تمزيق تلك الشرنقة و ألوبي الوهابي المُسيطر على ساحتهم و تجاوز ذلك أواقع الأليم ثمّ اندماجهم مع حركة أهل البيت (ع) الحية الناهضة من خلال المرجعية الأدينية المتمثلة بولاية الفقيه التي تريد العزة للإسلام و المسلمين .. لأنها تمثل إصالة الإسلام الممتدة مع حركة الأزمان و الأماكن و الفكر و التقدّم الحضاري و المدني، بسبب الأجتهد، وقد قد جعل الرّجس على الذين لا يعقلون(16)!

و مدرسة أهل البيت (ع) إنّما يُؤكّدون على الوصية (الأمامة و الولاية) كأصل من أصول الدّين الخمسة(17) .. باعتبارها من ضروريات النظام الإسلاميّ الضّامن لتحقيق التّكامل الأنساني و الفلاح في الدارين، فبدونه ينقطع حبل الوصال و المودة مع السماء، لأنّ مودة أهل البيت (ع) و إمامتهم جعلها الله تعالى معياراً للتفاضل بين الخير و الشر، بين الحق و الباطل، للحصول على الأجر و الفوز بالجنة، حيث قال تعالى: " قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى " (18)، كما إنّنا لا ننظر للموضوع كونه مجرد إطاراً للحكم و للنظام على أهميته، بل كلّ نظام عقائدي صحيح لا بدّ و أنّ ينطلق أساساً من خلال رضا الله و رسوله و ذوي القربى الذين هم المعيار و العلة في خلق الكون و فلسفة الوجود و مسألة الثواب و العقاب في الدارين، و بغير هذا الشرط القرآني الذي وضعه الله تعالى لا تحقّق الرسالة الإسلامية سواها داخل منظومة المجتمع أو داخل التكوين النفسي العاطفي للإنسان المسلم منفرداً أهدافها في طريق الكمال و العبودية إلا عن طريق ربط المجتمع بالله و ليس بالمستكبرين و الظالمين!

لذلك فإنّ ما يعتقده مدرسة الخلفاء؛ من أنّ إجماع الأمة - الغير معصومة عن الخطأ لقصور معرفتها - على شخص مُعين حسب اعتقادها - هو المعيار و المراد من مفهوم الشورى كمنهج أمثل يُمكن من خلاله تحقيق معنى الخلافة الألهية و الكمال الأنساني؛ هو منهج خاطئ و باطل، يُخالف نصّ القرآن و السنّة و على لسان الرّسول (ص) و تقريراته و موقفه من هذا الأمر، و الدليل العملي؛ هو ما حدث من إنتكاسات و إراقة للدماء في المسيرة الإسلامية و إفرازاتها الخطيرة على كل صعيد بسبب خلافة دنيوية منقوصة ابتدئها أقرب شخصيات من الدائرة التي كانت تحيط بالرّسول (ص) للأسف، غير مُبالين بحقّ و مكانة أهل بيت الرّسول (ص) الذين هم محور الرّسالة و أساسها و مودع أسرارها، و المؤسف أيضاً أنّ الرّسول (ص) رغم إشارته و تنبيهاته لتلك أفتنة بصراحة مرات و مرات(19)؛ إلا أنّ ألقوم لم يحترموا رأيه حتى الموت، ولهذا التّكرّر سوابق من قبل بعض الصحابة حتّى في حياة الرّسول لا مجال لبحثها هنا، وإن أربعة عشر قرناً من المظالم و المحن التي سببتها مدرسة الخلفاء لتكفي لأن لا يُعيد اخواننا السنّة خصوصاً علماؤهم هذا الأمر، فالعوام عادة لا يملكون تصورات و لا أساس لمثل هذا الأمر المصري.

كما أنّ موضوع الشورى لا مجال و لا أهمية له في عقل المُفكرين و الفلاسفة الإسلاميين ألواعين على الأقلّ .. لاستدلالهم أعلقي بأهمية رأس النظام و عدم الأطمئنان لرأي الأمة لمستواها الفكري المتدني .. لتحقيق أهداف المنهج الإسلامي كونه - أي الرأس - يُمثّل المؤشر و الدال على الهداية و الخير و الحقيقة جملة و تفصيلاً، لذلك لا يُمكن لأيّ كان حتى لو تمّ إنتخابه من قبل الأمة القاصرة أنّ يقوم بدور المرشد و القائد الرساليّ الهادف ما لم تجتمع فيه صفات تمّ تحديدها من قبل خاتم الأنبياء الطاهرين الذين إختارهم الله تعالى على لسان رسوله الصادق الأمين، حيث فصلّ الإمام الثاني عشر (ع) في روايات مُتواترة لا تحتاج إلى كثير عناء لفهم و إدراك تلك المواصفات و العلامات، و تشير هنا إلى رواية واحدة مُتواترة .. على أمل التوسع في البحث في الحلقة القادمة إن شاء الله و هي: [من كان من الفقهاء صانناً لدينه .. محافظاً لهواه .. مُطيعاً لأمر مولاه .. فعلى العوام أن يُقلّدوه]، حيث بيّن لنا الإمام (ع) ملامح هامة و تفصيلية لشخصية المتصدي (أولي الفقيه) لأمر المسلمين، بينما أمذاهب الأخرى تُجيز حتّى طاعة الحاكم الظالم، و هذه لعمرى من المفارقات الكبرى بين (مدرسة الخلفاء و مدرسة أهل البيت) الطاهرين المظلومين، و يتجلى مصداق ذلك من خلال مواقف الأزهريين و المؤسسات الأدينية في السعودية و المغرب وغيرها من المؤسسات في الدول العربيّة كونهم موظفين يتقاضون رواتبهم من الحكومات و يتبعون سياسة حكوماتهم!

إنّ جميع الحكومات التي مرّت خلال التاريخ الإسلاميّ بعد وفاة الرّسول (ص) بإستثناء حكومة الإمام علي (ع) ليست فقط .. لم تحقّق العدالة و الحرية و المساواة التي أشرنا لها كمعيار لتحقيق التّقدم و الكمال الأنساني في المجتمع؛ بل سببت المآسي و ضياع الدولة الإسلامية و إسالة دماء المسلمين، و هدرت تحت ظلّها حقوق و كرامة الكثير من المُتّقين، و في مُقدّماتهم حقوق و دماء أهل بيت رسول الله (ص) و أبنائهم و شيعتهم و الموالين لهم، و إستمرت تلك الحكومات حتى اليوم في بلادنا العربيّة تُلاحق و تُقتل كلّ من لا يُطيع أوامرهم، حتى أعلن الناس الحرب عليهم بعد صحتهم(20) و إنتشار الظلم و الفقر

بينهم، و ما جرى و يجري في البحرين و السعودية و العراق و اليمن و دول الخليج و مصر و غيرها بحق الأنسان و شيعة أهل البيت (ع) بالخصوص لدليل على ذلك(21)!

خلاصة ما توصلنا إليه في هذه الحلقة هي أنّ (آشوري) سببت تعطيل برنامج السّماء – الذي هو برنامج أهل البيت المظلومين الذين إنزروا و حوصروا و قُتلوا و منّ والاهم بعد رحلة الرّسول الأكرم(ص)، و تفرّق المسلمون و تشتتت شملهم إلى مذاهب و فرق و دعوات مختلفة، و في النهاية قتلوا جميع الأئمة المظلومين باستثناء الأمام الثاني عشر محمد المهدي(عج)، حيث غاب عن الأنتظار بأمر من الله تعالى ريثما تنتهي الظروف المناسبة لظهوره المبارك مجدداً لتمكين العدالة الإلهية في الأرض عبر حكومة عالمية كريمة تُعزّ بها الإسلام و أهله و تُدَلّ بها النفاق و أهله .. لكن صاحب الأزمان الأمام ألحجة(عج) لم يترك هذا الأمر الكوني سدىً! و إنّما كلف المسلمين و فقهاءهم بأن يُطيعوا و يُقلدوا في زمن غيبته الكبرى هذه - من الفقهاء من كان صائناً لدينه مُطيعاً لأمر مولاه مخالفاً لهواه كي يتمكن من تمهيد الأرضية المناسبة لظهوره المبارك، و سنفصل الموضوع ما شاء الله في منهج وليّ أفقيه الذي عناهُ صاحب الأمر(عج) في الحلقة القادمة .. إنّه نعم المولى و نعم النصير، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم. أفيلسوف الكوني

(1) يؤمن المسلمون السُنّة بالمذاهب الأربعة و التي تشكّلت بعد قرنين تقريباً من رحلة الرّسول الأكرم(ص) و هي الشافعية و المالكية و الحنبلية و الحنفية، و رؤساء تلك المذاهب الذين إنفصلوا عن دين أهل البيت(ع) كلهم من بلاد فارس(إيران) و تتلمذوا على يد الأمام الصادق(ع)، و إنهم لم يدعوا أبداً بأنهم أصحاب دين جديد مقابل دين أهل البيت(ع)، حيث لم أحصل على نصّ بتصريحهم - و لو ضعيف - يدلّ على ذلك - و حتى لو فرضنا وجود ذلك الأذعاء منهم فإنها لا تبرّر كونها مذاهب مؤيدة من قبل شرع الله و رسوله و أهل بيته الطاهرين، يعني أنّ إبتداع المذاهب ليس من حقّ أحد، حيث لا يُوجد نصّ في القرآن أو في السنة أشار إلى تلك المذاهب، أو حتى لغيرها من المذاهب الإسلامية الكلامية و الفلسفية كالجبريون و التفويضيون و المرجئة، بل القرآن الكريم أكد على الوحدة من خلال التمسك بخط و حب أهل البيت و ولايتهم، و عدم التفرقة في صفوف الأئمة، و نبذ الرّسول جميع الفرق الإسلامية - في حديث متواتر: "ستفترق أمتي إلى إثنتان و سبعون فرقة ... - باستثناء واحدة .. و هي الفرقة الناجية التي تلتزم بولاية و حب عليّ و أهل بيته، الذين هم ذوي القربى كما عبّر عنهم القرآن بـ "أهل البيت"(ص)، و هم خمسة أهل الكساء؛ (محمد و عليّ و فاطمة و الحسن و الحسين)، كلّ ما في الأمر أنّ الخلفاء الأمويين و العباسيين و من شابعهم هم الذين أبدووا تلك المذاهب و التيارات للمسلمين لبعضهم لعليّ و لبني هاشم، بل إنّ منشأ العلوم الكلامية و الفرق الفلسفية و الصوفية و المذهبية في الكوفة و البصرة و غيرها كانت نتيجة لإمتدادات السقيفة التي شوهدت صورة أهل البيت الحقيقة بمرور الزمن بعد ما سلب حقهم في الخلافة و فدك و غيرها .. كل ذلك من أجل تضعيف خط أهل البيت(ع) لإضفاء صفة الشريعة من قبل الحكام - بتبنيهم للخلافة و لتلك المذاهب - على سلطنتهم لأستمرار تسلطهم و سياستهم مقابل حقّ أهل بيت الرّسول(ص) المتمثل بالأئمة المعصومين و الموالين لهم من الشيعة، كونهم كانوا يُملّون الأمتداد الطبيعي و الشرعي للخلافة بعد الرّسول(ص)! فكيف يُمكن لتلامذة أئمة الشيعة كالحنفي و المالكي و النيصري و الجهني و غيرهم أن يُقّموا آرائهم و تقاريرهم على رأي أساتذتهم من أئمة أهل البيت(ع) كأمام علي(ع) و الحسن و الحسين و السجاد و الباقر و الأمام الصادق و الكاظم و الرضا و الجواد و الهادي و العسكري و المهدي(ع)، و هؤلاء هم الخلفاء الأثني عشر بعد الرّسول(ص) لأمامة المسلمين!؟

(2) معنى وليّ الفقيه؛ هو "الولي" يعني من يتولى أمراً و يقوم به، فلان وليّ هذا الأمر، أيّ القائم بشؤون هذا الأمر، و يمكن القول؛ الأب وليّ، و الجار وليّ، عليّ وليّ - يأخذ على عاتقه أمر شئيّ مُعيّن، أو كما يقال: "تولّى القيادة". أما "الفقيه" فإنها مشتقة من مصدر فقه - أي علم غاية الشبني، و وقف عليه و على ما يدور حوله أو ما يناقضه من أمور. يقول الأمام الخميني(قدس): "ولاية الفقيه" هي من أهم الأمور في النظام الإسلامي، و هي شوكة في عيون الأعداء الذين يُدبّرون المؤامرات ضدها، كي يُصرفوا الناس عنها ليخلو لهم الجو و يفعلوا ما يشاؤون، و إنما حربهم ضد ولاية الفقيه هو كي يجعلوا الناس من جهة أخرى لا يُبالوا بهذا القانون الأساسي الذي يربط تحكيم الإسلام و نشر العدالة و العبودية لله، إنهم يعتبرونها رجعية .. لأنهم يخافون من حكم الإسلام على مصالحهم، و للأسف يصدر هذا من بعض الذين يدعون العلم .. و لكونهم لا جُرة لهم بالنطق بها صراحة؛ لهذا يُعبرون عن نواياهم بما يدلّ على ذلك جهلاً أو تجاهلاً! و التعريف السائد للفقيه يعني؛ العالم الذي حصل على درجة الاجتهاد (ما فوق الدكتوراه) في علوم الفقه بالإضافة إلى أمور و قضايا المجتمع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و بهذا لا بُد أن يكون المتصدي لولاية الفقيه(في الأمور الحسبية و القضائية و غيرها) أن يكون جامعاً للشرائط مُحيطاً بجميع قضايا الأئمة بالإضافة إلى علوم الفقه و الأصول و التفسير و ما إلى ذلك من العلوم الإسلامية و الإنسانية و النفسية، كما إنّ الفقيه يجب أن يتّصف بصفات شخصية نوعية راقية تؤهله لنيل منصب ولاية الفقيه كقدوة لبناء الأنسان الكامل و تحقيق المجتمع السعيد في هذا العصر الذي هو عصر الغيبة الكبرى - عصر التمهيد - لظهور صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف، و في زماننا هذا لا يتصف بتلك المواصفات سوى قائد و زعيم الأمة الإسلامية و الإنسانية الأمام الخامنّي دام ظلّه و أعزّ الله به الإسلام و المسلمين، فهو الوحيد الذي رفع راية الجهاد ضد المستكبرين في الأرض عبر حكومة إسلامية عصرية مؤيدة من قبل مئات المجتهدين و العلماء و المتخصصين بالإضافة إلى تأييد عامة الشعب الإيراني المسلم أو غيرهم من المسلمين، و الحكومة الإسلامية أو بتعبير آخر "ولاية الفقيه" من ضروريات التمهيد للدولة الإسلامية العادلة بقيادة الأمام ألحجة(عج)، ذلك أنّه و كما يقولون: "أول ما يضع في الإسلام الصلاة و آخره الحكم".

(3) لم يرد نصاً من الرّسول (ص) و لا في القرآن يؤكد على جعل الخلافة عن طريق الانتخاب، و أما آية "الشورى"؛ "و أمرهم شورى بينهم" فهي إشارة إلى الأمور الثانوية و القضايا الفرعية التي تختص بالأمور الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و خطط و برامج العمل و البناء في المشاريع و المجالات المختلفة في النظام الإسلامي، كون المسلمين يفترض أنهم سوف لا يختلفون على مسألة الخلافة بعد إعلان الرّسول(ص) الصريح و الواضح عنه في مناسبات مختلفة و أشهرها واقعة الغدير .. نظرياً عبر آية التبليغ، و عملياً عند رفعه ليد علي(ع) وسط المسلمين، و من قبله المؤاخاة بينه و بين علي في المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية آنذاك، مع بيان مقدمات و تفاصيل كثيرة عن ذلك من قبله(ص) شخصياً، حيث إمتلنت كتب الفريقين بذلك و لا حاجة لبيان نصوصها هنا.

أما آية الأستخلاف الألهي "إني جاعل في الأرض خليفة" فهي الخلافة العامة، و هو من حق كل إنسان أن يكون خليفة الله من خلال نيّله للكمال و ما

يقدمه من العمل الصالح في الوجود في طريق نيل مرضاة الله طبق تعاليم الإسلام , و لا دخل لها بالخلافة الخاصة و التي تختص بأنبياء الله و أوصياءهم.

(4) لقد كانت لخالد بن الوليد سوابق من هذا النوع قبل و بعد إسلامه نهاية السنة السابعة للهجرة , أي قبل وفاة الرسول بعامين, و قد تيرا منه الرسول في قتله لبني جذيمة, للمزيد راجع: ابن حجر في الإصابة(5/755) حيث يقول؛ "فقدم أخوه متمم بن نويرة على أبي بكر و أنشده مرثية أخيه, و ناشده في دمه و في رد أبي بكر السبي! و ذكر الزبير بن أبي بكر؛ أن أبا بكر أمر خالد أن يفارق امرأة مالك المذكورة, و أعظم عمر لأمر خالد, و لكن أبو بكر عذرة".

حتى إن عمر أراد أن يقيم على خالد حد القتل لسفكه الدم الحرام و للزنا .. لكن أبو بكر تعذر قائلاً : إنه تأول فأخطأ! من هذه الحادثة نستدل على عدم العدالة في الحكومة التي أنتهك فيها دم و شرف و كرامة أفضل الصحابة لكن خليفة المسلمين يدافع عن المجرم السفاح, بل و يُكرمه بزعامه الجيش!

(5) ذكر ابن هشام في سيرته تفاصيل تلك الحادثة, للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة ذلك.

(6) راجع الصفحات الأولى من كتاب؛ أئمة أهل البيت(ع) تنوع أوار و وحدة هدف, للأمام أغيلسوف محمد باقر الصدر(قدس).

(7) بعد وفاة الرسول ظهرت شيئا فشيئا طبقة ثرية بين المسلمين كان منهم الصحابي عمر بن العاص الذي كان يأخذ حصة خاصة من بيت المال يختلف عن الكثيرين, لهذا قال بالبيعة المشروطة, و حين رفض الأمام ذلك, قال عمر بن العاص: أتجعل حقي من بيت المال كحق خادمي؟

(8) يقول جبران خليل جبران المسيحي المذهب: "إن علي بن أبي طالب (ع) لمن عملاقة الفكر و الروح في كل زمان و مكان, إنه كلام الله الناطق.

و قلب الله الواعي, نسبته إلى من عده من الأصحاب شبه المعقول إلى المحسوس, و ذاته من شدة الأقتراب ممسوس في ذات الله, قتل في محراب عبادته لشدة عدله, مات الأمام علي و شأنه شأن جميع الأنبياء الباصرين .. الذين يتأتون إلى بلد ليس ببلدهم, و إلى قوم ليس بقومهم, في زمن ليس بزمانهم!" و نحن إذ نستشهد بأقوال هؤلاء المفكرين المحايدون الذين لا هم من السنة و لا من الشيعة, فالخير ما شهدت به الأضداد, و قد حاولنا حجب أسانيدنا و أدلتنا المعتمدة و الكثيرة جهد الأمكان لئلا يتهمونا بالتطرف و التحيز.

(9) نهج البلاغة, الخطبة 91 ص262, مطبعة الفيض, و الخطبة 92, ص126, ضبط و فهرسة الدكتور صبحي الصالح.

(10) واقعة الغدير المعروفة لدى جميع العالم خصوصاً المسلمين, حيث أوقف الرسول(ص) في طريق عودته من آخر حجة له في منطقة غدير خم في الجحفة قبل أن يتفرقوا منه .. ذلك الحشد الهائل(120) ألف صحابي, في 12 ذي الحجة سنة 13 للهجرة. لماذا أوقفهم وسط الشمس, و هم يتألمون من الحرارة و من ألم المسير, ليسمعوا تلك الخطبة عند ذلك المفترق؟ لماذا لم يقل ما قاله في حجة الوداع بمكة المكرمة؟ هل نسي رسول الله ذلك؟ و حاشاه ذلك و هو المعصوم! هل هو عمل منه؟ ثم لماذا أمر الجمع بالالتزام بخطبته؟ هل الأمر رغبة شخصية(و ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)؟ و آية التبليغ مدنية و ليست مكية, و لذا لا يمكن القول بنزولها في بداية الدعوة, و إنما خصصت لمكانة الأمام حتى يوصي الرسول(ص) كما أن إيقاف ذلك الجمع الكبير - لعله كان أكبر تجمع للمسلمين في حياة الرسول(ص) - في ذلك القبط لا يمكن أن تكون لأمر عادي و بسيط, و إنما كان أمراً إلهياً.. و ليست مجرد عواطف أراد الرسول(ص) أن يظهرها و يوصي بعلي خيراً من بعده بسبب محبته له و قرابته منه أو مصاهرته بزواجه من الزهراء(ع), و قد سبق أن أعلن مكانة علي, و المسلمين يعلمون ذلك على أحسن وجه و بأطيب ذكر و وصف .. و حاشا الرسول الكري(ص) أن تتحكم به هوى أو عاطفة؛ و حسب القرآن:"ما أتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا و اتقوا الله إن الله شديد العقاب" و بناءً على ذلك أزم الرسول(ص) المسلمين بولايته و نصرته و عدم خذلانه و معاداته و إعتباره مرجعاً لهم بعد النبي(ص), كما أن جميع المسلمين خصوصاً الصحابة قد هنتوا و بايعوا علياً بعد أن تمت تلك الخطبة الكونية؛ و "لوقع الغدير ما اختلف سيفان", و قد ذكر جميع المؤرخين تلك الحادثة حيث لم يستطيعوا التلاعب به كثيراً لكثرة الشهود عليه.

(11) باعتبار الولاية أهم ركن و أصل في الإسلام حسب رواية الأمام الصادق(ع): [بني الإسلام على خمس؛ على الصلاة و الصوم و الحج و الزكاة و الولاية و ما نودي بشيئ مثلما الولاية].

(12) ابن الأثير, أسد الغاية, ج3, ص35. كما ذكره ابن كثير ج5, ص211, و لم يختلفوا في اصل القصة و فحواها.

(13) إستناداً إلى الآية الشريفة: "إنما وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا, الذين يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة و هم راكعون"(المائدة / 55). و قد إتفق المفسرون بأنها نزلت في حق علي(ع).

(14) عندما أشرف المسلمون على فتح مكة في السنة الثانية للهجرة؛ صاح عمر بن الخطاب في جموع المسلمين قائلاً: "اليوم يوم الملحمة .. اليوم تسبي الحرمة", لكن الرسول(ص) قال له: "ما هكذا يا عمر, إنما الحق هو العكس مما إذعيت؛ "اليوم يوم الرحمة .. اليوم تُحمى الحرمة". تصور إن أقرب أصحاب النبي(ص) و بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إسلامهم لم يفهموا أهداف الرسالة الإسلامية و الغاية منها .. كيف يمكن لمثل هؤلاء أن يقودوا أمة و يُحققوا العدل و الحرية و الكرامة و المساواة في أوطاسها؟! من جانب آخر لك أن تتصور حال الأمة و مستواها الفكري و العقائدي خارج دائرة الصحابة المقربين للرسول(ص)؟!

(15) "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيراً" (الأحزاب / 33). و هذه إرادة الله التي طهر أهل البيت(ع), وهي حالة تختص بمن إختارهم الله لرئاسة الأمة, و أهل الاختصاص يفهمون لماذا سبقت (عنكم) كلمة (الرجس) و لم تأتي بعده في آية التطهير!؟

(16) قال تعالى: "و يجعل الله الرجس على الذين لا يعقلون"(يونس / 100).

(17) أصول الدين في مذهب أهل البيت(ع) هي: "التوحيد, العدل, النبوة, الأمامة, المعاد".

(18) أشوري / 23. و أسباب نزول الآية هي أن قريش رأت رسول الله (ص) محزوناً كئيباً في أواخر أيامه, و ظنت قريش أن الرسول يريد منهم أجراً أو تكريماً لجهوده و مساعيه مقابل الرسالة الإسلامية التي تحمل عيها و إيصالها إليهم؛ فبدأ الناس بتقديم ما يمتلكونه من المال و المتاع للرسول, لكن الرسول تلى عليهم بعد ما نزل عليه الوحي تلك الآية: "قل لا أسئلكم عليه أجراً إلا...".

(19) قال رسول الله: "بنا يختم الله كما بنا فتح, و بنا يستنقذون من ضلالة الفتنة, كما إستنقذوا من ضلالة الشرك, و بنا يؤلف الله بين قلوبهم في الدين بعد عداوة الفتنة, كما ألف الله بين قلوبهم و دينهم بعد عداوة الشرك".

ذكره الحميري, كما في سند الأمامة و التبصرة, ص92 ب23 ح81, عبد الله بن جعفر الحميري, عن محمد بن الحميد, عن منصور بن يونس, عن عبد الرحمن بن سليمان, عن أبيه, عن أبي جعفر عليه السلام, عن الحارث بن نوفل, قال: "... بل منا الهداة إلى يوم القيامة, بنا إستنقذهم الله من ضلالة الشرك, و بنا إستنقذهم الله من ضلالة الفتنة, و بنا يصبحون إخواناً بعد ضلالة الفتنة, كما أصبحوا إخواناً بعد ضلالة الشرك, و بنا يختم الله, كما بنا فتح الله".

- كمال الدين؛ ج1, ص230, ب22, ح31.

- أمالي المقيد؛ ص288 - 289, مجلس34, ح7, قال: "أخبرني ابو الحسن علي بن بلال المهلبى, قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن الحسين البغدادي, قال: حدثنا الحسن بن عمر المقرئ, عن علي بن الأزهر, عن علي بن صالح المكي, عن محمد بن عمر بن علي, عن أبيه, عن جده(ع), قال: { لما نزلت

على النبي (ص)؛ "إذا جاء نصر الله و الفتح ... قال (ص) لي: (يا علي إنه قد جاء نصر الله و الفتح ... يا علي إن المهدي هو إتباع أمر الله دون الهوى و الرأي، و كأنك تقوم قد تأولوا القرآن و أخذوا بالشبهات، و استحلوا الخمر بالنبيذ و البخس بالزكاة، و السحت بالهداية، قلت: يا رسول الله؛ العدل منا أم من غيرنا؟ فقال بل منا، بنا يفتح الله، و بنا يختم الله، و بنا أَلَفَ الله بين القلوب بعد الشرك، و بنا يؤلف الله بين القلوب بعد الفتنة، فقلت: الحمد لله على ما وهب لنا من فضله)؛

و قد ورد في ملامح بن طاووس: ص84 – 85، ب 191- عن ابن حماد، و قال فيما ذكره نعيم عن النبي (ص)؛ "أن المهدي و أئمة الهدى من أهل بيت النبوة و بهم يختم".

كما ورد النص في مصادر عديدة أخرى من ألفريقين، نكتفي بذكر ما أوردنا.

(20) نعني الانتفاضات الجماهيرية في البلاد العربية التي بدأت عام 2011م.

(21) بإعتقادي على وجوب وجود الحاكم الإسلامي العادل الذي يتّصف بمواصفات خاصة بعكس الحاكمين، هو: إن الأول يندر خطأه لأنه مسلح بالفكر و الفقه و العلماء من حوله، بينما الثاني يفتقد ذلك و تسليح بالعسكر و الأمن و الحرس و الأسلحة، لهذا تكثر الأخطاء و لا من أحد يستطيع معارضته لأنه سيواجه القتل، و إن أي خطأ صغير من الحاكم يسبب الكثير من الخسائر التي قد تصل لأراقاة الدماء و إراقاة دماء برئ واحد يعادل إراقاة دماء جميع الناس، من هنا لا بُدّ للفقهاء فقط أن يحكم.

السياسة و الأخلاق .. من يحكم من؟ القسم الثالث كيف و من يمثل القيادة الربانية لتحقيق مكارم الأخلاق؟

تعليقات عديدة وردتنا عند نشرنا للحلقتين السابقتين من خلال موقع القانون وصوت العراق وغيرها، يُمكننا تبويبها في ثلاث مجموعات:

الأولى: إيجابية دللت على وعي أصحابها و حُبهم لمعرفة المزيد عن الموضوع لأهمية و شرعية دور الفقيه المتصدي المباشر و الفعال في إدارة شؤون الناس باتجاه تحقيق الحرية و الأمان و السعادة والعيش الكريم بظل الحكومة الإسلامية.

الثانية: سلبية رفضت و بتوتر و عصبية غير مبررة قيادة المرجع الفقيه بالتصدي لأمر و شؤون الوطن و الأمة، معتقدة بأن الأمور السياسية و قضايا الحكم بين الناس بالعدل ترجع للسياسيين، و لمست تقارباً من هذه المجموعة مع رأي بعض المجموعات من الأخوان الذين يؤمنون بالمنهج العثماني الشوروي الأسقيفي السلفي كمنهج للحكم، بمعنى وعلى رأي العلمانيين: [ما لقيصر لقيصر و ما لله لله]، ولا ندرى للآن؛ كيف و من أين حدّدوا هذا الحكم؟

الثالثة: تشبه الأولى وتلهفت و تعاطفت أكثر مع طرحنا و دعوتنا لتطبيق الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه) لهداية الناس، وقد أبدت هذه المجموعة الطيبة المُحبة لروح الإسلام إخلاصها و تفانيها للدعوة إلى تطبيق هذا المشروع الألهي في العراق الجديد و الأمة الإسلامية التي من المستحيل جمعها و توحيدها بظل نظريات القومية و الوطنية و الديمقراطية التي كانت هي السبب في تفريقها و تدميرها و الحكم الإسلامي فقط هو الضامن لتوحيدها و سعادتها.

و هناك بعضاً من الذين إتهمونا ب (الصفوية) و (التبعية) و (التقليد الأعمى) و غيرها بلا دليل و بيّنة، و جهلهم ذاك بحقنا لم يكن جديداً علينا، فقد سمعناها كثيراً من القومية و البعثية و أمثالهم من السبعينات و للآن من الذين لا يعرفون حتى هذه اللحظة معنى و أصل (الصفويون) و مسألة (التقليد) و (الأبداع) و (التجديد) و حتى (الإسلام) نفسه، و هم ليسوا ببعيدين من الدوائر المشبوهة التي تعاملت مع الظالمين ضد المؤمنين، و مستعدة اليوم أيضا التعامل مع الشرق و الغرب و كل من هب و دب لإجهاض الثورة الإسلامية في إيران و العراق و كل بلاد أمتنا المهضومة.

المهم أننا نعتقد بأن الفُرأ أحرار و لهم الحق في إبداء رأيهم، لكننا نغير أهمية خاصة لأصحاب الآراء المنهجية العلمية و المنطقية و نقس الآراء التي تستند إلى النصوص الشرعية باعتبارنا نؤمن بالثقلين؛ كتاب الله و أهل البيت المعصومين.

فقط أتمنى من الجميع؛ الترفع عن الأساليب الدونية و السبب، خصوصاً عند التعامل مع الفكر و المفكرين، لأن الفكر هو الأساس الإنساني للبشرية، و التكبر و الأقصاء يمنع الحكمة – وهو الخير كله - عن صاحبه، و من الحيف تدنيسه بكلام خارج حدود الأدب و العلم و اللياقة، و هذا أقرب للتقوى و أقوم و أفضل للعاقبة الحسنى.

إننا إعتدنا على المنهج العقلي و التحليل العلمي و النصي في بحثنا هذا الذي أفضى إلى نتائج مقنعة و منطقية لبيان الأهداف الكامنة من خلال تطبيق النظرية الإسلامية على أرض الواقع و التي تريد تحقيق مكارم الأخلاق التي تستبطن الخير و السعادة و الرفاه و التقدم و الأنتق من أسر المستكبرين، أو النظرية الرأسمالية الديمقراطية بالمقابل و التي تستبطن محو الأخلاق و الشرف و الكرامة الإنسانية في نهاية المطاف، لتجعل الأمور كلها – خصوصاً الاقتصادية منها - بيد المجموعة الاقتصادية التي يتحكم فيها من لا دين و لا ضمير و لا إنسانية في وجوده، بعكس نظرية ولاية الفقيه الذي يسانده الفاضلة و العدالة و المساواة و الحرية. ألمات من المجتهدين الأفاضل .. إن لم نقل الآلاف منهم في سبيل نشر الاخلاق الحقيقية بين أبناء المجتمع

إن إنقطاع عامل الغيب من فكر السياسي أو الإعلامي أو الاقتصادي وغيره؛ يعني لجونه لتحكيم هوى النفس و الحزبية و العشائرية و القومية و (الأنا) بدل أحكام الله، و من هنا يبدأ الفساد و التضارب و الكذب في الأقوال و التصريحات و الأحكام بين الناس، فالْمؤمن المَحْصَن بولاية الفقيه دعاؤه الدائم هو: [اللهم لا تكني إلى نفسي طرفة عين] لأن الغفلة تؤدي بالإنسان إلى الميل نحو الشهوات و مطالب النفس التي لا تنتهي حتى الموت، لهذا فإن وجود الرقابة الالهية المباشرة من قبل الفقيه عليهم تُحصن المُجاهد المؤمن و تجعله قوياً بحيث تتعدى قوّة ضميره و وجدانه فاعلية القوانين الوضعية و عدسات الكاميرات الأليكترونية و الحاسبات الصّماء التي عادة ما لا تستطيع ضبط كلّ شاردة و واردة، و الأتسان بإمكانه

التحايل على إبليس نفسه حتى لو وضعته في زنازة إنفرادية.

فأي عاقل و شريف يرفض حكومة ألقفه التي تريد تحكيم شرع الله و عدالته و حفظ كرامة الإنسان و المجتمع و نبذ الفساد و الظلم!؟

ذلك الله الذي لا إله إلا هو أملك القدوس العزيز الحكيم .. الرؤوف الرحيم .. الأقرب إلينا من حبل الوريد .. الذي يريد إحيائنا و نجاتنا من العبودية و من شر الشيطان و أتباعه في السماوات و الأرض.

إن رفض حكم الله الذي لا يستطيع تدبيره و تطبيقه سوى الفقيه المُنصدي، العالم بالزّمان و المكان الذي لا تهجم عليه اللوابس و بمعونة المجالس الشرعية التي يتحكم فيها آيات الله العظام كمجلس الخبراء و مجلس صيانة الدستور و المجلس الفقهي و مجلس البرلمان و القضاء و الحكومة و المؤسسات و الدوائر العلمية الأخرى التي يشرف عليها الآلاف من كبار المراجع و الفقهاء و الفلاسفة كأذرع علمية فقهية واعية للولي الفقيه؛ يعني في حالة رفض ذلك - لا سامح الله - يُمهّد لإستمرار و تخبط أناس في أتون الفوضى و القهر و العنف و الطبقية و الغبن و الأستحمار و الأستعمار، و الجميع قد شهد بأن الشعوب العربية و الإسلامية قد واجهت حكّامها و جاهدت عبر إنتفاضات كبيرة لكن دون جدوى لفقدانهم الأصل الأهم من بين الأحكام الذي نحن بصدده بيانه إن شاء الله.

إن فقدان الأمة للقيادة الرّبانية الصالحة التي حملت همّ تطبيق النّظرية الإسلامية في عالمنا الذي إمتلأ بالظلم و الجور و الفساد و الطبقية لهو: بسبب السياسيين الذين لا يرعون حرمة و كرامة الإنسان و يفرقون في الفبي .. لتشوّه القواعد و المنطلقات الصحيحة في رؤاهم و مُتبنياتهم العقائدية الممتلطة مع القوانين الوضعية عادةً و بالتالي إختلاط الفهم عند الإسلاميين منهم .. للنصوص الشرعية بشكل صحيح، تلك النصوص التي تُشخص و تُحدد معالم القيادة الرّبانية التي على الجماعة الإسلامية الأنقياد و الطاعة لها في كل عمل يُراد منه التقرب لله تعالى

فمن الذي يُحدّد و يُمثّل تلك القيادة الرّبانية في عصرنا الرّاهن؟

و كيف السبيل لأتباعها؟

هل رأي الأمة يُحدّد ذلك؟

أم هو أمر الله تعالى؟

أم الأمر واقع بين الأمة و الله تعالى في تعيّن تلك القيادة؟

و يُمكننا تحديّد جميع الأسئلة بسؤال جامع واحد هو:

هل قيادة الأمة في عصرنا الرّاهن تكون بالانتخاب .. الشورى (الديمقراطية) أم النصّ الذي يُحدد بموجبه من قبل الامام المعصوم (ع) لإطاعة ولي الفقيه للحكم بين الناس بشرطها و شروطها، و منها مواصفات الفقيه الحاكم التي وردت في تفسير الأمام العسكري (ع) لولاية الأمر و الحكومة في زمن الغيبة بقوله؛ إفأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم، فإن من ركب من القبائح و الفواحش مراكب علماء العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئا ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك، لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره لجهلهم و يضعون الأشياء على غير وجهها لقلّة معرفتهم، و آخرون يتعمدون الكذب علينا الحديث] وقد ورد هذا النص أيضا في الاحتجاج للطبرسي مع إختلاف في اللفظ.

بتعبير آخر؛ هل بالشورى (الانتخابات وحدها) يُنتخب ألقاند الأمين؟ أم من خلال النصوص المقدسة قبل كلّ شيء؟

وهذا ما سنُجيب عليه و سنبيّنه في الحلقة القادمة إن شاء الله، و لا حول و لا قوّة إلا بالله العلي العظيم.

ألفيلسوف الكونيّ

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يحكم مَنْ؟ القسم الرابع النظام الإسلامي بين الوصية (النص) والشورى (الديمقراطية)

قبل بحث موضوع (الولاية) نكمل لكم ما تبقى من نظرية الشورى و مدى شرعيتها و موقعها في الفكر الإسلامي لتعيين القائد الأعلى و هو الأهم والرأس في منظومة الدولة كإحتمال و نظرية ما زال البعض ربما يعتقد بأنها ليست (ولاية الإنسان على الإنسان)، بل هي (ولاية الله على الإنسان)، والحال أن آراء الناس فقط هي التي تحدد تلك (القيادة) و لا إرتباط لها بحكم السماء، و سنوضح هذا الأمر أن شاء الله.

الشورى هي ولاية الإنسان على الإنسان:
لقد تطرقنا لمسألة الشورى تفصيلاً في كتابنا (مستقبلنا بين الدين و الديمقراطية) بالبحث و التمهيد، و توصلنا بشكل قاطع و عملي إلى فساد النظام الديمقراطي (الشورى) و تناقضه مع أصل الولاية الألهية في العقيدة الإسلامية التي تختص بالله و رسوله و أولي الأمر، و برهننا عدم تناسبه - أي الشورى (الديمقراطية) - مع طبيعة و فطرة الإنسان و كرامته و حرّيته و علة وجوده على الأرض، كما أن هناك دائماً قسم من الناس لا يؤمنون بمبدأ الأكثرية، و لا يمكن إخضاعهم لقانون الأكثرية ألغير معصومة بالإضافة إلى القاصرين الذين ليس لهم الحق في الانتخاب و عليهم قبول المرشح .. على أساس القهر و الأجبارة، و هذا هو عين الظلم و الديكتاتورية، بالإضافة إلى عدم وجود نص عليه في الشريعة الإسلامية .. و هو الأهم بالنسبة للمؤمنين بالغيب.

و يؤكد ما توصلنا إليه من النتائج، جميع فقهاء و مفكري الإسلام الكبار منذ قرون كالأشعري و الكليني و الطوسي و العلامة الحلبي و السيد السبزواري و الشيخ أحمد النراقي (ت1829م) الذي أثبت أن للفقيه ما هو للنبي و الإمام المعصوم - إلا ما أخرجة الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما - و كان يدعو إلى الولاية المطلقة (1)، و السيد الخوئي و كذا الإمام الخميني (2) و السيد السبستاني و الفيلسوف المظلوم محمد باقر الصدر و آية الله محمود الهاشمي و آية الله كاظم الحائري الذي قال مبيّناً ظلم الشورى و بطلانه: "هناك قسماً من الناس هم أطفال أو أشخاص لم يبلغوا السن القانوني ليسمح لهم بالاشتراك في الانتخاب، فما يقولون لهم بعد أن تصل أعمارهم إلى السن القانوني، و قبل أن تنتهي الفترة المحددة للشخص أو النظام المنتخب؟ كون الانتخابات لا تجري كل يوم، و لكن في كل يوم الكثير من الأشخاص تصل أعمارهم إلى السن القانوني، و عليهم أن يخضعوا قهراً للشخص أو النظام المنتخب (الحاكم)" (3).

و الانتخابات كما وضّحنا سابقاً تؤثر في نتائجها الأموال و المصالح الحزبية و العشائرية و ألوبيات لما لها من تأثير على مجاري الأمور و حياة الناس، كما نشاهد مصاديقها كل مرة في معظم - إن لم نقل كل الانتخابات التي تجري في دول العالم، حيث يفوز بالرئاسة أياً كان بفعل تلك المؤثرات الفاعلة، و الأخطر ممّا شاهدناه و نشاهده في نتائج هذا المنحى هو ركوب موجة الانتخابات من قبل الانتهازيين بعد إستغلال الناس ألبسطاء و تشوير مشاعرهم بإسم الدين أو الديمقراطية أو الوطنية أو القومية لضمان الفوز .. لذلك لا يمكن الأطمئنان بأي حال من الأحوال لرأي الناس فقط مهما كانوا - ناخبين و منتخبين بمعزل عن تأييد المرجعية الدينية التي وحدها تعرف أسرار الشريعة الإسلامية و لكونها صمام أمان و ترشيد .. من قبل من إختاره خالق الكون بالنص المتوالي .. كما سيأتي بينابه!

و كما جاء في بحثنا سابقاً فإن فكرة الانتخابات (الديمقراطية)؛ بمعنى حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم - إذ حاول البعض تنسيبها للكتاب و السنة - فإنة لم يرد فيهما نصاً يؤشر للموضوع بهذا المعنى، و قد حاول هذا البعض حشر الآيات القرآنية كآيتي الشورى: "و أمرهم شورى بينهم" (4)، و "شاورهم في الأمر" (5) و غيرهما للأستدلال على فكرة الديمقراطية أو الشورى في الحكم بدل "ولاية الفقيه" .. و ما تلك المحاولات؛ إلا إفتراء نتيجة العصبية و الحقد و قلة دراية و معرفة بحقيقة القرآن و روح الإسلام و جهل مبين بالروايات الخاصة بالأمر، و أهمية و مكانة الولاية و دورها في تحقيق غاية أرسالة الألهية بين الناس و علة خلق الكون و الإنسان (6)، و من أبرز و أهم الملاحظات التي أشار إليها هذا البعض في موضوع الشورى هي:

أولاً: ما ورد في بعض الآيات القرآنية المباركة من نسبة الخلافة إلى المجتمع و ليس لوصي معين بالنص بعد النبي، و عندئذ قد يحلو لكاتب أو مُتفكّر معين أن يتصور أن الإسلام جاء بفكرة الديمقراطية (الشورى)، حينما نسبت الخلافة كلياً إلى رأي الأمة، و إعتبروها حلالاً للمشكلات و الخلافات.
ثانياً: ما أورده البعض من رواة إخواننا السنة عن الرسول (ص)؛ و هي: "أمّتي لا تجتمع على الخطأ" و في رواية أخرى

" ... لا تجتمع على ضلالة " (7), حيث جعلوها دليلاً على صحة الانتخابات و آشوري لتعين الإمام بإجماع المسلمين!

أما بالنسبة للأحتمال الأول فيما يخص "آيات الشورى"؛ فهناك قصور واضح و بين في فهم مدلول و فلسفة الآيات و أسباب نزولها!

ففي سورة (البقرة / 30) (و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ... للآية مدلول عام يستبطن التخصص، ويتبين ذلك من خلال الحوار الهادي الذي جرى بين الله تعالى و ملائكته المقربين وكما ورد في الآيات العشر التي جاءت بعد الآية الأنفة في سورة البقرة، حيث يظهر من سياقها الموضوعي .. بأنه كانت هناك خلافة عامة من قبل الباري في خلانق سبقت مرحلة خلق أبينا آدم(ع) في أزمان متفاوتة، و لكنها فشلت في الأمتحان و قامت قيامتها و تبين أكثرهم من الفاسدين إلا آل الله، و لذلك لم يرتاح الملائكة لأول وهلة عند سماعهم للخبر مرة أخرى و بنفس الشاكلة، و كان ظنهم التشاؤمي السلبي بهذا المخلوق الجديد "آدم" (ع) في محله .. تأسيساً على الخيانة و الفساد في تلك الخلافة العامة، بناءً على التجارب السابقة، أما في سلسلة أبينا آدم(ع) فقد اختلف الأمر بجعله تعالى لخلافة خاصة مرافقة تُرشد الخلافة العامة كشاهد عليها في البشرية(8)، لتكون بمثابة الحجة لتحقيق التكامل الأنساني، بتخصيصه تعالى لتلك الخلافة القدوة "بمحمّد و أهل بيته الكرام و إمتداد ولايتهم في الأمة"، و لهذا عندما علّم آدم(ع) الملائكة و بأمر من الله(يا آدم أنبئهم بأسمائهم...) (9) - تلك الأسماء المقدسة أي(محمّد و أهل بيته) - سرعان ما تنازلوا عن موقفهم و قالوا: " سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"، ثم سجدوا لآدم جميعاً إجلالاً لتلك الخلافة الخاصة التي ستظهر من نسل آدم(ع)؛ إلا إبليس(الشيطان) أبى و استكبر و لم يسجد رغم أنه كان رئيس الملائكة و عبّد الله الأفا من السنين، و الأعلم بأسرار الوجود بعد الله تعالى، حيث لم يشأ أن يرى في الوجود من هم أقرب منه لله، ستتحقق بوجودهم تلك الخلافة الالهية الخاصة العظيمة في عموم الخلق و الكون، فاستكبر على أمر الله! و لو كانت الملائكة تعرف من قبل أن يُنبئهم آدم بتلك الخلافة المقصودة؛ بأنها خلافة خاصة تتعلق بالرسول و أهل بيته و ليست "عامة" لما كانت تعترض على الله بالقول: "أ تجعل فيها من يفسد فيها و يفسد الأدماء ..."، حيث لم يسبق للملائكة أن يعترضوا على أمر أو شئ فعله الله تعالى من قبل إلا على هذا، و لذلك فإن غير الملائكة و تحوّفهم كانت في محلها لعدم إطلاعهم على سرّ و أبعاد تلك الخلافة الجديدة(الخاصة) ابتداءً .. بكونها لا تختص بكل الخلق كما كان سابقاً لكن الباري تعالى و عبر حوار هادي و هادف و بناءً؛ وضح لهم كل شئ ختمها تعالى بالقول: "إني أعلم ما لا تعلمون"، بمعنى أن هناك خلافة خاصة تختلف عما شهدتموه من قبل، لا علم لكم بها، و سيقوم بتمثيلها هذه المرة أهل بيت كرام طاهرين منتخبين من قبل، و إني لم أخلق هذا الوجود إلا بسببهم، كما ورد في حديث "ألكساء" عن المعصومين(ع)(10)، و من هذا يفترض أن تكون الخلافة المقصودة من الله تعالى ذات معالم و مواصفات رفيعة جداً تضاهي بل و تفوق مقام و مركز الملائكة و الجن و الإنس في الكون، فهل يعقل أن يوجد في البشر خلقاً بتلك المواصفات السماوية باستثناء أهل بيت النبوة و معدن الرسالة الطاهرين!؟

و ما يفوي استدلالنا على الخلافة "العامة" للبشرية الأنفة و التي تختلف - كما وضّحنا - عن "الخاصة"؛ هو قوله تعالى: " هو الذي جعلكم خلائف الأرض و رفع بعضكم فوق بعض درجاتٍ ... " (11).

فهذا الخطاب هو خطاب لكل البشرية و ليس لشخص معين، و مهما حاولنا التعمق في دلالة الآية و تسييسها فأنها لا تُفسر موضوعياً كونها جعلت أمر الحكومة للناس عن طريق الشورى، مع ما تقدّم من البحث إلا بلزوم وجود القدوة الصالحة - كنموذج - كي يُحقّق البشر من خلالها التدرج الطبيعي في السير و السلوك إلى الله للوصول إلى التكامل النهائي الذي وصفه الإمام الباقر في حديث متواتر رفيع لـ "جابر" شخص فيه مواصفات الخليفة العامة التي تتمثل بالموالين لأهل البيت(ع) كي يتصفوا بشيعة محمّد و أهل بيته الطاهرين(12).

و مما يؤكد أيضاً .. أن كلمة "الخلافة" الواردة في آيات عديدة من القرآن تمثل الخلافة العامة، كونها خطاب لكل الناس و لا علاقة لها بالخلافة الخاصة و موقعها في الأمة، كقوله تعالى أيضاً: "و لقد أهلنا القرون من قبلكم لما ظلموا، وجاءتهم رسلهم بالبينات و ما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزي القوم المجرمين ثم جعلناكم خلائف في الأرض" (13). في المقابل فإن القرآن حينما يستعمل "الخلافة" بمعنى القيادة، و الحكم بالخصوص، فأننا نرى أنها لا تُنسب للبشرية و إنما تُنسب إلى شخص معين، من قبيل قوله تعالى: "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ..."(14){(15)، فالخلافة هنا اقتصت بالحكم و بالأسم، و لم تُنسب للناس - كما نُسيبت في الآيات السابقة - و إنما نُسيبت إلى شخص داود، و كذلك الأمر في إمامة إبراهيم(ع).

أما بالنسبة للأحتمال الثاني في "عدم اجتماع الأمة على الضلالة"؛ فلا تُريد طرح نظر الشيعة لأنهم أساساً لا يؤمنون بها و بأسانيدها، كونها لم تُرد بسند صحيح و تام، فالرواية غير ثقاة في نظر محدثي الشيعة الذين يدقّقون كثيراً في أبسط الروايات

.. لكننا نريد بحث الموضوع من خلال مدرسة السنة، حيث إن هذه الرواية لم ترد في أي من الصحاح الست، و هذا يكفي للاستدلال على بطلانه، و حتى لو ذكر في أحد الصحاح فإنه غير مقبول فيه كون إخواننا السنة يأخذون بالحديث الذي تركز في صحيح البخاري و صحيح مسلم، فكيف و الحديث لم يذكر أساساً في جميع صحاحهم؟!، و قد أثبت آية الله الفقيه السيد الحائري ضعف الرواية لانقطاع سنده و عدم ثقة الرواة(16).

أما الجانب التطبيقي لتلك الرواية؛ فنتساءل: هل كان هناك إجماع – حقاً – على من "إنتخب" خليفة للمسلمين من بعد الرسول(ص)؟

فمن المعروف لدى الفريقين أنه لم يكن إجماعاً أطلاقاً من فريش(17) في خلافة أبي بكر، بل كادت السقيفة أن تؤدي لفتنة كبيرة. لعدم وجود أساس شرعي، أو نص قرآني أو حديث عن الرسول(ص) بذلك الخصوص؛ و أساساً لم تجرى أية انتخابات حتى بالمعنى المتعارف عليه اليوم، و إنما إنفرد بعض الصحابة في سقيفة بني ساعدة و تأمروا بينهم لتنصيب "الخليفة"، و إن أكبر قبيلتين في الجزيرة العربية و هما "الخزرج" و "بني هاشم" عارضتا بشدة قرار السقيفة، مع عدد كبير من الصحابة بقيادة الأمام علي(ع) لكونها أحدثت شراً كبيراً في الاسلام و المسلمين و سببت إسالة دماء الكثير منهم!

و قد سبقت السقيفة تمهيدات عديدة و تخطيط مسبق من قبل عمر بن الخطاب و أبو بكر و غيرهما لتمرير مسألة انتخاب أبو بكر .. بدأت بوضوح من خلال منع عمر لرسول الله(ص) من كتابة الكتاب أثناء مرضه و كذلك رفض المجموعة التي شاركت في إجتماع السقيفة تنفيذ أوامر النبي(ص) النفوذ مع جيش إسامة الذي غادر المدينة متوجهاً للشام، و لم تنفع معهم حتى اللعنة التي أطلقها الرسول(ص) على المتخلفين عن ذلك الجيش، حين قال: [لعن الله من تخلف عن جيش أسامة]!

و الحقيقة إن من أخطر النتائج التي خلفتها تلك المدرسة، هي تخريج جماعات لا أخلاقية تؤمن بالطبقية في الاسلام و ترى صحة التفريق في العطاء بين الناس، و أن المسلمون يختلفون في الحقوق، بالإضافة لذلك فقد تطبع أكثرية المسلمون على العنف و القسوة و إتخاذ الإسلام وسيلة للحصول على المناصب و الأموال، بحيث أدت تلك الاتجاهات للأخلاقية لن يصل المسلمون إلى حد قتلوا معه ابن بنت رسول الله(ص) الأمام الحسين(ع) و صحبه و أهل بيته الذين حلوا ضيوفاً على أهل العراق و يطلب منهم أنذاك!

و لو فرضنا وقوع الأجماع – و هو يخالف التأريخ و الحقيقة و الواقع – فهل هذا يبرر كون "إمامة المسلمين" تثبت بالأجماع؟

هذا الفرض ينافي النصوص الواضحة بشأن "الأمامة" بروايات و مواقف الرسول(ص) و الأئمة الأطهار(ع) أنفسهم! و فوق ذلك ما صرح به القرآن الكريم.

و تشير إلى بعض الآيات الصريحة و المحكمة مع الروايات الواضحة المتواترة التي حصرت الرئاسة و السلطة (الحكومة) الشرعية الإسلامية لله تعالى ثم رسوله(ص) ثم الأوصياء الأثني عشر الظاهرين(ع) و من بعدهم للفقيه الأعلم و الأقدر من بين الفقهاء كما سيأتي بيانه – في زمن الغيبة الكبرى التي نعيش ربما فصولها الأخيرة مع بدء الألفية الثالثة – و هي :

* "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس ..."(18).

* "أفغير الله أبتغي حكماً و هو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً"(19).

و بمتابعة الآيات التالية للآية السابقة؛ يشير ألباري تعالى بدقة و وضوح إلى بطلان الحكومات الأرضية، حتى تلك التي تتشكل عبر الانتخابات، بالقول: "... و الذين أتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين، و تمت كلمة ربك صدقاً و عدلاً لا مبدل لكلماته و هو السميع العليم، و إن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن و إن هم إلا يخرصون"(20).

* "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط و أنزلنا الحديد فيه بأس شديد و منافع للناس و ليعلم الله من ينصره و رسله بالغيب إن الله قوي عزيز"(21).

*" يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فمندوه إلى الله و الرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر ذلك خير و أحسن تأويلاً "(22).

ثم يُحدّد الباري تعالى موضوع الحكم و القيادة و الولاية بالأسم و العنوان باتّفاق المفسيرين في المدرستين، حيث يُحصّرها في ولاية و حكم الله أولاً .. ثم الرسول(ص) ثانياً .. ثم أمير المؤمنين علي(ع) و أبنائه ثالثاً.

*" إنما وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا الذين يُقيمون الصلاة و يُؤتون الزكاة و هم راعون"(23).

و لا يتوقّف الأمر عند هذا الحد!

بل إنّ الباري تعالى حكّم على جميع الناس الذين لا يسعون لإقامة الحكم الألهي بالكافر و الظالم و الفاسق و لم يستثنى أحداً من العالمين حتى أهل الأديان السماوية الأخرى كما ورد بنص القرآن، ولا اعتقد بأنّ هناك صفاتاً أدنى مرتبةً و انحطاطاً من تلك الصفات للذين لا يُريدون تطبيق الحكم الإسلامي، لكونها- تلك الصفات الثلاثة - تستجمع كلّ الشرّ و المنكر و الضلالة بما فيها أنفاق الذي أصحابه في الدرك الأسفل من النار، حيث يقول الباري تعالى:

" و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون "(24). و هم الذين يخفون الحق!

" و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون "(25). و هم الذين يأخذون حق الآخرين!

" و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون "(26). و هم الذين يشيعون الفساد و المنكر بين الناس!

أما الأحاديث المتواترة و الواضحة و الصريحة(27) و التي بيّنت مكانة العلماء عموماً بين الناس - هي:

وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْجَاهِلِيَّةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) : { الْعُلَمَاءُ وَرِثَةُ الْأَنْبِيَاءِ } (28).

رواية إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله(ع) : { الْعُلَمَاءُ أَمْنَاءُ الرَّسْلِ } (29).

رواية مرسلّة الفقيه، عن رسول الله(ص) قال : { أَللّهُمَّ إرْحَمْ خَلْفَانِي، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَ مِنْ خَلْفَاؤِكَ؟ قَالَ: الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي وَ يَرَوْنَ حَدِيثِي وَ سُنَّتِي } (30).

رواية أبي حمزة عن أبي الحسن موسى بن جعفر(ع) و فيها : { الْمُؤْمِنُونَ أَلْفَقَهَاءُ حِصُونِ الْإِسْلَامِ؛ كَحِصْنِ سُورَةِ الْمَدِينَةِ لَهَا } (31).

رواية السكوني : عن الإمام الصادق(ع) : { أَلْفَقَهَاءُ أَمْنَاءُ الرَّسْلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا دَخُلَهُمْ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ إِتْبَاعُ السُّلْطَانِ، فَأَذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَأَحْذَرُوهُمْ عَلَى دِينِكُمْ } (32).

حديث قدسي : قال تعالى لعيسى(ع) : { عَظَمَ الْعُلَمَاءُ وَ إِعْرَفَ فَضْلَهُمْ، فَأَنِي فَضَّلْتُهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِي إِلَّا النَّبِيِّينَ وَ

المرسلين؛ كفضل أشمس على الكواكب؛ و كفضل الآخرة على الدنيا؛ و كفضلي على كلّ شئ } (33).

و بشكل عام فإنّ جميع الأحكام الأمرة بالرجوع إلى الفقهاء و حكمهم واردة بالدعاوى و القضاء بين الخصوم، و الفتوى في الحوادث التي تقع في الأمة(34).

أما الأحاديث التي بيّنت خصوصيات و مسؤوليات العلماء و الفقيه الذي له حق التصدي لأمر و زعامة المسلمين خصوصاً و الإنسانية عموماً و بالنصّ في زمن الغيبة الكبرى - فهي:

*التّوقيع الرّفع و المشهور الذي وَرَدَ عَنِ الْأَمَامِ الْحُجَّةِ (عج) فِي حَيَاةِ السُّفِيرِ الثَّانِي مَبَاشَرَةً، وَ قَدْ جَاءَ جَوَاباً عَلَى سُؤَالِ

الْفَقِيهِ الشَّيْخِ أَبُو إِسْحَاقَ الْكَلِينِي (رض) حَوْلَ مَسَائِلَ عَدَّةٍ، ذَكَرَهَا الشَّيْخُ الصَّدُوقُ (رض) بِالْقَوْلِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ

الْكَلِينِي عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ؛ قَالَ: { "سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عِثْمَانَ الْعُمَرِي (رض) أَنْ يُوصِلَ لِي كِتَاباً قَدْ سَأَلْتُ فِيهِ عَنْ مَسَائِلَ

أَشْكَلْتُ عَلَيْ، فَوُرِدَ فِي التَّوْقِيعِ بَخْطَ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ (ع) " : (... و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا

فَاتَمَّ حَجَّتِي عَلَيْكُمْ وَأَنَا حَجَّةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ}، و في كتاب أغيبية رواه الشيخ الطوسي بسند لا بأس به .. و في آخرة؛ " ... و أنا حجة الله عليكم" (35).

* مقبولة ابن حنظلة " {عن عمر بن حنظلة، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة؟ قال (ع): من تحاكم إليهم في حق أو باطل فاتما تحاكم إلى الجبث و الطاغوت المنهي عنه. و ما حكم له به فاتما يأخذ سحتاً، و إن كان حقه ثابتاً له لأنه أخذ بحكم الطاغوت، و من أمر الله عز و جل أن يكفر به، قال الله عز و جل: (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) ... (36).

* روايتي أبي خديجة - سالم بن مكرم "؛ عن أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه ألقمى ألقميه - روي أحمد بن عائد عن أبي خديجة سالم بن مكرم أجمال، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ع): "إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، و لكن إنظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فأجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه" (37).

* رواية داوود بن الحصين "، عن أبي بصير بسند تام عن أبي عبد الله (ع)؛ "قال في رجل كان بينه و بين أخ له مُمارة في حق، فدعاه إلى رجل من إخوانه ليحكم بينه و بينه، فأبى إلا أن يرافعه إلى هؤلاء" كان بمنزلة الذين قال الله - عز و جل: ألم تر إلى الذين يزعمون إنهم آمنوا بما أنزل إليك و ما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت و قد أمروا أن يكفروا به" (38).

* رواية الإمام الصادق (ع): "فأما من كان من الفقهاء صانناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مُطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه" (39).

* رواية أبو البخترى " (40)، و غيرها كثير، نكتفي بما قدّمنا.

و يُمكننا ملاحظة مسألتان في غاية الأهمية في الروايات الآتية:

الأولى: في التوقيع المشهور عن الشيخ أبو إسحاق الكليني (رض) في مفهوم (الحوادث الواقعة)، حيث لم يقصد به الإمام قضايا العبادات و الأحكام الثابتة كالصوم و الصلاة و الحج و الميراث فقط، كونها كانت موجودة و مُشَرَّعة قبل ذلك التوقيع، حيث بين القرآن و الرسول الأكرم (ص) و الأئمة الأطهار (ع) أحكامها (41)، و إنما عنى بها الإمام ألحجة (ع) جميع المسائل التي تتعلق بحياة البشرية و تطورها.

أما المسألة الثانية؛ تتعلق بتعيين مواصفات ألقميه التي بينها الإمام كي يكون قادراً و مؤهلاً للتحكم بالحوادث الواقعة و صياغتها و تفعيلها طبق المنهج الإسلامي و أصول الاستنباط الأربعة (42)، حيث أشار سلام الله عليه إلى وجوب و جود فقيه واحد من بين الفقهاء يتصدى للأمر، كما هو واضح في عبارة (من كان من الفقهاء ...) و ليس جميع الفقهاء!

كما إن وجوب الأجماع من الفقهاء على "ولاية ألقميه" كامامٍ يُمثل النيابة العامة للإمام ألحجة (ع) لإدارة شؤون الأمة الإسلامية في زمن الغيبة الكبرى مسألة واضحة لا يختلف عليها عاقلان، لأنه بغير ذلك سيفسح المجال أمام الظالمين و المنافقين للتحكم بالإناس و بالحوادث الواقعة، و بالتالي نشر الفساد و الانحراف و الظلم الذي نهى عنه سبحانه و تعالى، و أمرنا بمحاربتها و أنهي عنها، و هذا ما عايشناه خلال حقبة سيطرة النظام البعثي ألهجين على العراق و ألماسي التي خلفها ذلك النظام المقبور، كما يُمكننا ملاحظة الظلم و الانحراف بنسب متفاوتة من خلال مواقف و برامج جميع حكومات الأرض القائمة للأسف!

أما آراء أفلاسفة و ألمفكرين الإسلاميين، بشأن "ولاية ألقميه" أو "الحكومة الإسلامية" بتعبير الإمام الخميني الأرحل (قدس) فهي باختصار:

أجمع أفلاسفة الإسلاميون و الفقهاء الكبار منذ بدء عصر الغيبة الكبرى بأن الحكم و القضاء لا بُد أن تكون بيد ألقميه العادل .. كشيخ الطائفة و العلامة ألحلي و ألمولى ألنراقي و صاحب ألجواهر و الشيخ فضل الله ألنوري و السيد ألخوني و

الأمام الخميني و الشيخ المطهري و العلامة الطباطبائي و الإمام محمد باقر الصدر و آية الله الكوراني و آية الله الأصفي، و آية الله السيد محمود الهاشمي و آية الله السيد الحائري، و قطب المرجعية الدينية في آنجف الأشرف آية الله السيد السيستاني و الذي يعتقد بإقامة الدولة الإسلامية كونها فرض على الفقيه العادل القادر على ذلك لو تهيأت الفرصة و الظروف المناسبة لإقامتها(43)، فبدونها تضيق الصلاة و الصوم و التوحيد و المعروف و الحقوق، و لم يختلف فيه أي فقيه مخلص و اع لحقيقة و روح الإسلام سواً من المتقدمين أو المتأخرين، ربما كان الخلاف من بعض الأحاد – و هي استثناءات - في مستوى و مساحة ولاية الفقيه في الأمة، و لم يختلفوا في أصل إقامتها خصوصاً فيما يتعلق بالأمور الجسبية(44)، و بما أن أساس البحث يتعلق بالولاية التكوينية و التشريعية المنبثقة عنها كونها أصل الأصول في عقيدة المسلم الذي يريد الاتصال بالله عن طريقها المتمثل بذوي القربى(45) الذين أوصانا بهم الله تعالى بالتمسك بولايتهم و محبتهم، لأنهم المعيار الذي من خلاله تُوزن الأعمال و يتحدد المصير، و بما أن هذه الولاية إنحصرت في علماء الحوزة العلمية التي أنشئت بداياتها بعد الغيبة الكبرى، كونها المدرسة التي تستجمع العلوم و أسرار الرسالة الإسلامية التي لا بُد من معرفتها للتصدي لزعامة الأمة لنشر و تحكيم الإسلام، لذلك سنلقي الضوء على هذه المؤسسة التي تُخرَج و تُحدّد لنا الفقيه الذي على الأمة إتباعه و تقليده لتحقيق الغاية من خلق الإنسان و هو التكامل في كل شيء .. هذا التكامل الذي لا يتحقق إلا من خلال الحكم الإسلامي الذي حذده لنا البراري تعالى عن طريق الرسول(ص) فالأئمة الطاهرين(ع) فالفقيه المتصدي الأعلّم و الأعدل و الأعرّف بزمانه و بالمجتمع الإسلامي من بين الفقهاء، و يؤكد وليّ أمر المسلمين الإمام الخامني على أهمية الأدلة نقلًا عن سيد قطب، بأنّ مجرد إقامة الحكومة الإسلامية تعادل الكثير(46)، و باعتقادي تُعادل كلّ ما قدّمه العلماء منذ شهادة الأئمة المعصومين(ع) و بدء الغيبة الكبرى و إلى يومنا هذا بل و أكثر من ذلك!]

و أن الله تعالى يزع بالسلطان ما لا يزعه بالقرآن.

لكن من هم هؤلاء الأمناء المخلصين أوعين من الفقهاء الزبانيين المتقنين؟ و ما هي مواصفاتهم و دورهم؟ و بمن يتمثل أيوم؟ و ما هو واجب المسلمين تجاههم؟ و هل يمكن أن تتعدد الولايات في الحكم على الأمة في آن واحد؟

قبل الأجابة على ذلك، سنلقي الضوء على هذا المنهج الأمثل الذي تأسس على يد الشيخ المفيد ثم الشيخ الطوسي رضوان الله عليهما و استمرّ عليه كلّ المراجع العظام تبعاً، بعد شروع الغيبة الكبرى(47) .. حيث رافقتها ظروف عصبية و معاكسات السلطات التي ادعت ظلماً تمثيلها للإسلام ابتداءً بالعصر العباسي و العثماني ثم الحكومات الدكتاتورية التي إنبتقت بعدها في بلادنا العربية و الإسلامية .. على مدى أكثر من عشرة قرون و إلى أيوم، و بسبب جهاد الأئمة(ع) ضدّ الحكومات، و مقارعتهم لتلك السلطات أجازرة، لذلك أدى إلى استشهادهم جميعاً، و كانت فاجعة كربلاء التي استشهد فيها الإمام الحسين(ع) الشهادة الكونية الكبرى على إنحراف أحكام و ظلمهم، و قد مثلت تلك الشهادة الكبيرة مأساة الإسلام و الإنسانية، لذلك غاب الإمام الثاني عشر(ع) عن الأنظار بإذن الله ريثما يمهد له الطريق للظهور العلني ليرث الأرض و ما عليها، حيث لا يمكن أن تخلو الأرض من حجة لله(48) ليتحقق على يديه اليوم الموعود، و هو يخطط من وراء الحجب، و يدعم بشكل أو بآخر و باليات متطورة كلّ من يُمثل "النيابة العامة" للفقيه المتصدي لأمر الإسلام و المسلمين للتمهيد إلى الحكومة العالمية العادلة بإذن الله.

يقول شيخ الطائفة الطوسي في النهاية من كتاب الجهاد: "و أما الحكم بين الناس و القضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلا لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، و قد فوضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لم يتمكن الأئمة من تولّيه بنفوسهم"(49).

و ألمعني كما يشير له الشيخ محمد المؤمن القمي؛ "قد خصّ القضاء بالأئمة المعصومين(ع) من بعد الرسول(ص)، بحيث لا يجوز تولّيه حتى للفقهاء من شيعتهم إلا في حال لم يتمكنوا بأنفسهم من تولّيه، و معلوم في هذا الزمن ثبوت ولايتهم خارجاً عن الأماكن"(50).

و قال المحقق في كتاب القضاء من الشرائع: "و هنا مسائل؛ الأولى: يشترط في ثبوت الولاية – يعني ولاية القضاء، إن الإمام المعصوم(ع) أو من فوض إليه الإمام ... و مع عدم حضور الإمام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء أهل البيت(ع)(51). فحكمه في نفوذ قضاء الفقهاء يكون في حال غياب الإمام المعصوم، دليل على أنّ أمر القضاء مع فعلية ولاية الأئمة عليهم السلام يكون إليهم.

وقال صاحب الجواهر مُعلقاً على قول صاحب الشرائع: " في أنه بلا خلاف عليه عندنا .. بل الأجماع بقسميه؛ يشترط في ثبوت الولاية في القضاء و توابعه إذن الأمام(ع), أو من فوّضَ إليه الأمام ذلك لما عُرِفَت من أن منصب الحكومة له(52).

كما إن السيد الخوئي(قدس), ذكر في كتاب الجهاد الملحق بمنهاج الصالحين, بجواز الجهاد الأبتدائي في عصر الغيبة, حيث قال: "إن ولاية هذا الجهاد و الحاكم الذي ينفذ أمره هو الفقيه". و يُعتبر هذا الرأي للسيد الخوئي(رحمه الله) من الاستثنائات في تاريخ المرجعية, حيث فاق جميع الفقهاء في مساحة الولاية التي من حقّ الفقيه التصرف بها في زمن الغيبة .. بإضافته لمسؤولية الجهاد الأبتدائي الذي هو من حقّ المعصوم(ع) إلى مسؤوليات وليّ الفقيه المتصدي لزعامة المسلمين, لكون الجهاد الأبتدائي يخرج من دائرة "الحسبة" التي إتفق عليها فقهاء الشيعة جميعاً.

و قد تبيّن من مجموع ما تقدم, أنه لا خلاف بين الأعلام, لا في مبدء مشروعية تشكيل حكومة إسلامية في عصر الغيبة, و لا في مبدء ولاية الفقيه, و إنما أنقاش في التفاصيل التي لا تؤثر على حقّ الطاعة للفقيه في إدارة شؤون البلاد و حكم العباد, خاصة إذا لاحظنا إن موارد الحسبة تسمح بولاية واسعة حتى مع الأقتصار على الأقدر المتيقن على ما أشرنا إليه سابقاً.

و لا بُد من ملاحظة هامة جداً, تتعلّق بالقضاء؛ حيث إن إجراء أحكام القاضي يحتاج إلى من يدعم هذا الأمر و يُوفّر المكان و الحقوق و الأمكانيات و الأجواء و متابعين و مُحققين, و بعد صدور الحكم أيضاً لا بُد من وجود من يُنفذ ذلك الحكم, بمعنى الحُرّاس و الأمن و المدراء و الموظفين, و هذا يجرنا - خصوصاً في هذا العصر - للأيمان بوجوب إقامة الدولة الإسلامية لتأخذ على عاتقها إجراء تلك المراحل عملياً و إلا إستحال القيام بذلك, و لو إعتدنا رأي الفقيه الكبير الأمام الخوئي(رض) فإن تنفيذه يحتاج إلى وجود دولة إسلامية قوية تمتلك جيشاً عقاندياً متطوراً و مُسلحاً إلى حدّ كبير, و من هنا كان جهاد الأمام الخميني(قدس) و معه منات المُجتهدين و العلماء و تياراً كبيراً من المُتقنين و باسناد و تضحيات الأمة .. يهدف إلى تحقيق مضامين آيات الحكم و الروايات المقدسة, و إن ما قام به الأمام الخميني(قدس) و خليفته بالحقّ الأمام الخامني كامين مخلص للنيابة العامة للأمام الحجة(ع) يعتبر فتحاً كبيراً لم يعدله شيئاً في تاريخ المرجعية الدينية, حيث نقلت ولاية الفقيه عبر الحكومة الإسلامية في إيران .. الأمكان الشرعيّ من حالة "الأمنية" بالعدالة و كونهم - أي مراجع الدين - صوت إعتراض دائم عبر القرون إلى موقع الحكم بدولة و سلاح و صواريخ و مناهج علمية و إجتماعية و صيغ حياة و ثقف سياسي عالمي! إنها تشبه تفجير الذرة في تاريخ الأفكار.

أما الملاحظة الأهم في قيادة وليّ الفقيه؛ فهي و إستناداً إلى ما روي في علل الشرائع ضمن رواية الفضل بن شاذان؛ "فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان أو أكثر في وقت واحد, أو حتى(شورى للفقهاء) - لقيادة الدولة؟ قيل لِعِلل: "... و منها أنه لو كان إمامين لكان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير الذي يدعو إليه الآخر في الحكومة, ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتبع صاحبه من الآخر, فتبطل الحقوق و الأحكام و الحدود"(53), و تقرير دلالاته على الظاهر منه, أن الأمامة مُلازمة للمرجعية لفصل الخصومات, لأنه لو كان هناك إمامين, و كل خصمان رجعا مُنفردين إلى إمامين مُختلفين, يعني توجّه أحدهما إلى إمام و الآخر إلى إمام آخر, فربما لا ينحسم نزاعهما, و بذلك لا يتحقّق قضاء, فقد يحكم أحد الأمامين بحكم, و الآخر بحكم مخالف له, فلا يصلان إلى حُكم فاصل للخصومة, بسبب الأختلاف في إستنباط الحكم, فكان من لوازم تعدد الأنمة (الفقهاء المتصدين للقيادة في دولة إسلامية) في أن واحد بطلان الأحكام, و مثلها الحدود(54).

و قد حقّق ولاية الأمام الخميني(قدس) عملياً إقامة الحكومة الإسلامية على الأرض, و إعتبر الحفاظ عليها و ألدفاع عنها من أهمّ العبادات .. و هو تعبير قوي على أهمية وجود الحكومة الإسلامية التي بقيامها تُقام ليس فقط الصلاة و الصوم و العبادات الأخرى بل تكون ضامنة لإجراء كلّ الحدود الإسلامية و تحقيق العدالة و كرامة الأنسان و عزّة المسلمين و أخلص من هيمنة المستكبرين, إن نجاح الدولة الإسلامية و تقدمها هي أمنية كلّ المحبين و المُفكرين و المُخلصين لِدِينِ الله و لرسوله و لأوليائه عليهم السلام!

و قد كان ألعالم الرباني و الفقيه الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس) و جمع من تلامذته الفقهاء كآية الله الحائري و آية الله السيد محمود الهاشمي و آية الله محمد باقر الحكيم "قدست أسرارهم" .. من الذين كانوا يُخططون و يسعون لتحقيق مثل تلك الثورة العملاقة(55) في العراق, و كانوا من أوائل الذين أدركوا بعمق أبعاد و مكانة و أهمية الثورة الإسلامية منذ إنتصارها عام 1979م, و كان و لا يزال شخصية الأمام الخميني(قدس) في نفوسهم كبيرة و عزيزة, فقد قال أستاذنا الشهيد الفيلسوف(قدس) قُبيل إستشهاده بسبب موقفه المُبدئي في تأنيّد مشروع ولاية الفقيه(الحكومة الإسلامية) قوله:

{لو كلفني الإمام الخميني لأن أكون ممثلاً عنه في قرية من قرى إيران النائية لقبيلت الأمر بفخرٍ و إعتراز}.

و قال أيضاً قولته المشهورة:

{ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام}!

و قال(قدس): {إن الأطروحة المباركة (ولاية آفقيه) التي رفع سماحة آية الله العظمى الخميني رابتها قد أنعشت قلوب المسلمين جميعاً, و أثارث نفوسهم}{56}.

و يؤكد أستاذنا الفيلسوف على وجوب ولاية الفقيه كنيابة شرعية عامة للإمام المعصوم(ع) بالقول: "كان الأئمة(ع) يهينون أجيالاً مؤمنة عالمة قادرة على فهم الرسالة بشكل كامل تقريباً .. و صحيح, و خلق قادة للمستقبل و التأكيد عليهم, و هم العلماء, لتهيئة الأمة إلى المرحلة الجديدة التالية, و يمكن أن نستكشف من الغيبة الصغرى أنها كانت تربية و تهيئة عملية للأمة للانتقال إلى المرحلة الجديدة, و هي قيادة العلماء, و في المرحلة الثالثة حيث تنضج الأمة, و تصل الرسالة بكل أبعادها إلى شخصيات متعددة من الأمة, فإن القيادة سوف لن تحتاج حينئذٍ إلى أكثر من توفر عنصر النضج الرسالي الكامل .. زيادةً على الشروط التي يفرضها منصب القيادة, و في هذه المرحلة يأتي دور العلماء لقيادة الأمة, و قد صنف القرآن الكريم الشهداء – القادة – إلى ثلاثة أصناف في الآية التالية:

" إنا أنزلنا التوراة فيها هدىً و نور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا و الربانيون و الأحبار ..."(57), و من هنا أمكن القول بأن خط الشهادة(يقصد خط الشهادة على الناس و قيادتهم) يتمثل:

أولاً: بالأنبياء.

ثانياً: بالأئمة الذين يعدون إمتداداً ربانياً للنبي في هذا الخط.

ثالثاً: بالمرجعية التي تعد إمتداداً رشيداً للنبي و الإمام في خط الشهادة"(58).

و بالتالي فإن ولاية الفقيه هي ولاية الله على الناس.

ولاية الفقيه هي ولاية الله على الناس:

بعد ما أثبتنا أن ولاية الأنسان على الناس والتي تتحدد عادة من خلال الانتخابات الديمقراطية (الشورى) لا تُحقق هدف الرسالة الإسلامية، بل عادة ما يقع العكس و كما أثبت الواقع! لكونها خلافة دنيوية تتحدد من خلال إنتخاب الناس للناس، حيث تكمن فيها كل بواطن الخطر الجدي على مستقبل الإسلام و أخلاق المسلمين بسبب غريزة التسلط و التكبر التي جبل عليها البشر و التي ما نجي منها حتى المتقين و كبار الصحابة، و حب الأنسان للتسلط و للمال و الشهوات التي تستبطنها الرئاسة، و بالتالي حتمية الانحراف عن خط الرسالة الالهية بالنسبة للأنسان العادي الذي لا يتبع أوامر ولي الفقيه كامام و مرشد حتى لو كان مُتخصّصاً في مجال مُعيّن فأمانة و الأخلاص و الأخلاق هي المقدمة على كل صفة أخرى في الحاكم الإسلامي و أول و أهم مصداق لها هو لُقمة الحلال و العيش كما يعيش أفقر الناس في المجتمع؛ لذلك لم يبق أمامنا نحن الذين نحب الله و رسوله و أهل بيته الأظهار و الإسلام الذي هو دين الحق .. سوى الرجوع إلى ولاية المرجعية الدينية (ولاية الفقيه) لتوثيق أمانة من يُريد التصدي للرسالت الثلاث (التنفيذية، القضائية، التشريعية) و المراكز الهامة في قيادة الجيش و الأعلام، لكونه – أي ولي الفقيه – ألخصن ألحصين و الأتقى و الأعلم من بين أعباد بخفايا و أسرار أرسالة الالهية ومصالح الأمة الإسلامية و الأنسانية، ولأنه أولاً و أخيراً يهدف إلى تطبيق الإسلام و دحر الحكومات المستكبرة الظالمة للتمهيد إلى ظهور المصلح الكبير الأمام الحجة (عج).

كما إن قيادة الأمام الخميني (رض) التي قادت الجمهورية الإسلامية بعد نجاح ثورتها .. و برهنت على مبدئيتها و إخلاصها في تبني خط و أخلاق أهل البيت الطاهرين .. ذلك المنهج الذي هو منهج الرسول (ص) رغم الأعصار و المواقمات الكبرى و تكالب قوى الكفر العالمي و الدولي و المحلي عليها بقيادة أمريكا و الوهابية السعودية (59) الذين يُنفذون و يُدعمون بأعمالهم و مواقفهم .. منهج الاستكبار العالمي لضرب الجمهورية الإسلامية و إجهاض نهضتها و مشروعها العالمي الذي إنبتق من أرض سلمان "المحمدي" (رض).

هذا و سنكمل الحديث في الحلقة القادمة و هي الأخيرة حول سبب إطلاق كلمة الجمهورية مع الإسلامية على الدولة الإسلامية المعاصرة، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

- (1) راجع عوائد الأيام للشيخ الأترافي، و كذلك نظرية ولاية الفقيه و تداعيتها في الفكر، لشفيق شقير، (2001م). مجلة المعرفة – ملفات خاصة.
 - (2) راجع كتاب الحكومة الإسلامية، و كتاب البيع، و خطبه على مدى أكثر من نصف قرن في المسائل و الأمور المتعلقة بالحكومة الإسلامية للأمام الخميني (قدس).
 - (3) ألحائري، كاظم (1995م). الأمامة و قيادة المجتمع، مطبعة باقري، ص32، ط1.
 - (4) الشورى / 38.
 - (5) آل عمران / 159.
 - (6) أشار لهذا الموضوع الأمام الشهيد الفيلسوف محمد باقر الصدر (قدس) في مؤلفاته العديدة و نخص منها؛ كتاب خلافة الأنسان و شهادة الأنبياء (4)؛ لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية (1) في سلسلة الإسلام يقود الحياة، و كذلك؛ منابع القدرة في الدولة الإسلامية؛ رسالتنا؛ إقتصادنا؛ منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي؛ تدخل الدولة و مسؤوليتها؛ صلاحيات الحاكم الشرعي؛ كما بحث هذا الموضوع؛ المفكر الفيلسوف محمود الهاشمي في بحثه حول الولاية، و تجدر الإشارة إلى أنه تحمل مسؤولية السلطة القضائية في الدولة الإسلامية على مدى عشرة سنوات (1998 – 2008م)؛ و كذلك السيد آية الله كاظم الحائري (عضو مجلس الخبراء في الدولة الإسلامية) في كتابه: أساس الحكومة الإسلامية؛ و كذلك ولاية الأمر في عصر الغيبة؛ و الأمامة و قيادة المجتمع، هذا بالإضافة إلى محاضراته العديدة حول الموضوع، و يُعتبر المفكران الكبيران آية الله الهاشمي و آية الله السيد الحائري من أبرز تلامذة الأمام الفيلسوف محمد باقر الصدر (قدس).
 - (7) ذكر الحديث صاحب المستدرک، النيشابوري، المجلد الأول، ص 115 – 117، طبعة دار المعرفة بيروت، 1985، ط1.
 - (8) عبر الفيلسوف الفقيه محمد باقر الصدر عن الخلافة الالهية في الأرض بالقول: "إن الملائكة لاحظوا خط الخلافة بصورة منفصلة عن الخط ألمكمل له بالضرورة فتارت مخاوفهم، و أما الحطة الربانية فكانت قد وضعت خطين جنباً إلى جنب: أحدهما؛ خط الخلافة، و الآخر؛ خط الشهادة الذي يُجسده شهيدٌ رباني يحمل إلى الناس هدى الله و يعمل من أجل تحصينهم من الانحراف، و هو الخط الذي أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: "قلنا إهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون" (البقرة). للمزيد من التفاصيل راجع: الصدر، محمد باقر (1979م). خلافة الأنسان و شهادة الأنبياء – سلسلة الإسلام يقود الحياة (4) – دار التعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ص19، ط2.
 - (9) البقرة / 32.
 - (10) يقول الحديث المتواتر بسند معتبر عن جابر بن عبد الله الأنصاري، عن فاطمة الزهراء (ع) بنت رسول الله، قال: سمعتُ فاطمة (ع) أنها قالت: "... فهبط الأمين جبرئيل، فقال: ألسلام عليك يا رسول الله .. ألعلي الأعلى يقرؤك السلام، و يخصك بالتحية و الإكرام، و يقول لك: و عزتي و جلالتي إني ما خلقتُ سماءاً مبنيةً و لا أرضاً مَحنيةً، و لا قمراً مُنيراً، و لا شمساً مُضيئةً، و لا فلكا يدور، و لا بخرأ يجري، و لا فلکا تسري إلا لأجلكم ...". الجوهري، محمد صالح (1989م). ضياء الصالحين، مكتبة الألفين، الكويت، ص543، ط3.
- أما المصادر التي دونت حديث الكساء و نصت على نزول آية التطهير في الخمسة الذين شملهم رسول الله صلى الله عليه و وآله وسلم بردائه .. فهي كثيرة جداً، و تقتصر على ذكر بعضها من مصادر العامة:

- مسند أحمد بن حنبل: 1: 331 و 3: 259، 285 و 4: 107 و 6: 292، 296، 298، 304، دار الفكر - بيروت .
- فضائل الصحابة | أحمد بن حنبل 2: 66 - 67 | 102 وغيره ، مؤسسة الرسالة - بيروت ط1 .
- التاريخ الكبير | البخاري 1: القسم الثاني : 69 - 70 و 110 ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- صحيح مسلم 4: 1883 | 2424 ، دار الفكر - بيروت ط2 .
- الجامع الصحيح للترمذي 5: 351 ، 352 ، 663 ، 699 ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- خصائص أمير المؤمنين عليه السلام | النسائي : 37 ، 49 وغيرها ، مكتبة المعلا - الكويت ط1 .
- المعجم الكبير | الطبراني 3: 46 | 2662 و 3: 47 | 2666 و 3: 49 | 2698 ، وغيرها كثير ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط2 .
- المعجم الصغير | الطبراني 1: 135 ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- أنساب الأشراف | البلاذري 2: 104 ، مؤسسة الأعلمي - بيروت ط1 .
- مصابيح السنّة | البغوي 4: 183 | 3796 ، دار المعرفة - بيروت ط1 .
- معالم التنزيل | البغوي 4: 464 ، دار الفكر - بيروت .
- الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان 9: 61 | 6937 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 .
- مشكل الآثار | الطحاوي 1: 332 ، دار صادر - بيروت ط1 .
- العقد الفريد | ابن عبد ربه الاندلسي 4: 311 ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری 2: 416 و 3: 133 ، 146 ، 147 ، 158 ، 172 ، دار الفكر ، بيروت .
- أسباب النزول | الواحدي: 203، دار الكتب العربية - بيروت ط1 .
- الاستيعاب في معرفة الصحابة | ابن عبد البر 3: 1100 ، دار الجبل ، بيروت ط1 .
- تاريخ بغداد | الخطيب البغدادي 10: 278 | 5396 ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- تفسير الخازن 5: 259 ، دار المعرفة - بيروت .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة | ابن الأثير 2: 10 ، 13 ، 19 ، 21 ، 46 - 47 و 4: 110 و 5: 407 و 6: 79 ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- جامع الاصول | ابن الأثير الجزري 9: 155 | 6702 و 6703 و 6705 ، دار الفكر - بيروت ط2 .
- أحكام القرآن | الجصاص 3: 529 ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- أحكام القرآن | ابن عربي 3: 1538 ، دار المعرفة - بيروت .
- تذكرة الخواص | سبط ابن جوزي : 233 ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام - بيروت .
- الكشاف | الزمخشري 1: 369 ، دار الكتاب العربي - بيروت ط3 .
- مفاتيح الغيب | الرازي 8: 71 .
- ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق | ابن عساكر ، تحقيق محمد باقر المحمودي 1: 273 - 274 | 322 ، دار التعارف - بيروت ط1 .
- و ترجمة الإمام الحسين عليه السلام: 61 - 77 ، مؤسسة المحمودي - بيروت ط1 .
- منهاج السنّة | ابن تيمية 3: 4 و 4: 20 ، المكتبة العلمية - بيروت .
- تاريخ الإسلام | الذهبي 3: 44 و 5: 95 - 96 ، دار الكتاب العربي - بيروت ط1 .
- سير أعلام النبلاء | الذهبي 2: 122 وصححه ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط1 .
- البداية والنهاية | ابن كثير 7: 338 ، دار الفكر - بيروت ط3 .
- الاصابة في تمييز الصحابة | ابن حجر 4: 270 ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد | الهيثمي 7: 91 و 9: 119 ، 121 ، 146 ، 167 ، 169 ، 172 ، دار الكتاب العربي - بيروت ط3 .
- تهذيب التهذيب | ابن حجر العسقلاني 2: 297 ، حيدرآباد - الهند ط1 .
- الاتقان | السيوطي 4: 277 ، منشورات الرضي - قم ط2 .
- الدر المنثور | السيوطي 5: 198 ، 199 ، مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم .
- الصواعق المحرقة | ابن حجر الهيتمي : 139 ، 143 ، 144 ، 229 ، مكتبة القاهرة - مصر ط2 .
- كنز العمال | المتقي الهندي 13: 163 | 36496 وغيره ، مؤسسة الرسالة - بيروت ط5 .
- فتح القدير | الشوكاني 4: 349 - 350 ، دار المعرفة - بيروت ط2 .
- جميع كتب مناقب أهل البيت عليهم السلام في آية التطهير .
- وهناك مصادر أخرى كثيرة بطول المقام بذكرها جميعاً ، وهي بمجموعها تؤكد أن أهل البيت هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ، وهو ما أطبق على روايته الشيعة الامامية وأجمع عليه كافة علمائهم (1) ، ورواه العامة في صحاحهم وسننهم ومسائدهم وأجمع عليه مفسروهم وأيدته الغالبية العظمى من علمائهم كما تقدم من ذكر رواة الحديث ومصادره .
- (11) الأنعام / 165 .
- (12) روي عن الإمام الباقر(ع): "يا جابر أ يكتفي من ينتحل التشيع، أن يقول بحبنا أهل البيت(ع). فوالله ما شيعتنا إلا من إتقى الله و أطاعه. و ما كانوا يُعرفون يا جابر إلا بالتواضع و التخشع و الأمانة، و كثرة ذكر الله، و الصوم و الصلاة، و البر بالوالدين، و آلتعهد للجبران من الفقراء و أهل المسكنة، و الغارمين و الأيتام، و صدق الحديث و تلاوة القرآن".
- (13) يونس / 13 - 14 .
- (14) ص / 26 .
- (15) الحائري، كاظم (1995م). الأمامة و قيادة المجتمع، مطبعة باقري، ص48، ط1 .
- (16) للمزيد من التفاصيل راجع المصدر السابق، ص 49 - 53 . (17) لمعرفة التفاصيل راجع الكتب التالية: ألدغير؛ ألسقيفة؛ أالأحتجاج؛ أالألفين؛ المرجمات؛ نهج البلاغة .
- (18) النساء / 105 .
- (19) الأنعام / 114 .

(20) الأنعام / 115 - 116.

(21) الحديد / 25.

(22) النساء / 59.

(23) المائدة / 55.

(24) المائدة / 44.

(25) المائدة / 45.

(26) المائدة / 47.

(27) صنف العلماء الأحاديث إلى الأقسام التالية:

- المتواتر: هو الحديث الذي أخبر عنه جماعة، يمتنع عند العقل توأطهم على الكذب في كل طبقة.
- الأحاد: هو بخلاف المتواتر، حيث لا يمتنع عند العقل التواطؤ فيه على الكذب.
- المستفيض: هو الذي يخبر بها ثلاثة أو أكثر.
- المشهور: هو الذي يوجد في جميع الأصول (من كتب الحديث)، وقيل في الأكثر.
- الشاذ: هو بخلاف المشهور الذي لا يوجد في أكثر الأصول، بل يوجد في بعض الأصول.
- المردود و المنكر: هو الذي لا يوجد في جميع الأصول.
- الصحيح: ما اتصل سنده إلى المعصوم (ع)، بنقل المؤمن العدل عن مثله في جميع الطبقات.
- الموثق: ما كان كل من رواه ممن نصّ الأصحاب على ثوثيقه في خبره، وإن كان مناقشاً في عقيدته.
- الحسن: ما اتصل سنده بالمعصوم (ع) بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته و ثوثيقه.
- الضعيف: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة؛ بأن يشتمل طريقه على مجروح بالفسق و نحوه، أو مجهول الحال، فإن إتصال السند إلى المعصوم يعبر عنه بالموصول الضعيف من جهة عدم وثاقة رواته.
- الموقوف: م اتصل سنده إلى غير المعصوم ممن صاحب المعصوم (ع).
- المقطوع: ما إنقطع سنده من الوسط.
- المرفوع: ما حذف فيه أحد الرواة، أو كان أحدهم مجهولاً.
- المرسل: ما حذف فيه الرواة جميعاً، أو ذكر مجهولاً.
- و الأنواع الأربعة الأخيرة مشتركة بالضعف، و لا يمكن العمل بها.

(28) الكافي: ج 1، ص 32، ط3، دار الكتب الإسلامية في طهران - إيران، عام 1388 هـ.ق.

(29) الكافي: ج 1، ص 33، ح 5.

(30) من لا يحضره الفقيه: ج 4، ص 302.

(31) الكافي: ج 1، ص 38، ح 3.

(32) الكافي: ج 1، ص 46، ح 5.

(33) منية المرید، ص 36.

(34) وسائل الشريعة: ج 18، ص 101، ح 9.

(35) ورد الحديث في مصادر عديدة منها: و سائل الشريعة: ج 18، أبواب صفات القاضي، ج 11، ح 9.

كما ذكر الحديث في كمال الدين و تمام النعمة للشيخ الصدوق؛ ج 2، ص 483. و كتاب الغيبة للشيخ الطوسي؛ ص 176.

(36) ورد تفاصيل الحديث في كتاب الاحتجاج للطبرسي (1983م). منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ج 2، ص 355 - 357، بيروت ط2. و قد اعتبره الشهيد الثاني من الثقات، و قبله جميع الأصحاب، و نص الزوابة: { عن عمر بن حنظلة، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة؟ قال (ع): من تحاكم إليهم في حق أو باطل فأنا متحاكم إلى الجبث و الطاغوت ألمنهي عنه. و ما حكم له به فإنما يأخذ سحتاً، و إن كان حقه ثابتاً له لأنه أخذه بحكم الطاغوت، و من أمر الله عز و جل أن يكفر به، قال الله عز و جل: (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت و قد أمروا أن يكفروا به). قلت: فكيف يصنعان و قد اختلفا؟ قال: ينظران من كان منكم ممن روى حديثنا، و نظر في حالنا و حرامنا و عرف أحكامنا، فليرضيا به حكماً، فقد جعلته عليكم حكماً، فإذا حكم بحكمكم و لم يقبله منه، فأنا بحكم الله قد استخف و علينا رد، و الراد علينا كافر و راد على الله، و هو على حد من الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل واحد منهما إختار رجل من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما فيما حكما، فإن الحكمين اختلفا في حديثكم؟ قال: إن الحكم ما حكم به عدلها و أفقهما و أصدقهما في الحديث و أورعهما، و لا يلتفت إلى ما حكم به الآخر، قلت: فأنتما عدلان مرضيان، عرفاً بذلك لا يفضل أحدهما صاحبه؟ قال: ينظر الآن إلى من كان من روايتهما عتاً في ذلك الذي حكما، ألمجمع عليه بين أصحابك، فيؤخذ به من حكمهما و يترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن ألمجمع عليه لا ريب فيه، و إنما الأمور ثلاث: أمر بين رشده فينبغ، و أمر بين غيبه فيجتنب، و أمر مشكل يرد حكمه إلى الله عز و جل و إلى رسوله، حلال بين، و حرام بين، و شبهات تتردد بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات، و من أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات و هلك من حيث لا يعلم، قلت: فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما ألقاات عنكم؟ قال: ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب و السنة و خالف العامة فيؤخذ به، و يترك ما خالف حكمه حكم الكتاب و السنة و وافق العامة، قلت: جعلت فداك أ رأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب و السنة، ثم وجدنا أحد الخبرين يوافق العامة، و الآخر يخالف، بأيهما نأخذ من الخبرين؟ قال (ع): ينظر إلى ما هم إليه يميلون، فإن ما خالف العامة ففيه الرشاد، قلت جعلت فداك! فإن وافقهم الخبران جميعاً؟ قال (ع): إنظروا إلى ما تميل إليه حكاهم و قضاتهم، فإتركوا جانباً و خذوا بغيره، قلت: فإن وافق حكاهم الخبرين معاً؟ قال (ع): إذا كان كذلك فأرجه و قف عنده، حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الأقتحام في الهالكات، و الله هو المرشد.

يقول الطبرسي رحمه الله: جاء هذا الخبر على سبيل التقدير، لأنه قلما يتفق في الأثر أن يرد خبران مختلفان في حكم من الأحكام، موافقين للكتاب و السنة!

(37) بن بابويه القمي، محمد (1404هـ). من لا يحضره الفقيه، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، إيران، ط1. كما ذكره الكليني في الكافي ج 5، ص 215. و في التهذيب، ج 2، ص 138، و في قاموس الرجال، ج 4، ص 297. و في كتاب وسائل الشريعة: ج 18، ص 4، ح 5، و ص 100، ح 6.

(38) وسائل الشريعة: باب صفات القاضي، ج 2، ص 3 و كذلك ج 18، ص 80، ح 20.

(39) و سائل الشيعة، للحر العاملي، ج27، ص131، ب10، ح20.

(40) وسائل الشيعة: ج18، ص88، ح45.

(41) تجدر الإشارة إلى أن الشهيد المرجع الكبير محمد باقر الصدر، عندما أصدر فتاواه (العبادات) أورد في بداية الكتاب توضيحاً بين فيه أنه لم يحتاج لا إلى العقل ولا إلى الأجماع لأصدار تلك الرسالة! وإنما اعتمد النصوص فقط. وهذا يدل على أن مجمل الأحكام العبادية لا جديد فيها تقريباً، و يعلم الجميع بأن أستاذنا الأمام الشهيد لم يكمل رسالته العملية في المعاملات، ربما كان يعتقد بأن بيانه للمنظومات الإسلامية المختلفة من خلال مؤلفاته القيمة؛ هي البديل الأمثل لذلك، والله أعلم.

(42) يعتمد الاستنباط على أربعة مصادر هي: القرآن والسنة والعقل والأجماع.

(43) لا يوجد خلاف بين فقهاء الشيعة على الأقل حول ضرورة إقامة الدولة الإسلامية؛ بل هي مسألة لا يختلف عليها عاقلان، وإن آية الله السيستاني صرح بوجود الحفاظ على ولاية الفقيه كونها تمثل عزّ الأسلام والمسلمين في هذا العصر.

فقد أفاد رئيس الائتلاف الإسلامي الإيراني محمد نبي حبيبي بعد لقائه بالسيد السيستاني الذي يمثل قطب المرجعية في النجف الأشرف قوله: لقد بين السيد السيستاني في لقائنا معه بأن الذي يريد خدمة الأسلام والمسلمين عليه الألتفاف حول الولاية، مشيراً إلى أن الدولة الإسلامية بقيادة السيد الخامنئي أعرف بشؤون المسلمين ومصالحهم!

كما أعرب العلامة السيد مرتضى الكشميري صهر المرجع الديني آية الله السيد السيستاني دام ظلّه في أوربا وأمريكا بالقول في لقاء جمعنا وإياه في كندا عام2008م في مركز الرسول الأعظم بالقول: {لو تهيأت الظروف المناسبة في العراق فإنّ السيد السيستاني سيُعلن عن تشكيل الحكومة الإسلامية على غرار إيران، لكنّ الوضع في العراق الآن يختلف عن إيران، وكما كان في زمن الأمام الخميني(قدس)}.

(44) للأمر الجسبية مغنيين: الأول؛ يقصد بها شؤون الرقابة الاجتماعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا هو المعنى الأشمل والمقصود من ولاية الحسبة في الفقه الإسلامي. والمعنى الثاني هو؛ ولاية الحسبة هي كل ما يطلبه الشارع على نحو الكفاية ممّا تقوم به حياة المجتمع ويختل من دونه المجتمع، ويدخل في قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى..." (إنظر: الأجتهااد والتقليد، للشيخ الأصفي، ص198).

(45) قال تعالى: "قل لا أسئلكم عليه أجرأ إلا المودة في القربى" (الشورى / 23). و قال تعالى أيضاً: "قل لا أسئلكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً" (أفركان / 57).

(46) يعتقد سيد قطب: {إن مجرد تشكيل حكومة إسلامية تعمل وفقاً للقانون الإسلامي في ناحية ما من هذا العالم الكبير، لهو قادرٌ على أن يترك من التأثير ما يفوق آلاف الكتب، و آلاف المحاضرات، و الآلاف من الأفكار الدقيقة الهادفة إلى نشر الدين}.

(47) تنقسم غيبة الأمام المهدي(ع) إلى مرحلتين: الصغرى والكبرى، إستمرت الصغرى 70 عاماً(260هـ - 329هـ). و هي الفترة التي كان يتصل فيها الأمام المهدي(ع) بالناس عن طريق السفراء الأربعة الذين تمّ تعيينهم من قبله مباشرةً على التعاقب، وهم: الشيخ الموثوق به أبو عمرو(عثمان بن سعيد العمري)، نصبه أولاً الأمام أبو الحسن علي بن محمد العسكري(ع)، ثم ابنه أبو محمد الحسن(ع)، فتولى القيام بأمرها حال حياتهما(ع) بسبب الظروف الأمنية ومضايقات الحكومة العباسية، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان(ع)، و كان توقعاته و جواب المسائل تخرج على يديه، فلما مضى لسبيله، قام ابنه أبو جعفر(محمد بن عثمان العمري) مقامه، و ناب عنه في جميع ذلك، فلما مضى، قام بذلك أبو القاسم(حسين بن روح النوبختي) من بني نوبخت، فلما مضى هو، قام مقامه أبو الحسن(علي بن محمد السمرى)، و لم يبق أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر(ع)، ونصب صاحبه الذي تقدم عليه، و لم تقبل الشيعة قولهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبل صاحب الأمر(ع)، تدلّ على صدق مقالته، و صحة بابيتهم، فلما حان سفر أبي الحسن السمرى من الدنيا، قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إليهم توقيعاً نسخته؛ بسم الله الرحمن الرحيم .. يا علي بن محمد السمرى أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك و بين ستة أيام، فاجمع أمرك و لا توصي إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، و ذلك بعد طول الأمد و قسوة القلوب، و إمتلاء الأرض جوراً، و سيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، أ لا فمن إدعى المشاهدة قبل خروج السفيناتي والصيحة، فهو كذاب مقتر، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم. فنسخوا هذا التوقيع و خرجوا، فلما كان اليوم السادس عادوا إليه، و هو يوجد بنفسه، فقال له بعض الناس: من وصيتك من بعدك؟ فقال: الله أمر هو بالغه، و قضى، فهذا آخر كلام سمع منه(رض). للتفاصيل راجع؛ الجزء الثاني من كتاب الأحتجاج للطبرسي (1983م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ص477 - 478، بيروت، ط2.

كما ورد في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي تفاصيل أخبارهم أيضاً.

(48) من منن الله سبحانه على الخلق إرساله للأنبياء و الرسل و الأوصياء لهدايتهم، منذ أينا آدم(ع) و إلى يومنا هذا، حيث لا يمكن أن تخلو الأرض من حجة الله تعالى، لنلا تيطل النواميس و العلل، لأن تمامية الحجة متوقفة على وجود إمام يهدي إلى التكامل، و قد وردت روايات كثيرة تؤكد على إستمرارية الحجة كونها تمثل العلة الغائية في الوجود، من أجل تحقيق الخلافة الإلهية الموعودة في القرآن الكريم، لذلك يستحيل عدمها، لأنها تخالف نظرية المعرفة الإسلامية و أصل الغاية من خلق الإنسان و الوجود، و قد ورد في الحديث: "لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها"، كما ورد عن الأمام الباقر(ع): "لو بقيت الأرض يوماً بلا إمام منا لساخت بأهلها، و لعذبهم الله بأشدّ عذابه، و ذلك أن الله تبارك و تعالى جعلنا حجة في أرضه، و أماناً في الأرض لأهل الأرض، لن يزالوا في أمان من أن تسبخ بهم الأرض ما دمنا بين أظهرهم، فإذا أراد الله أن يهلكهم و لا يمهلهم و لا ينظرهم ذهب بنا من بينهم، و رفعنا الله، ثم يفعل الله ما يشاء(شاء) و أحب"(راجع كتاب الغيبة، للنعماني، ص218).

(49) النهاية، ص301.

(50) للتفاصيل:

<http://www.alwelayah.net/welayah/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9c=V1cweFYwMHIUak5RVkRBOQ==&r=%7B000A31B4EA3/000067964D9603850E2B4/000000020/000067964D9603850E2B4/00000003/000067964D9603850E2B4/0000000D0077A702D4C10CC52F420304%7D&id=7139&act=show&Sectyp=493>

(51) نفس المصدر السابق.

(52) الجواهر: ج40، ص23. نقلاً عن المصدر السابق.

(53) علل الشرائع، للشيخ الصدوق، الباب 128، ص251 - 255، الحديث9.

(54) في بداية الثورة الإسلامية عام1980م، حدث خلاف بين رأي أحد قضاة الدولة الإسلامية و بين رأي أحد مراجع الدين(السيد شريعتمداري) بشأن مصادرة قطعة أرض زراعية كانت متروكة تعود لأحد الأقطاعيين من مقلدي المرجع الديني شريعتمداري، الذي حكم للاقطاعي بخلاف حكم القاضي المخول من ولي الفقيه المتصدي للدولة الإسلامية، و كاد الخلاف يتأزم، لولا دخول السيد الأمام و حسم الموضوع لصالح رأي القاضي الذي كان مجتهداً بالطبع، لأن جميع قضاة الدولة الإسلامية مجتهدون تقريباً.

(55) يقول الفقيه ألفيلسوف محمد باقر الصدر (قدس): { أن الدولة الإسلامية ليست ضرورة شرعية فحسب .. بل هي إضافة إلى ذلك ضرورة حضارية، لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تجبير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي وارتفاع به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانية لانقاده مما يعانیه من ألوان التشتت والتبعية والضياع}. للتفاصيل؛ راجع منابع القدرة في الدولة الإسلامية، ص5.

(56) الصدر، محمد باقر (1979م). لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية – سلسلة الإسلام يقود الحياة، دار التعارف للمطبوعات – شارع سوريا، ص11، ط2.

(57) ألمائدة / 44.

(58) الصدر، محمد باقر (1979م). خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء – سلسلة الإسلام يقود الحياة (4)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص21 – 22، ط2.

(59) يعتبر آل سعود "رأس الحربة" التي بيد الصهاينة والغرب في الشرق خصوصاً في منطقة الخليج! فتاريخ آل سعود، بدأ مع بروز ونجاح حركة الشيخ "محمد عبد الوهاب" الذي كان شاباً طموحاً للغاية، عصبى المزاج ناقماً على الحكومة العثمانية. تعرّف عليه "المستر همفر" أحد وكلاء وزارة المستعمرات الأنكليزية بداية القرن الثامن عشر في مدينة البصرة العراقية. لقد أثر في كثير من تلك "الكلمة الذهبية" التي قالها همفر لمحمد حين ودّعه بالقول: "إننا استرجعنا إسبانيا من الكفار – يقصد المسلمين – بالخير واليباغ، فلنحاول أن نسترجع سائر بلادنا بهاتين القوتين العظيمتين". لقد جدّد "همفر" الذي تلبّس بالإسلام الشيخ محمد في محلّ السيد عبد الرضا الخراساني الذي كان ملتقى لأصدقائه الناقمين على العثمانيين؛ و ناسبت تلك الأجواء أهواء محمد، ولم يكن له شأن بحكومة فارس، ولم يتعصب ضد الشيعة رغم كونه سنّي، ولم يتبع أيّ مذهب من "المذاهب الأربعة" لإعتقاده بأنها ما أنزل الله بها من سلطان، وإدعى فهمه للقرآن والسنة، وطعن بآراء جميع المشايخ حتى آراء أبي بكر وعمر، إذ فهم من الكتاب على خلاف ما فهموه، وكان يقول: "إن الرسول (ص) قال: إنني مُخَلَّف فيكم الكتاب والسنة، ولم يقل إنني مُخَلَّف فيكم الكتاب والسنة والصحابة والمذاهب".

يقول همفر (نقلًا عن الوثائق التي جاءت في مذكرات المستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية/الوثائق موجودة في الطابق الثاني في المكتبة المركزية بلندن – بريطانيا): "لقد رأيت ضالتي في هذا الإنسان الذي عليّ إعداده للقيام بمهمة كبرى يتلخص في إعداد دين جديد مقابل الدين الإسلامي الأصلي، ليكون هذا العمل بمثابة سقيفة جديدة أضيفت لتاريخ الإسلام!

لقد بدأ مستر همفر الذي كان يتقن عدة لغات (إنكليزية؛ عربية؛ فارسية؛ تركية) بالنفخ في محمد باستمرار، وبيّن له أنه أكثر موهبة من جميع الصحابة، وإن الرسول (ص) لو كن حاضراً لإختارك خليفة له) وكنت أقول له دائماً: (أمل من تجديد الإسلام على يدك فأنتك المنقذ الوحيد الذي يرجي به إنتشال الإسلام من هذه السقطة). وكان محمد يسترسل في قبول آرائي خصوصاً في تفسير القرآن. ليظهر نفسه بمظهر المتمحّر ولجلب تقني أكثر فاكثراً. قلت له ذات مرّة: (الجهاد غير واجب). قال: وكيف وقد قال الله تعالى: (جاهد الكفار)؟ قلت: إن الله يقول: (جاهد الكفار والمنافقين)، وإذا كان الجهاد واجباً فلماذا لم يجاهد الرسول المنافقين؟ قال: جاهدهم الرسول بلسانه، قلت: إذا فجاهد الكفار أيضاً واجب باللسان، قال: لكن الرسول حارب الكفار، قلت: حرب الرسول كان دفاعاً عن النفس، من حيث أن الكفار أرادوا قتل الرسول فدفعهم، فهزّ محمد رأسه علامة للرضا. و قلت له ذات مرّة (مُتعة النساء جائزة)، قال: كلا، قلت فالله يقول: (فما استمتعتم به فآتوهن أجورهن). قال: (عمر حرّم المتعة بقوله: متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما؛ متعة النساء ومتعة الحج). قلت: أنت تقول أنا أعلم من عمر فلماذا تتبع عمر، خصوصاً وإن عمر نفسه قال: إنه حرّمهما وإن الرسول حلّهما فلماذا تترك رأي القرآن والرسول وتأخذ برأي عمر؟ فسكت، ولما وجدت سكوتة دليل الأفتناع، وقد أثرت فيه الغريزة الجنسية، ولم يكن في وقتها متزوجاً، قلت له: لا نتمتع أنا وأنت معها؟ فهزّ رأسه.. علامة على الرضا، و إغتممت الفرصة وقزرت الأثيان بامرأة يتمتع بها، وكان همي كسر طوق الخوف من مخالفة الناس، وبالفعل زوجته إحدى المسيحيات اللواتي كنّ مُجندّات من قبل وزارة المستعمرات لأفساد الشباب المسلم، ونقلت لها كامل القصة، وجعلت لها إسم صفيّه! بعدها جرى حواراً طويلاً معه حول عدم تحريم الخمر، و قلت له أخيراً: لقد صحّ أن معاوية و يزيد و خلفاء بني أمية و بني العباس كانوا يتعاطون الخمر، فهل من الممكن أن يكون كل أولئك على ضلال وأنت على صواب؟ إنهم بلا شك كانوا أفهم لكتاب الله وسنة رسوله ممّا يدلّ على إنهم لم يفهموا التحريم وإنما فهموا الكراهة والآعافه!

و في الأسفار المقدسة لليهود والنصارى.. إباحة الخمر، فهل يعقل أن يكون الخمر حراماً في دين و حلالاً في دين؟ و الأديان كلها من إله واحد! ثم إن الرواة رووا أن عمر أ شرب الخمر حتى نزلت الآية؛ (فهل أنتم منتهون)، و لو كانت الخمر حراماً لعاقبه الرسول، فعدم عقاب الرسول دليل الحلية. كان محمد يسمعي بكل قلبه، ثم تنهد و قال: ثبت في بعض الأخبار أن عمر كان يكسر الخمر بالماء و يشربها، و يقول إن سكرها حرام.. لا، لا إذا لم تكن سُكر. ثم أرفد قائلاً: (و كان عمر صحيح الفهم في ذلك)، لأن القرآن يقول: (إنما يُريد الشيطان ليقوع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر و الميسر و يصدمكم عن ذكر الله و عن الصلاة)، فإذا لم تسكر الخمر، و لم تفعل هذه الأمور التي ذكرت في الآية فلا نهي عن الخمر إذا لم تكن مسكرة. أخبرت "صفيّة" بما جرى، و اكدت عليها أن تسقي الشيخ في هذه المرة خمرًا مغلظة، ففعلت و أخبرتني بعد ذلك أن الشيخ شرب حتى الثمالة و عريد و جامعه عدة مرّات في ليلتها، و قد رأيت آثار النحول و الضعف عليه غداة تلك الليلة، و هكذا إستولينا على الشيخ إستيلاءً كاملاً! بل وصل الأمر معه بترك إقامة صلاة الصبح في أكثر الأحيان، حتى بدا لا يهتم بأمر الصلاة، حيث كنت أسهر معه حتى منتصف الليل لأنهاك قواه عند الصباح فلا يقوم للصلاة. يقول المستر همفر: و هكذا سحبت رداء الإيمان عن الشيخ، و اردت ذات مرّة أن أناقش محمد حول الرسول (ص) لكنه صمد في وجهي صموداً كبيراً، و قال لي: إن تكلمت بعد هذا عن الموضوع قطعت علاقتي بك! و خشيت أن ينهار كل ما بنيتُه، لذلك أحجمت عن الكلام حول الرسول.

لكنني أخذت في إنكفاء روحة ليأخذ طريقاً ثالثاً لنفسه غير السنة و غير الشيعة. و كان يستجيب لهذا الأيحاء كل إستجابة، لأنه كان يملأ غروره و تحرّره و ظهوره بين الناس، و كنت أتبعه في كل سفر و حضر، و أهتم لأن تأتي الشجرة التي غرسها أكلها، بعدما صرفت لأجلها أثمان أوقات شبابي. بعد هذا الأعداد الرهيب، أظهر محمد عبد الوهاب دعوته سنة (1143 هـ، 1727م) و جمع له أنصاراً لا بأس بهم، و أظهر الدعوة بكلمات مبهمّة، و ألفاظً مجملّة لخواصّه، و بدأ يُوسّع رقعة الدعوة، و تجمّع حوله عصابة شديدة المراس، زوّدها بالمال، و كنت أشدّ عزيمة كل ما أصابهم خور من أجل مهاجمة أعدائه، فأحياناً كان يُريد التراجع لكثرة أعدائه و ضغط الشائعات ضده، لكنني كنت أشدّ من عزمته، و أقول له: (إن محمد النبي رأى أكثر من ذلك في سبيل دعوته، و أن هذا هو طريق المجد، و كل مُصلِح لا بُدّ و أن يتلقى العنت و الإرهاق).

بعد سنوات من العمل معه و بتوجيه خاص من قبل سكرتير وزير المستعمرات البريطانية، حيث أرسلت لي الوزارة رسولاً يُبيّن ضرورة التعاون بين (المُحمّديّين)؛ فمن مُحمد عبد الوهاب.. الذين، و من مُحمد بن سعود.. أسلطة، ليستولوا على قلوب الناس و أجسادهم، فالتاريخ أثبت أن الحكومات الدينية أكثر دواماً و أشدّ نفوذاً و أهدب جانباً!

لذلك إتخذنا و الكلام.. (مستر همفر) كما جاء في مذكراته؛ (الدرعية) عاصمة للحكم و (الدين الجديد)، و الوزارة كانت تُرود الحكومة الجديدة سيراً بالمال الكافي و السلاح، و كانت الحكومة قد إستترت عدداً من العبيد صاروا من خيرة ضباط الوزارة الذين تعلموا اللغة العربية و الحروب الصحراوية، فكنت و إياهم (عددهم أحد عشر) نتعاون بوضع الخطط اللازمة لتحقيق ذلك المشروع الكبير!

كان (المُحَمَّدَان) يسيران على ما نضع لهما من الخطط، وقد تزوّجنا جميعاً من بنات العشائر العربية، و أعجبنا بإخلاص المرأة المسلمة لزوجها. و قد ساعدني في إنجاح مهمتي ما وجدته في كتاب: (كيف نُحطّم الإسلام؟) و كان أفضل برنامج عملي في المستقبل، مع مجموعة مدربة وصلت عددها إلى خمسة آلاف عضو في ذلك الوقت، و كانت الوزارة تريد إيصال العدد إلى مائة ألف، حيث كانت تعتقد بأن تجنيد مثل ذلك العدد يحقق إستيلائنا على بلاد المسلمين كافةً، و نكون بذلك قد نسفنا الإسلام و بلاده نفساً كاملاً، و قد قال له سكرتير الوزارة كما جاء في مذكرات همفر ص74؛ إني أبشرك بأن أقصى مدة تحتاجها الوزارة لتكميل هذه الخطة قرن من الزمان، و إن أبنائنا سيرون ذلك بأم أعينهم، إن حكومتنا تفكر .. بعد ما رأيت عدم جدوى الحروب الصليبية، كما إن

المغول لم يقدروا في قلع جنور الإسلام لأن عملهم كان إرتجالياً بدون حكمة و تخطيط و يعتمدون على القوة العسكرية، لذا فأنهم إنحسروا بسرعة – لكل ذلك فأننا نفكر بهدم الإسلام من داخله عبر خطة مدروسة دقيقة و بصبر طويل و نهائي، و قد نحتاج للحسم العسكري أخيراً لا أكثر، لكنه يأتي في المرحلة الأخيرة، حيث نكون قد أنهكنا بلاد الإسلام بعد ما ضربنا جذوره بالمعاول في كل جوانبه، و قد فتحوا المدارس لتربية أولادهم، و أسسوا حتى الكنائس في أوساطهم، و نشروا بينهم الخمر و القمار، و شككوا شبابهم في دينهم، و أثاروا النزعات بينهم، و ملؤوا بيوت كبارهم بالحنسوات المسيحيات، حتى ضعفت شوكتهم و قلّ تدبيرهم و هنت و وحدتهم و أفتهم، فسهل السيطرة عليهم.

كما ضمت تلك الوثائق أخطر وثيقة مكونة من خمسين صفحة، تتعرض للخطط الرامية إلى تحطيم الإسلام و المسلمين خلال قرن واحد، حتى يكون الإسلام خيراً بعد حقيقة، و الوثيقة كانت موجهة إلى الرؤساء العاملين في حقل الوزارة، لأجل هذا الشأن، و كانت مركبة من 14 بنداً، و حدّرت من إفشائها لكليلاً يطلع عليها المسلمون؛ يرجى للذي يهّمه مراجعة ذلك حيث طُبعت تلك الوثائق تحت إسم مستعار، و عنوان الكتيب هو " مذكرات المستر همفر " للدكتور ج . خ.

لقد كانت تلك البنود مشروحة شروحاً وافياً، و مزوّدة بالخرائط و الصور و الأشكال، كما إن الوزارة أكدت للمستر همفر بأنها حصلت على مختلف التقارير الواردة إليه من العملاء .. مفادها؛ أنّ الشيخ محمد عبد الوهاب هو أفضل شخص يمكن الاعتماد عليه ليكون مطيةً لمأرب الوزارة. ثم قال سكرتير الوزارة: لقد تكلمنا مع الشيخ عن طريق عملائنا بصراحة، و قبل الشيخ العرض، على شرط الحفاظ عليه من كيد الحكومات و العلماء الذين لا يدّ و أن يُهاجموه بكافة السبل حينما يعلن للملأ آراءه و أفكاره، و أن يزودوه بالمال الكافي و السلاح اللازم إذا اقتضى الأمر ذلك، و أن نجعل له إمارة و لو صغيرة في أطراف بلاد (نجد) أي السعودية الحالية، و قد قبلت الوزارة كلّ ذلك، و فرحت لذلك النبأ، و قلت للسكرتير عندما كنت متواجداً في لندن: فما هو العمل الآن؟ و بماذا أكلف الشيخ؟ و من أين ابدأ؟ قال السكرتير: لقد وضعت الوزارة خطة سداسية محكمة و دقيقة و هي: أولاً؛ تكفير كلّ المسلمين و إباحة دمايتهم و سلب أموالهم و هناك أعراضهم و بيعهم في أسواق النخاسة، و حلية جعلهم عبيداً و نسايتهم جوارى. ثانياً: هدم الكعبة بذريعة أنها آثار وثنية إن أمكن، و منع الناس عن الحج، و إغراء القبائل بسلب الحجاج و قتلهم. ثالثاً: السعي لخلع طاعة الخليفة، و الأغراء لمحاربتة و تجهيز الجيوش لذلك، و محاربة أشرف الحجاز بكل الوسائل الممكنة، و التقليل من نفوذهم. رابعاً: هدم القباب و الأضرحة و الأماكن المقدسة عند المسلمين في مكة و المدينة و سائر البلاد الإسلامية الممكنة، بدعوى أنها وثنية و شرك بالله و إستهانة بشخصية النبي (ص) و خلفائه و رجال الإسلام. خامساً: نشر الفوضى و الأرهاق في البلاد حسب الأماكن. سادساً: نشر قرآن فيه التعديل الذي ثبت في الأحاديث من زيادة و نقصان. ثم قال السكرتير في ختام اللقاء؛ لا يهولنك هذا البرنامج الضخم، فالواجب أن تُبذر البذرة و الأجيال اللاحقة ستكمل المسيرة، و حكومة بريطانيا إعتادت على النفس الطويل، و السير خطوة .. خطوة، للمزيد من التفاصيل: راجع كتاب؛ " مذكرات مستر همفر – الجاسوس البريطاني في البلاد العربية. د. ج . خ (إسم مختصر لمتّرجم الوثائق التي جاءت في (مذكرات همفر)، و لم يذكر إسم المطبعة أيضاً.

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يَحْكُمُ مَنْ؟! القسم الخامس ولاية الفقيه في العراق بين ضرورات الواقع وممانعة المُعرضين:

قال الإمام أفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس): [ولاية أفقيه؛ هي آليابة الشريعة العامة للإمام المعصوم(ع)](1).

و قد أجمع أفلاسفة الإسلاميون و أفقهاء الكبار و المُفكرين منذ بدء عصر الغيبة الكبرى بأنّ الحكم و القضاء لا بُدّ و أنّ يكون بيد أفقيه عادل في بلاد المسلمين على الأقلّ .. كشيخ أطنافة و العلامة الحلبي و المولى النراقي و صاحب الجواهر و الشّرخ فضل الله النّوري و السّيد أخوني و الإمام الخميني و أفيلسوف مطهري و العلامة الطباطبائي و أفيلسوف محمد باقر الصدر و آية الله الكوراني و الشّرخ الأصفي و أفقيه أفيلسوف محمود الهاشمي و السّيد الحائري و آية الله محمد باقر الحكيم و السّيد السّيساتاني(2) و غيرهم من مفكري و علماء الأمة.

و في إطار الدولة الإسلامية وحدها تتكامل إنسانية الإنسان و يتمّ تحقيق مكارم الأخلاق. و قد قال الرسول(ص) إنّما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق!
و هل تُعرف الشعوب إلا بمقياس الأخلاق، و قد أبدع أمير الشّعراء بالقول:
إنّما الأمم الأخلاق ما بقيت .. إنّ هم ذهبوا أخلاقهم ذهبوا

و إتفق جميع الفقهاء البارزين المخلصين على وجوب إقامة الدولة الإسلامية كونها فرضٌ على أفقيه عادل ألقادر على ذلك لو تهيأت الفرصة و الظروف المناسبة لإقامتها، فبدونها تضعي أصولاً و التوحيد و المعروف و الحقوق و القيم و الأخلاق الفاضلة فيما لو تُركت الأمور بأيدي السياسيين الوضعين الذين لا يؤمنون بالقيم و المثل و الأخلاق و التواضع، و لم يختلف في ذلك أي فقيه مخلص واع لحقيقة و روح الإسلام سواها من المتقدمين أو المتأخرين، ربّما كان الخلاف من بعض الأحاد في مساحة الولاية – و هي إستثناءات – في مدى و مستوى ولاية أفقيه في الأمة، و لم يختلفوا في أصل إقامتها، و السؤال المطروح اليوم هو:

من هو المرشح لهذا المنصب الالهي المصيري الحساس في عراق المآسي اليوم و في الدول العربية المغلوبة على أمرها بسبب فساد الحكام و الوهابية السلفية التكفيرية؟

يلا شك لا يختلف عاقلان مخلصان لله و لرسوله و للأمة خصوصاً في أوساط الرّساليين؛
بأنّ السّيد محمود الهاشمي الشّاهرودي(3) هو المرشح بلا منافس لهذا المقام الشّريف الرّفيع لأسباب أهمّها:

لقد بيّنا تفصيلاً في ألباحث السابقة و كذلك في كتابنا "مستقبلنا بين الدين و الديمقراطية"؛ مواصفات أفقيه التي بينها الإمام المعصوم(ع) كي يكون معروفاً و متميزاً و قادراً و مؤهلاً لإدارة و توجيه (الحوادث أواقعة) ثم صياغتها و تفعيلها طبق المنهج الإسلامي و قواعد و أصول الأستنباط الأربعة لتتحقق مرضاة الله تعالى عن طريق هداية الأمة، و إجراء ذلك يتطلّب وجود فقيه واحد من بين مجموع أفقهاء يتصدى لذلك، و كما هو و اضح في عبارة؛(من كان من الفقهاء...) و ليس جميع الفقهاء، و تلك المواصفات تنطبق على السّيد محمود الهاشمي كما سيأتي بيانه إن شاء الله لزعامه العراق!

خصوصاً بعد ما تبددت كاريزما المرجعية الشيعية التقليدية بشكل واضح لعدم تبنيها عملياً لمسألة الحكم و القضاء كنيابة عامة عن الإمام الحجة(عج) بين الناس.

إعتماداً على ما أوردناه آنفاً؛ فقد تشوّهت صورة المرجعية الشيعية التقليدية لدى الرّأي العام و حتّى بين الأكثرية الشيعية و عموم أهل السنة، و لعلّ فتحها الأبواب على مصراعيها منذ 2003م خصوصاً؛ لتدخل السياسة الأستكبارية في ردهاتها و غرفها بقوة و بحسابات دقيقة و بتوجيه من الشيطان الأكبر(أمريكا) .. بمعنى حالة الغزو المُبطن لتلك المرجعية التي كانت بإمكانها أن تدخل هي و بقوة ردهاتها و غرفها و مؤسساتها و بكل ثقلها لتجري عملية التغيير و التأثير من جانبها و ليس العكس كما حدث، و حين إنتهت تلك المرجعية لذلك .. لكن بعد فوات الأوان؛ إنسحبت بحياء لتُلق أبوابها من جديد بوجه كلّ السّياسيين – إسلاميين و علمانيين – لتضع طوق الموت الأصفر بإرادتها هذه المرّة حول رقبتها و لتدخل في غيوبة القرون الغابرة مرّة أخرى بلا رجعة، لتستقر كما كانت من جديد .. على وضعها المُتراخي الهاديّ البعيد عن(الحوادث

الواقعة) و أخالي من أمشاكل و أمسؤوليات الحقيقية التي كان من المفترض أن تتحملها تلك المرجعية أعتيدة أتي تتصدي لهذا الموقع الألهي المقدس(4).

و بعد ما تشققت وحدة الشيعة و المسلمين في العراق, تيقن الكثير من أواعيين و أمتقنين العراقيين بأن هناك خطة متقنة تمتد خيوطها خارج أروقة الحوزة النجفية .. أهدف منها تجهيل أشيعة و سلخهم عن ثقافتهم أ الحسينية و إبعادهم عن الثورة الإسلامية و بالتالي عن أ النيابة الحقة للولي الفقيه الذي ينوب عن أ الإمام المعصوم (عج) بحق, تلك الأ استراتيجية التي توصحت ملامحها بوضوح حين هجم النظام البعثي الجاهلي على الجمهورية الإسلامية بإيعاز من الصهانية و أمستكبرين و الذي دأل بوضوح على وجود مخطط إستكباري جديد .. قديم بدأ أعمل به بكثافة بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م, و قد حصلت في وقتها على بيان كان قد صدر من بعض ألدعاة الأصدقاء في لندن بعنوان "هاتف ألق", يحذر أ المسلمين من مخطط خبيث أعتنه المخابرات أأنكلو أمريكية و بتنسيق مع وزارة الخارجية أ البريطانية عبر سفارتها بطهران لألتصال بمجموعة من المراجع التقليديين و المعارضين العلمانيين في إيران كأية الله السيد صادق الروحاني و شريعتمداري و علي طهراني و تلامذتهم للخروج من إيران و الألتحاق بحوزة و مرجعية النجف لأتشكيل جبهة مواجهة لأخط (ولاية الفقيه) التي قادت الثورة الإسلامية و تزعمت العالم الإسلامي و وقفت بوجه المصالح الأستكبارية, و قد تيقنت من ذلك بعد أحوار أالصريح الذي جرى بيني و بين أحد أبناء أ السيد أ الخوني (رحمه الله) في المدينة المنورة عام 1984م أثناء سفري لألحج, حين تهجم على الدولة الإسلامية بعنف و ألقى بألائمة على قيادة أ الثورة; كونها – أي القيادة الإسلامية – لا تريد إيقاف الحرب أ العراقية – الأيرانية و إن الوضع الأقتصادي في إيران متدهور و إن تفكك أ الوضع الشيعي يرجع إلى سياسة إيران, لكني و من دون جميع الذين حضروا في مجلسنا من أعضاء (ألمجلس الأعلى و الحركات الإسلامية العراقية المعارضة) – من دونهم جميعاً و أجهته و دحضت مزاعمه الباطلة, و قلت له: هل أنت مؤقد حقاً من قبل المرجعية في النجف!؟ إن أمرك لأمريب لأن ما تقوله يا سيدنا يصب في خدمة الأستكبار و نظام صدام أذي قتل المؤمنين و بدأ الحرب و ألهجوم على الثورة الإسلامية, و عليك يا سيدنا أن تراجع أفكارك و معتقداتك و تبأع مرجعتك (والدك) بذلك, فأنا في شك من دينك و مذهبك! و لأأسف بدأ أن يناصرني إخواني أ الحاضرين من الدعاة في وقتها كأأديب و أ الجعفري و أ الشوكي (رحمه الله) و أبو نور و غيرهم; لكنهم سكتوا! بل وقفوا ضدي, حتى همس أدهم في أذني قائلألي بلا حياة: (لقد حرمت نفسك من ألعطاء بهذا الموقف) ألتفت إليه و قلت: أي عطاء تقصد؟

قال إن الأخوة سيستلمون مبالغ مالية من أموال الخمس و الزكاة و العطايا من قبل أ المرجعية التي يمثلها هذا أ السيد أذي دحضت أراءه!

لكني قلت له: إن هذه الأموال حرام و محرمة على كل مسلم و مسلمة و لعن الله من يتعامل بها! إنها قوت و دماء الفقراء الشيعة المظلومون, و يا ليتني أستطع وضع حد لهذه المأساة!؟ و عند إنتهاء اللقاء و خروجنا من القاعة, قال لي أ السيد (...). ما لك و هذا أ الكلام!؟ قلت له على الفور: [يا سيدنا ما هكذا الظن بك .. و ألساكت عن الحق شيطان أخرس]. و منذ ذلك أحين تيقنت بأن مصير شيعة العراق في خطر .. إن لم ينتخبوا ولاية أ المرجعية الصالحة ليسيروا على خط الرسالة ألهية من خلال من يمثل هذا أ الخط بصدق و إخلاص, ذلك أ الخط أأصيل أذي لا أيمثله سوى تلامذة أ الفيلسوف الفقيه محمد باقر الصدر (قدس) أذي ضحي بدمه في سبيل أ الإسلام و المسلمين تحت ظل ولاية الفقيه .. و أ برزهم أ السيد الفقيه آية الله محمود الهاشمي, و أن التوطن على هذه أ المرجعية أعد و فاءاً لأ ذلك أ الشهيد أ الشاهد أ المظلوم.

فمن هو السيد محمود الهاشمي أ الشاهرودي؟
و هل غيره من يستطيع قيادة العراق إلى سواحل الأامن و السلام و أرفاه؟

ما هي مؤلفاته؟

و مؤهلاته؟

و تأريخه؟

و مواقفه؟

ولادته: ولد السيد محمود الهاشمي في شهر ذي القعدة عام 1367 هـ أ الموافق لسنة 1948م في أ العراق في مدينة أ النجف أأشرف, في بيت العلم و أ الفقاهاة.
نسبه:

يرجع إلى أ الإمام أ الحسين (ع) و بذلك يكون أصله عربياً من سلالة بني هاشم, و بسبب أظلم أذي لحق بأجداده أ الطاهرين من أ الحاكمين .. لأ ذلك هاجروا من مواطنهم إلى بلدان أ أخرى لألتخلص من بطش ألسلطات أأموية و أعباسية حيث أ استقر أ المقام

بأجداده في أرض فارس، و قد سافر جدّه السيد عليّ الأكبر الهاشمي الشاهرودي من مدينة شاهرود إلى العراق و سكن في مدينة كربلاء المقدسة بجوار مرقد الإمام الحسين(ع)، و كان بيته ملتقى للعلم و العلماء و مقرّاً للزّوار و العلماء، أما أبوه آية الله السيد عليّ الحسيني الشاهرودي فقد حصل على درجة الاجتهاد بامتياز من الحوزة العلمية في النجف، و كان أوّل من كتب تقارير في البحوث الفقهية و الاصولية على دروس الفقه و الاصول لآية الله السيد الخوئي(رحمه)، و طبعت بعنوان: [دراسات في علم الأصول]، و كذلك: [محاضرات في الفقه الجعفري]، و قد مدح السيد الخوئي و والد السيد محمود الهاشمي الشاهرودي بعد وفاته عام 1974م بالقول:

لقد بحث و قرّر بأسلوب فني و علمي و بدقة عالية و بعمق جميع المسائل الفقهية .. و كان مرشحاً لنيل القيادة المرجعية في النجف لولا وفاته في سنّ الشباب للأسف الشديد.

و الدتة كانت ابنة المرحوم آية الله السيد أحاج عليّ المددي الموسوي الأنانيني من أكابر علماء خراسان، حيث تتلمذ في الحوزة الدينية في خراسان ثم التحق بحوزة النجف و حصل على درجة الاجتهاد من قبل المرحوم الميرزا الشيرازي، ثم اصبح يشرف على الدراسة الحوزوية في خراسان بعد تركه للنجف، و في زيارته الأخيرة للعراق و افاه الأجل في مدينة النجف الأشرف و دفن في صحن الإمام علي(ع). صفاته:

أهم الصفات البارزة في شخصيته؛ هي قدرة الاستلham و الأبتكار من أفكار أساتذته الكبار أمثال الأمام الخميني(قدس) و الأمام الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدي)، حيث كان يضيف للمباحث و الدروس التي يكتسبها منهما ابعاداً جديدة و رؤى متطورة تتناسب مع الزّمان و المكان باتجاه خدمة القضية الإسلامية و الدولة الإسلامية المباركة، و كان من أبرز تلامذه الأمام الخميني(قدس) و الشهيد الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس)، و كان يحضى بعناية خاصة من قبلهم. من أهم ملاحظات البارزة في علمية السيد محمود الشاهرودي؛ هي أنّ الشهيد الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس) كان دقيقاً و حريصاً في مسألة إعطاء درجة الاجتهاد لطلابه، و يُذكر أنّه لم يعطي درجة الاجتهاد رسمياً و كتابياً إلى السيد محمود الهاشمي الشاهرودي(5)، ليكون الوحيد الذي حصل على درجة الاجتهاد على يد الأمام محمد باقر الصدر(قدس) عام 1397هـ، و كان في سن السادسة و العشرين من العمر، ليكون ثاني شخصية علمية في تاريخ الحوزة النجفية بعد أستاذه يحصل على درجة الاجتهاد!

نشاطه السياسي:

لم ينتمي السيد محمود الهاشمي لاية حركة إسلامية، لكنه لم يكن بعيداً عنها، و بسبب علاقته مع الأمام الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس) و لأنه كان يشرف على توجيه الدعاة فقد كان السيد الهاشمي على علم بكل تفاصيل التحرك الإسلامي في العراق، و كان الأذراع الأيمن للأمام الشهيد الصدر الأول، حيث كان يكلفه بمهام كثيرة، و أصبح عضواً في القيادة النائية التي شكلها الأمام الصدر الأول عام 1979م، لذلك تعرض للاعتقال و الملاحقة من قبل النظام البعثي البائد. قبل إنتصار الثورة الإسلامية في إيران .. هجم النظام البعثي الجاهلي عام 1974م على الحوزة العلمية في النجف و اعتقل الكثير من العلماء الأيرانيين الذين كانوا يحضرون حلقات البحث الخارج للأمام الشهيد الصدر(قدس) بحجة التبعية الأيرانية، و كان السيد محمود الهاشمي من الذين تمّ اعتقالهم انذاك، و تعرّض للتعذيب الجسدي و الرّوحي من قبل جلاوزة البعث الجاهل، و بعد توسط المرجعية التقليدية لدى السلطات البعثية في وقتها تمّ إطلاق سراحه. عند إنتصار الثورة الإسلامية عام 1979م، خرجت مظاهرات عديدة في أنحاء العراق و بغداد تأييداً لتلك الثورة خصوصاً في النجف الأشرف، و قد صدر أمر إلقاء القبض على السيد محمود الهاشمي الشاهرودي من قبل سلطات الأمن العراقية، لكن بسبب لجونه إلى إيران بأمر من الفقيه الفيلسوف الأمام الصدر الأول ليكون ممثلاً عنه لدى الأمام الخميني فقد ألقى النظام البعثي القبض على ثلاثة من أخوته(الشهيد السيد هادي الهاشمي، الشهيد السيد محسن الهاشمي، و الشهيد السيد مصطفى الهاشمي)، و تمّ إعدامهم من قبل سلطات البعث المنحط بدلاً عن السيد محمود الهاشمي. حال وصول السيد إلى الجمهورية الإسلامية إتصل بالأمام الخميني(قدس) الذي كلفه بالتنسيق بين قيادة الثورة الإسلامية و القوات المعارضة للنظام البعثي في خارج العراق و داخله، و قد قدّم الكثير في هذا المجال بدون كلل أو ملل، و بأمر من الأمام الخميني و بالتنسيق مع آية الله السيد الخامنّي تسلّم السيد محمود الهاشمي الشاهرودي قيادة حركات التحرر الإسلامية و حركة العلماء المجاهدين و المجلس الأعلى العراقي لثلاث دورات متتالية. من وصايا الأمام الخميني للسيد محمود الهاشمي الشاهرودي:

يعود معرفة الأمام الخميني بالسيد الهاشمي الشاهرودي منذ وجود الأمام الخميني في العراق خلال سني الستينات و السبعينات، لذلك كانت معرفة الأمام الخميني بهذه الشخصية العبقريّة دقيقة. حيث قال الأمام الخميني(قدس) للسيد محمود الهاشمي حين لقائه و أعضاء المجلس الأعلى العراقي في بداية الثمانينات من القرن الماضي قوله:

[عليك بالتدريس في الحوزة العلمية في قم، خصوصاً في المباحث المتعلقة بفقه الحكومة الإسلامية فهو مقدم على كل المباحث الأخرى لأحياء الإسلام عن طريق إستنباط الأحكام الجوهرية المتعلقة بذلك].
و يعتبر السيد الهاشمي الشاهرودي من أوائل المدرسين للبحث الخارج في مدرسة القضاء العالي في قم.
و من أهم الكتب الفقهية - الأصولية التي تمّ دراستها في دروس البحث الخارج - للمجتهدين - هي:
- الحقوق الجزائية في الإسلام (فقه الحدود و التعزيرات).
- كتاب الخمس (مجلدين).
- كتاب الأجرة، البيع، القضاء، الشراكة، المساقاة، المزارعة، الصوم، وغيرها.
- كما إعتد السيد الشاهرودي في بحوثه لطلاب البحث الخارج على تقارير أصول للشهيد الفقيه الفيلسوف الصدر الثاني، حيث طبعت في سبعة مجلدات بعنوان: (بحوث في علم الأصول).

أنشطة الفقهية و الثقافية للأمام السيد الهاشمي الشاهرودي:
أقدم على عدة مشاريع فقهية لكونه كان مجمعا للعلوم الفقهية العصرية التي كانت حاجة ضرورية لتحكيم الاسلام كنظرية للحكم بدل النظريات الوضعية التي كانت سائدة من قبل، و أهم النشاطات الرئيسية في ذلك:
- إحياءه لمؤتمر علمي بعنوان؛ دور الزمان و المكان في نظرية الإمام الخميني(قدس) في المسائل المستحدثة من قبيل:
الضمانات المالية لهبوط أسعار العملة.

الديات الأربعة.
علم القاضي الشخصي.
المحارب و المفسد في الأرض.
الاستقلال في إستيفاء القصاص.
و يعتبر هذا المؤتمر هو الأول من نوعه في دائرة المعارف الفقهية الإسلامية طبقاً لمذهب أهل البيت(ع)، بحيث أصبحت البحوث التي تمّت دراستها و عرضها كأساس للحوزة العلمية و الجامعات الأكاديمية.
- مؤتمر البنك الإسلامي في جدة، حيث كان مؤفداً من قبل الإمام الفقيه الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس) عام 1398هـ.ق، بناءً على الدعوة التي وجهت لهم من قبل القائمين على المؤتمر لتقديم الحلول الشرعية لقضايا البنك الإسلامي اللاروي، حيث شارك في المؤتمر جمع غفير من علماء و متخصصي الأمة الإسلامية، حيث كان البحث المقدم من قبل السيد الهاشمي الشاهرودي يتعلق بالأموال المودعة في البنوك الأجنبية و الحلول الفقهية للفوائد العائدة من الأيداعات المالية في تلك البنوك طبقاً لنظرية مذهب أهل البيت(ع).
و قد أعجب جميع المشاركين بالحلول الفقهية التي أعدها و عرضها السيد الهاشمي في المؤتمر، و قد شكر رئيس بنك التوسعة الإسلامية و كذلك العلامة الدكتور مصطفى الزرقا تلك الجهود المُميزة التي تمّ إعتماها في سياسة بنك التوسعة الإسلامية، و من الجدير بالذكر بأنّ عمر السيد محمود الهاشمي الشاهرودي لم يكن آنذاك يتجاوز الثلاثين عاماً، و قد تمّ طبع البحث الموسوم في مطابع الدولة الإسلامية بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، و تمّ العمل به أيضاً في المعاملات المصرفية.

تقرير قائد المسلمين السيد الخامنئي بحقّ الفقيه الفيلسوف محمود الهاشمي الشاهرودي:
[نظراً للمؤهلات العلمية الواسعة لجنايبكم و لكونكم من أبرز العلماء العاملين البارزين في الفقه و العلوم الإسلامية، فقد قرّنا إيكال مسؤولية تأسيس و إدارة مؤسسة المعارف الفقهية الإسلامية].
و بالفعل أصبحت تلك الدائرة من أهم الأركان المعرفية لتوجيه و إدارة الدولة الإسلامية طبقاً لمذهب أهل البيت(ع) و بأمر من زعيم المسلمين آية الله السيد الخامنئي، و قد قدّمت "دائرة المعارف الإسلامية" بإشراف السيد محمود الهاشمي الشاهرودي عشرات المباحث الفقهية الفريدة لوزارات و مؤسسات الدولة الإسلامية و للعالم الإسلامي ككل كمناهج لإدارة المجتمع الإسلامي.
كما بدأت تلك الدائرة المعرفية الواسعة من إصدار مجلّتين بعنوان؛
[فقه أهل البيت(ع)] باللغتين؛ الفارسية و العربية، و كذلك؛
[المنهاج].

و تهتمّ المجلّتين بجميع الأمور المستحدثة و المتعلقة بشؤون الدولة و الأمة الإسلامية.
كما تمّ تعيين السيد الهاشمي الشاهرودي رئيساً لهيئة القضاء الأعلى في الدولة الإسلامية، طبقاً للمادة 157 من دستور الجمهورية الإسلامية بأمر من قائد المسلمين السيد الخامنئي على مدى عشر سنوات، حيث ذيل الأمر الصادر من قبل القائد بقوله:

[أنه من نعم الله الكبرى علينا أن يتصدى شخصية علمية مجتهدة و عالمة بأمور الزمان و المكان لهذا المنصب الحساس].

المسؤوليات العلمية للسيد محمود الشاهرودي (دام ظله).
منذ بداية دخوله للجمهورية الإسلامية بدأ بتدريس البحث الخارج، حيث إستمر بذلك على مدى ربع قرن، و كان في آلائه يتحمل بالإضافة لذلك مسؤوليات اخرى منها:

- عضو مجلس الخبراء.
- عضو مجمع تشخيص مصالح البلاد العليا.
- نائب رئيس جمعية أساتذة الحوزة العلمية في قم.
- عضو مجلس شورى الفقهاء في الدولة الإسلامية.
- رئيس سابق لمجلس القضاء الأعلى في الدولة الإسلامية.

أهم مؤلفات آية الله الهاشمي الشاهرودي:

- بحوث في علم الأصول (سبعة مجلدات) و هي الأصول المتعلقة بالبحث الخارج و التي قررها السيد الشهيد الفيلسوف محمد باقر الصدر (قدس).
- كتاب الخمس: و هي تقارير بحوث الخارج التي كان يلقيها على طلابه في المدرسة الفيضية في قم المقدسة (مجلدين).
- قاعدة الفراغ و التجاوز: تقارير الفقه لطلاب البحث الخارج
- قرآآت فقهية معاصرة (مجلدين).
- الأجاراة: (مجلدين).
- أضواء و آراء (3 مجلدات).
- منهاج الصالحين (مجلدين).
- مناسك الحج، و هو كتاب يحوي تعليقات السيد الهاشمي على فتاوى الإمام الخميني (قدس).
- مناسك الحج، و تحوي الفتاوى الخاصة المتعلقة بالسيد الهاشمي الشاهرودي.
- ألتفسير الموضوعي لنهج البلاغة.
- تفسير آية المودة.
- الحكومة الإسلامية.
- الإسلام.
- أصوم تربية و هداية.
- الإمام علي: عطاء حضاري متواصل.
- مقالات علمية مختلفة نشرت في المجلة الأختصاصية لأهل البيت (ع).
- النظرية الكونية.
- مصدر التشريع و نظام الحكم في الإسلام.
- محاضرات في الثورة الحسينية.
- مجموعة ألبينات (خمسة مجلدات) نشرت في صحيفة العدالة.
- الحدود و الديات.
- نقد فلسفة الحقوق.
- الاقتصاد الإسلامي.
- شرح كتاب المضاربة، المزارعة، المسافات، الشراكة، بحوث من العروة الوثقى.
- ألبيع.
- الأحكام العامة للعقود و المعاملات.
- تعارض الأدلة الشرعية.
- مجموعة من الكتيبات أمتوسطة في مجال العقائد و المفاهيم الإسلامية تحت عنوان (طريق الهدى)، كانت تلقى بشكل محاضرات في المناسبات المختلفة.

(1) يقول ألقه الفيلسوف محمد باقر الصدر (قدس) أيضاً: [إن إقامة الدولة الإسلامية ليست ضرورة شرعية فحسب .. بل هي إضافة إلى ذلك ضرورة حضارية، لأنها المنهج الوحيد الذي يُمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم و الأرتفاع به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الأنسانية لأنقاذه مما يُعانيه من ألوان التثنت و التبعية و الاستغلال]، لنفاصيل أكثر، راجع؛ منابع القدرة في الدولة الإسلامية، ص5.

و يستند الأمام على الأدلة القرآنية بجانب الروايات العديدة المتواترة على ولاية الفقيه، حيث يقول: صنف القرآن الكريم الشهداء – القادة – إلى ثلاث أصناف في الآية التالية:

إننا أنزلنا التوراة فيها هدى و نور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا و الرّبانيّون و الأحبار..."(المائدة:44). و من هنا أمكن القول: بأنّ خطّ " الشهادة(يقصد خط الشهادة على الناس و قيادتهم) يتمثّل: أوّلاً: بالأنبياء.

ثانياً: بالأئمة الذين يُعدّون إمتداداً رشيداً للنبي و الأمام في خط الشهادة، للمزيد، راجع؛
الصدر، محمد باقر (1979م). خلافة الانسان و شهادة الأنبياء – سلسلة الاسلام يقود الحياة(4)، دار التعارف للمطبوعات بيروت – شارع سوريا، ص11، ط2.

ثالثاً: بالمرجعية التي تعدّ إمتداداً رشيداً للنبي و الأمام في خط الشهادة، للمزيد، راجع؛
الصدر، محمد باقر (1979م). خلافة الانسان و شهادة الأنبياء – سلسلة الاسلام يقود الحياة(4)، دار التعارف للمطبوعات بيروت، ص21 و 22، ط2.
(2) يعتقد الأمام السيستاني بإقامة الدولة الاسلامية كونها فرض على الفقيه العادل القادر على ذلك لو تهيأت الفرصة و الظروف المناسبة لإقامتها. فيدونها تضيق الصلاة و الصوم و التوحيد و المعروف و الحقوق. و لم يختلف في ذلك أي فقيه مخلص واع لحقيقة و روح الاسلام سواء أ من المتقدمين او المتأخرين، ربما كان الخلاف في بعض الأحاد – و هي إستثنائات – في مساحة و مستوى ولاية الفقيه في الأمة، و لم يختلفوا في أصل إقامتها كنظام للحكم.

(3) كتبت هذا البحث قبل 20 عاماً، و لهذا قدمت السيد الفقيه محمود الهاشمي كمثال و ممثل عن الصدر الأول لقيادة العراق، لكنه توفي للأسف قبل عامين رحمه الله عليه.

(4) لقد وصل الأنفصال الرّوحي بين سواد الشيعة و تلك المرجعية ذروتها حين داسّت على كرامة الفقراء و طارت فوق جراحهم النازفة إلى لندن. بينما كان العراقيون يئنون من وطأة الفقر و الحرمان و الأمراض و الأحتلال و القصف عام 2004م حيث إستقلت تلك المرجعية طائرة خاصة إلى لندن و هي تتفرج من فوق على المأساة الحقيقية التي حلّت بالعراقيين، و لا أدري كيف يمكن وصف هكذا مرجعية بالدينية وهي تصرف مئات الآلاف من الدولارات على و عكة صحية كان يمكن علاجها في أي مستشفى في الدول الاسلامية المجاورة كإيران بل حتى في العراق نفسه، بينما الأمام الخميني الذي كان يمتلك إمبراطورية عظيمة و أشرف على الموت و لم يفعل ذلك، كل ما فعله الفريق الطبي الاسلامي المعالج له في وقتها أثناء مرضه هو دعوة طبيب فرنسي لإيران و بدون علم الأمام الراحل الذي كان في غيبوبة في حينها للتأكد من النتائج التي توصل إليها الفريق الطبي الاسلامي لا أكثر!
(5) يقول الأمام الفيلسوف محمد باقر الصدر في وصفه للسيد محمود الهاشمي قوله: [أسأل الله تعالى أن يحفظه ذخراً للشريعة و الاسلام]. و في وصف آخر له قال أستاذه الأمام الصدر الأول: [إنّ إبنني العلامة السيد حجة الاسلام و المسلمين السيد محمود الهاشمي دامت بركاته قد قضى معظم عمره في تحصيل علوم الفقه و الاصول و العلوم الشرعية، و إن الله تعالى أيّده و وقّعه حتّى نال درجة الأجتهد بإقتدار، و اليوم يعتبر من المجتهدين الذين يعقد المسلمون عليه الأمل][تصريح الأمام الفيلسوف الصدر بتاريخ 27 ربيع الأول عام1399هـ].

السياسة و الأخلاق .. مَنْ يحكم مَنْ؟! القسم السادس الأسلام كنظام حكم للدولة:

حين يفقد المجتمع – أي مجتمع – الحرية، بسبب سياسة القهر و الفساد و الاستبداد من قبل المُتسلّطين تتعرّض المنظومة الأخلاقية – الروحية بشكلٍ طبيعيّ إلى التبدد و التغيير و يتوقف الأبداع و الإنتاج و يموت الوعي لأنّ جلّ همّ المواطن بتلك الأجواء ينحصر في الحصول على لقمة العيش و الحاجات الطبيعية بكل وسيلة ممكنة، كالتسكن و الغذاء و الامكانيات الأخرى، و من الطبيعيّ أن تتعرض كرامته للأهانة على يد المحتكرين للسلطة و أموال و الامكانيات الذين تجردوا عن القيم الأخلاقية و المثل و التواضع و المحبة التي يأمر بها الذين وحده فسببوا تلك الأوضاع، و قد تصل الأمور مع هكذا وضع إلى حدّ يصعب معه حتى الحصول على لقمة الخبز إلا ببيع المواطن لكرامته، خصوصاً في بلادنا و حتّى الدول الغربية التي يميل فيها القانون عادةً لمصلحة الأغنياء و أصحاب البنوك و الشركات التي لها الحقّ حتى في وضع القوانين الخاصة بهم لضمان مصالحهم و من دون مراعاة حقوق العاملين لتتعرض المنظومة الأخلاقية كلّها للتغيير و التبدل و المسخ، و هذا ما حصل في كل دول العالم تقريباً و بوضوح!

و بناءً على تلك القاعدة و التي تُبين منشأ الفساد و الانحراف في المجتمع الأنسانيّ و الذي سببه فصل السياسيين للذين عن وقائع الحياة و ماهية القوانين الوضعية .. بناءً على هذا؛ نصل إلى نتيجة هامة حريّ بكل عامل و مثقف و إعلامي في مجال السياسة و الإدارة و الحكم و بكل مفكر و أكاديمي؛ التأمّل فيها و إدراك أبعادها، بخصوص تحكيم مبادئ السماء في سنّ الشرائع و القوانين، و بغير ذلك فإنّ المآسي و الحروب و الظلم ستستمر و ستكبر الفجوة بين الغني و الفقير حتّى يعمّ الفساد في كلّ الأرض و على كل صعيد!

المطلوب بشكل أوضح هو (الوقاية خير من العلاج) أي تشريع ما من شأنه منع وقوع الحوادث و الكوارث: و ذلك عبر تحليل مبادئ الأسلام و فلسفة الأحكام و غاياتها لاستنباط القوانين العادلة منها كدستور، و عدم التوقف كما هو حال معظم – إن لم نقل كل – المسلمين و علمائهم، على شكليات الأحكام و ظواهرها و التي تُبين في أفضل الحالات بعداً واحداً من أحكام الرسالة الأسلامية .. هذا النهج الذي استمرّ عليه المرجعية الدينية التقليدية و لقرون طويلة تصل لأكثر من عشرة قرون، حتّى نأث بنفسها جانباً بعد ما تركت الأمة تتلوّى في الأمها و مآسيها و جراحها على أيدي الطغاة و طلاب الدنيا من آحاكمين و السياسيين و الأحزاب!

و لأجل تطبيق مبادئ الأسلام التي تنتهي بالعدالة و الأنصاف و الرحمة و التواضع و حب الخير و محبة الناس و مشاركتهم في كلّ شيء و ضمان كرامتهم و كما بيّنا؛ يتطلب منّا الأيمان بولاية الفقيه المتصدي لأمر الأسلام و المسلمين، تلك الولاية التي همّها الأول و الأخير نشر العدالة و المساواة و الحرية و الرفاه بين أبناء المجتمع! لكونها هي الولاية الأمانة على شرع الله لتحقيق مبادئ الأسلام في هذا العصر من خلال الدولة (الجمهورية) الأسلامية، لكون الولي الفقيه فقه جميع أحكام الأسلام و يُريد تطبيقها من خلال المؤسسات و الوزارات الرسمية المنظمة الكفوءة، هذا بجانب وجود ممثل عن الولي الفقيه في تلك المؤسسات و الوزارات للأشراف المباشر على سير القرارات و تنفيذها.

لعلّ البعض يتساءل لماذا كلمة "الجمهورية" سبقت "الأسلامية"؟ و هل يُجيز الأسلام كمنظومة متحركة و متجدّدة بذلك؟ أو أساساً؛ هل طابع الجماهيرية المسلمة يعني خروجاً عن أحكامية الأسلامية أم بالعكس دعماً لتلك الأحكامية؟ و الجواب: هو لا فرق بين مسمى الدولة الأسلامية أو الجمهورية الأسلامية، و الأهمّ من ذلك هو ملاحظة مدى تطبيق أحكام الأسلام من خلالها و هوية المتصدين فيها و مستوى معيشتهم و ظاهراً و دخلهم السنوي، أما بشأن المصطلحات فإننا نعرف بأن كلمة "الجمهورية" هي نسبة للجمهور و تجمهر (I) – أي إجتماع القوم – أو الناس المتواجدين في مكان مُعيّن من الأرض، و الجمهورية ضدّ الحكم الملكي أو الوراثي أو ولاية العهد، و تعني جمهور (الناس) أو الشعب الذي ينتمي إلى بلد أو أرض مُعيّنة تربطهم معاً روابط إجتماعية و دينية و تاريخية مُشتركة، و لكن دولة الجماهير عندما تُقَدِّم بصفة رئيسية معيّنة فإنها تُعبّر عن هويتهم الأساسية البارزة من بين جميع الأنتمات و الصّفات الأخرى التي يتّصف بها شعباً من الشعوب؛ كالقومية و العرقية و الوطنية و المناطقية، و من هنا نرى إن قوى الاستكبار العالمي حاولت أن تُضفي صفة الديمقراطية على الأقل بجانب الجمهورية الأسلامية بعيد إنتصار الثورة الأسلامية كتجربة جديدة و جهّزت لذلك الكثير من الأموال و الامكانيات، لذلك اضطّر قائد الثورة و وليّ أمر المسلمين إجراء إستفتاء شعبيّ أساسي من الجماهير لتحديد هوية الثورة و الدولة و من البداية، و كان الخيار واضحاً بين ["نعم" و "لا" للجمهورية الأسلامية]، و لم يكن ذلك الاستفتاء إلا

بسبب ضغوط القوى و التيارات التي إرتبطت بالمستكبرين الذين كانوا يأملون تغيير مسار تلك الثورة و عنوانها بعد أن عجزوا على إجهاضها و دحرها!

لقد كان التصويت على الهوية الإسلامية الأيرانية الجديدة بعد إنتصار الثورة بدل الأيمراطورية و الملكية و الصقوية كنموذج؛ مرحلة مصيرية و منعطفاً هاماً في مسيرة الشعب الأيراني المسلم، حيث أصدر المجلس القيادي للثورة بأمر من الأمام الخميني(قدس) و رقة إنتخابية تحتوي على مُربعين:
الأول: (نعم للجمهورية الإسلامية) باللون الأخضر.
الثاني: (لا للجمهورية الإسلامية) باللون الأحمر.

و كان التصويت سرّياً لكل من بلغ سن السادسة عشر، حيث بيّنت نتائج التصويت، إبداء الناس برأيهم لصالح الإسلام بنسبة الغالبية العظمى! و قد رفض زعيم المسلمين آية الله العظمى الخميني(قدس) رأي المهندس مهدي بازركان(2) و مؤيديه حول إضافة كلمة الديمقراطية(الثوري) إلى عنوان "الجمهورية الإسلامية" مُستدلاً برأيه على عدم صلاح و جواز فرض الآراء على الناس بحصرهم و توجيههم من خلال خيارين فقط هما (نعم) و (لا)! بل لا بُدّ - حسب رأي تيار بازركان - من فسح المجال أمام الناس ليختاروا ما يريدون خصوصاً في المستقبل الذي سيختلف وضعه كثيراً عما نحن عليه الآن.

لكن الأمام الخميني رَفَضَ هذا الرأي خصوصاً كلمة الديمقراطية(الثوري) مُبنيّاً؛ بأنّ الديمقراطية و الليبرالية و الوطنية و ما شاكلها، لا تُمثل حقيقة الإسلام المُحمدي الأصيل - إشارة إلى إسلام رسول الله و أهل بيته - و إنّ الديمقراطية هي علامة الغرب البارزة من أجل نفوذهم و سيطرة شركاتهم علينا عبر عولمتهم و عجهيتهم، و خيارنا الوحيد هو "الجمهورية الإسلامية" أو "الدولة الإسلامية" لا أكثر و لا أقل(3). و ما إجراء الأنتخابات الشرعية في أوقاتها سوى مظاهرة شعبية أمام العالم كدعم لحركة و هوية الثورة و قيادتها .. كي لا يتهموا ولاية آلفقيه بثهم رخيصة، أو يستغلوا الموقف للتصيد في الماء العكر.

كما بيّن الأمام الذي عاش كفقراء الأمة متخلّقاً باخلاق الرسول(ص) و وصيه الأمام علي(ع) حيث لم يترك شيئاً بعد وفاته لعائلته سوى البيت القديم الذي ورثه و أخوته من أبيه رغم إمتلاكه لأيمراطورية عظيمة كإيران؛ لتبقى كبيان صارخ تلك العلاقة الروحية و المصيرية بين الأمة و القيادة الإسلامية، حيث بيّن ذلك في خطاب له عام 1979م غُيب إنتصار الثورة الإسلامية على الشّاه المُقبور، و هو يَرغِب الشعب الأيراني المسلم من أجل التصويت للجمهورية الإسلامية بالقول: [أيها الشعب الأيراني المسلم؛ أنتم أحرار في إنتخابكم لنوع الحكومة، و بإمكانكم أن تنتخبوا ما تشاؤون من الأنظمة و الحكومات، لكنني أصوت لصالح حكومة الإسلام، ففيه خلاصنا من الظلم و التبعية، و به تتحقّق سعادتنا و مُستقبلنا](4).

و جاءت نتائج التصويت لصالح الإسلام بالغالبية العظمى 93%، حيث لعب الأمام الخميني دوراً قيادياً بارزاً في إنجاح الثورة الإسلامية و صمودها بوجه المخططات الاستكبارية التي حاولت المستحيل لتحريف مسارها، مُستخدمة كل وسائلها العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الأمنية؛ ابتداءً بشنّ الحروب العسكرية .. كالحرب العراقية - الأيرانية، و السياسية .. عبر دعم أوجوه و الحركات الليبرالية و العلمانية بقيادة التيارات و التنظيمات المختلفة كمنظمة مجاهدي خلق و الشخصيات السياسية الليبرالية كبنّي صدر و قطب زادة و قبلهما شاهيور بختيار، و عبر الضغوط الاقتصادية .. كالحصار الاقتصادي و العلمي عبر منع تخصيب اليورانيوم و الأبحاث الذرية و الفضائية و إغتيال علماءها الأكاديميون، لكن جميعها فشلت تاركة ورائها جروحاً دامية، و لولا الأمداد الغيبي و صمود الشعب الأيراني و قيادته الرّبانية المتمثلة بولاية آلفقيه التي تُمثل حكومة الله على الناس .. كلّ الناس، لما كانت الثورة الإسلامية باقية إلى اليوم!

و ما زالت المواجهات الاستكبارية العالمية و الدولية ضد هذه الثورة مستمرة على كلّ صعيد، لمحاصرتها و منع إنتشارها، و لا تقتصر تلك المواجهة على الصعيد السياسي و الإعلامي، بل المواجهة شاملة، و تُكلّف الجمهورية الإسلامية في كلّ مرّة .. الكثير من الأموال و الأرواح و الطاقات و هي وحدها في ساحة الصراع، فكلّما أرادت أن تبدأ بمشروع - أي مشروع - على صعيد مُعيّن - بعد إعداد و إستكمال مخططاته و مُقدّماته .. يخلق الأعداء الكثير من الصعوبات أمامهم فجأة في محاولة لعرقلة ذلك البرنامج بدعم و تخطيط من الغرب و أدنابهم من حكومات المنطقة و الطابور الخامس.

فليس سهلاً على الدولة الإسلامية الوحيدة في الميدان و بقدراتها الذاتية البسيطة قياساً مع الغرب و توابعها في أكثر من 230 دولة؛ أن تواجه كلّ تلك المخططات الشّيطانية، لولا تسديد الأمام الحجة(عج) بإذن من الله تعالى .. فالأقمار الصناعية

التي صنعتها إيران و أطلقتها في الفضاء .. و تخصيبيها لليورانيوم و المفاعلات النووية .. و تصنيع الطائرات و السيارات و الصواريخ و الأعمار و غيرها .. كل ذلك ما كانت لتكون- لولا الأمداد الغيبي الألهي و حكمة و تقوى و إستقامة قائدها المُسدّد بالله و بموآزرّة الشّعب الأيراني المُسلم الذي ما بخلّ بعبطانه في طريق الله يوماً تحت قيادة الدولة الإسلاميّة .. بألمال و الرّوح و الفكر و الأبداع, و لكن ما زال أمامهم الكثير لتحقيق الأهداف الكبرى, فعلى الرّغم من كلّ الحروب و المعاكسات الشّيطانيّة ضدّها و قصر عمرها الزّمني و مُحاصرتها من قبل الغرب و الشرق .. لكنّها حقّقت ما لم تتمكّن أيّة حكومة أخرى - ليس في العالم الإسلاميّ فحسب بل في كثير من دول العالم من تحقيقها, حتّى من الدّول الغربيّة التي تنعمت بالأمن و الأستقرار و الأدع على مدى أكثر من ثلاثة قرون - منذ عهد الرّينوسانس(النهضة الأوربيّة), و يمكننا القول بأن ما قطعه الغرب و توصل إليه في مضمار التطور المدني و التكنولوجي بعد ثلاثة قرون؛ قد قطعه إيران خلال ثلاثين عاماً فقط, و لك أن تتعرّف على هذا السر العظيم في هذه المفارقة!

أنّ السّر يكمن في أن قيادة الثورة الإسلاميّة قيادة ربّانية تحلّت بالأخلاق الفاضلة, و إن رواتب المسؤولين في الدولة كاعضاء مجلس الشورى لا تتعدى رواتب الموظفين العاديين في معظم دوائر و قطاعات الدولة, و لعل رواتب بعض الفنيين أكثر من رواتب أعضاء الحكومة و البرلمان.

أما أسباب تأخّر المسلمين في الدّول الأخرى فهي كثيرة؛ نُضيف لما أشرنا في مُقدّمة هذا البحث التالي:

- تسلّط الأستعمار الذي روج للديمقراطية و العولمة و الميوعة و نصّب علينا حكوماتٍ وضعيّة و أحزاب قوميّة و وطنيّة ظالمة همّها؛ نهب خيرات أوطاننا و تقسيمها مع المستعمرين و حرمان أكثرية الأمة منها.

- محاربة ولاية و فكر أهل البيت الكرام الذي يُمثله اليوم المرجعيّة الدينيّة بقيادة وليّ الفقيه .. كنيابة عامّة لأمام العصر و الزّمان (عج) و المُمتدّة من ولاية الأنمة الأطهار و الرّسول(ص) التي هي ولاية الله تعالى, و قد لعب و يلعب الوهابيون دوراً مباشراً في ذلك عبر تكفير المسلمين, و إشاعة الأرهاب و المؤامرات و تأجيج نار الطائفية بين مذاهب المسلمين.

- الحروب الداخليّة و الأقليميّة و الشبه عالميّة التي أنهكت قوتها و إستنزفت إمكانيّتها, ممّا مهّد السبيل للغرب كي يستعمر بلداننا مع (الأمتان و الشكر!).

- تدنيّ المستوى الفكري و الثقافي و العلمي في الأمة, لتدنيّ مستوى الجامعات و المعاهد العلميّة و خطّها الفكري بسبب التّعاطي الخاطي مع المبادئ و الأهداف من كسب العلوم و الغاية منها لدى النخب الأكاديميّة, و علاقة إختصاص معيّن مع الأختصاصات الأخرى و كفيّتها من جانب آخر, و إنشغال العموم بالكسب و تأمين لقمة المعيشة التي لم تُعد سهلةً أماناً بسبب الأختلاسات و التزوير, ممّا أفقّد المواطنين التمتع بالهدوء و الراحة و الكفاف و الكرامة و بالتالي صعوبة التفرغ لكسب العلوم و المعارف و التأمّل في الوجود و الأفاق, و التي بها تتحقّق كلّ الخير و التقدّم و الأزدهار.

- إستغلال الحكومات في دولنا للشعوب المقهورة بهدر و سرقة حقوقها من أجل مصالحها و مصالح الدّول المهيمنة عليها, ممّا يجبر المواطن العادي على العمل المضاعف لتأمين مُتطلّبات المعيشة, ففقد الشعب بسبب ذلك؛ الأمان و الراحة و الفرصة و الثقة بالقائمين على حكوماتهم .. و لذلك إنعدم التفكير و الأبداع و التقدّم!

- فقدان الأمن و الحرّية و الكرامة التي معها يفقد الإنسان أقدرة على التأمّل و البحت و التعاون من أجل الأبداع و الأبتكار و العمل المخلص الدؤوب, و بالمقابل إنتشار الظلم و الدكتاتورية في جميع مرافق المجتمع, إبتداءً بالبيت ثم المدرسة ثم العشيّة ثم الدائرة و حتى رئاسة الحكومة!

- النّقل الأعمى للتكنولوجيا من الغرب, من دون معرفة أوليات و أسس تلك التكنولوجيا, ممّا أدّى إلى إبقاء التبعيّة و الأعتماذ على الغرب في كلّ صغيرة و كبيرة في تلك التكنولوجيا المستوردة, و عدم الأعتماذ على النفس و على الأمكانات و الطاقات الذاتيّة .. ممّا أفقّدت شعوبنا فرصة التطور و التقدّم الحقيقي.

و لولا ثروة النفط التي يعتاش عليها الجميع , لكان حال دولنا أسوأ بكثير من حال عموم الشعب الهندي و ألباكستاني و الشعوب الأفريقيّة المغلوبة على أمرها!

و بالنظر للأسباب و العلل الآتفة .. علينا أن نُفكّر و نتأمّل بجدّ بمصيرنا و مصير أبنائنا و الأجيال القادمة فيما لو نصّبنا أنفسنا بعد أربعة عقود من الآن و نحن على هذا الحال يتحكم فينا آسياسيون الذين لا يراعون و لا يؤمنون بحقيقة الإسلام و أحكامه على الرّغم من أن بعضهم يدعي الدين و الدعوة له!؟

و لا مُستقبل لنا ؛ لا في الدنيا و لا في الآخرة إلاّ مع الإسلام المُحمّدي الأصيل بقيادة أولي الفقيه, و لا حول و لا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم.

ألفيلسوف الكونيّ

- (1) المنجد في اللغة و الأعلام, دار المشرق بيروت, ص102, ط26.
- (2) يعتبر المهندس مهدي بازركان أحد أهم الشخصيات البارزة التي قادت حركة المعارضة ضد الشاه منذ خمسينيات القرن الماضي, فقد أسس "حركة تحرير إيران", و كانت أول حركة شيعية في العالم الإسلامي بعد الحركات الثورية المسلحة التي انبثقت بقيادة المجاهدين و العلماء كالميرزا كوجك خان, ثم حركة السيد نواب صفوي و غيرها, و بسبب ابتعاد المهندس بازركان و أقرانه عن مسار ولاية الفقيه لذلك لم يتركوا أثراً كبيراً في مسار الثورة الإسلامية, سوى تسلمه لرئاسة أول حكومة إسلامية مؤقتة بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979م.
- (3) المصدر:

<http://www.khabaronline.ir/news-139972.aspx>

(4) نفس المصدر السابق.

السياسة و الأخلاق؛ مَنْ يَحْكُمُ مَنْ؟ القسم السابع و الأخير. نظريات العلاقة بين السياسة و الأخلاق

بعد ستّة مقالات عن (جدلية وحيثيات السياسة و الأخلاق) و أسباب محننا, وردتني إستفسارات عديدة من بعض الدعاة و المتابعين للموضوع تركّزت حول مدى جدية علاقة الإسلاميين السياسيين كحزب الدعوة بفسلفة الأخلاق و دورها في عملية التغيير و البناء في "مرحلة إستلام السلطة" و غيرها من المداخلات التي أظهرت جلياً غياب الفكر الإسلاميّ الأصيل في العراق و سطحية النظرة العقيدية عند الدعاة و الحركيين لفقدان دور و مكانة الأخلاق العملية في البناء و التنمية في العراق الجديد لتحقيق الدولة العادلة و المجتمع الإسلاميّ الأزاهر, و عدم إنتباه البعض لأهمية ذلك, بل و إقصانهم لها جهلاً أو تجاهلاً بسبب الغرور و الشّهوات و النفس بدل قانون الله و ضمور الوعي بالنسبة لدور و وجود الأخلاق في سلم التنمية الإسلامية و البناء الحضاريّ للأمة و البشرية, وأن أكثرهم على ما يبدو؛ إختلطت عليه الغاية من إعمال الأخلاق و دورها في التنمية على كل صعيد لسعادة المجتمع؛

- فهل هي لبناء الدولة و إستلام الحكم ونهب أخيرات و التسلط على الناس عبر التحالفات و التّجاذبات بإعتبار الغاية؛(مناصب و رواتب و شهوات) تُبَرّر الوسيلة؛(الكذب و السرقة و الاستغلال و التكبر) مُعلّنين ذلك أفساد بإعمال نظرية "التزام" الأصولية(1) بالنسبة للمتأسلمين ونظرية "ميكافيللي" للمغربيين(2) العلمانيين؛ و التي أجازت للطرفين نهب الأموال بإعتبارها مجهولة المالك, بينما المرجعية ردت عليهم بوضوح وفتدت مدعاهم!

- أم هي لبناء ورفاه الأمة على أساس شرعي و إنسانيّ عادل تتحكّم بأوضاعها مكارم الأخلاق طبقاً لمنهج الإسلام؛

هذا بجانب غياب الآليات الشرعية و العملية - الشخصية منها و التنظيمية و الاجتماعية - لتحقيق محاسن الأخلاق و التواضع الذي يعتبر مقدمة للمحبة و لمكارم الأخلاق لنيل السعادة في الدارين!

و قد شغل هذا الأمر عقول الإسلاميين السياسيين المخلصين قبل و بعد سقوط ألبعث الجاهلي حين إستلموا أو كادوا - ألحكم في العراق الجديد و شابهها الكثير من الأهمال بقصد أو بغير قصد, و أما غيرهم فقد بدى عليهم غياب هذه الحلقة تماماً في مسارهم و تعاملهم حتى تحوّلت السياسة عندهم إلى مهنة للمتاجرة للحصول على المناصب و الامتيازات بكلّ الوسائل و الأساليب اللاأخلاقية الممكنة!

الذي أوقع الكثير من إخواننا بوضوح في دوائر ~ لذلك ستركز الكلام في نهاية هذا الموضوع الأهمّ على الإشكالات الأساسية الشبهات و الحرام و يتلخّص ابتداءً علّة العلل ب: إنقطاع حبل الولاية في مسيرة و شخصية الداعي للإسلام و في عموم الأوساط و المستويات ضمن ما أسموه بالعملية السياسية, و رأيت لزاماً عليّ أن أتوسع أكثر في هذا البيان لتكون بمثابة المؤشر لعملية إنتخاب المرشح الأصح(3) على الأقل في الدورات الانتخابية و الرئاسية القادمة لتلافي الأخطاء و التّجاوزات و المظالم التي وقعت و التي تقع بسبب سوء الانتخاب و عدم الدقة في تحديد الأتقى و الأنسب لغياب الموازين الصحيحة في عقول المسلمين و العراقيين على الرّغم من إتباع الغالبية العظمى منهم للمرجعية الدينية في النّجف المعروفة بدقتها في مراعاة حقوق الناس.

أربعة نظريات تُحدّد العلاقة بين السياسة و الأخلاق(4):

1. نظرية فصل الأخلاق عن السياسة. وهذا ما حدث في الأنظمة الغربية و نتائجها واضحة قد فصلنا الكلام فيها!
2. نظرية خضوع الأخلاق للسياسة. وهذا ما مطبق اليوم في كل الأنظمة فإزداد الفقر و الحرب و العنف و الخصاص.
3. نظرية تساوي الأخلاق مع السياسة. وبها لا تتقدم الحكومة بشكل طبيعي, وتتعاظم مشاكلها و تنقل نتائجها!
4. نظرية وحدة السياسة و الأخلاق؛ و هذا ما طبقه الإمام عليّ الذي كان راتبه كراتب الفقير رغم رئاسته للدولة!

وفيما يلي نبحت إجمالاً النّظريات الأربعة:

1. نظرية فصل الأخلاق عن السياسة:

الدّعوى الأساسية في هذه النّظرية تنحصر في وجوب فصل كلّ ما يتعلّق بمحاسن الأخلاق و مكارمه عن كلّ ما يتعلّق بالقضايا السياسية, فألقوا بالأخلاق في هذه المدرسة تتضارب مع المستلزمات السياسية على أساس الواقع الذي يرسم

ملاحظة المنافع و المصالح التي تُحدّد نوع الموقف السياسي الذي يهدف إلى تحقيق مصالح الحاكمين و مُنظريهم التابعين لثوابت الأقتصادية العالمية بالدرجة الأولى و من بعدهم أحزابهم و مُقربيههم بالدرجة الثانية، ثم عموم الشعب الذي يبقى عادة رهين تلك المصالح و المُخططات!

و على أساس هذا التعريف الذي يُسمّى بـ"الواقعية السياسية" و بالنظر لدور المؤثر الأخلاقيّ في تحديد النهج السياسي؛ فإن سقوط الأخلاق في هذا الوسط أمرٌ حتمي في سلوك السياسيين و تعاملهم .. تلك الأخلاق التي فصلناها في حلقاتٍ سابقة و التي تتعكس مع نظرية "الواقعية السياسية" لكون ماهية الأخلاق و المبادئ الإنسانية في الإسلام تتطلب منا في كثير من الأحيان أن نكون حتى ضد أنفسنا حين إحقاق الحقّ و العدل و المساواة وأن لا نقل إلا الحقّ أثناء تعاملنا مع الرعية خصوصاً في مسألة الأموال و الموارد الاقتصادية و الحقوق.

إنّ الأخلاق تمنعنا من التعامل مع الإنسان و كأنه تابعٌ ذليلٌ وآله صمّاء لأستغلاله و إستحماره، و علينا أن نستقيم مع العدل مهما كانت النتائج وأن لا نكذب و نرور و نخادع الناس أو نخفي الحقائق عنهم، و من هنا يتحدّد الخط الفاصل بين العلماني و الإسلامي!

إنّ الحال الذي نشاهده في عالم السياسة اليوم هو العكس تماماً، فقد غسل السياسيون أيديهم من كلّ ما هو أخلاقيّ بحيث بات أي عمل سياسيّ مُتزامناً مع مُعادة كلّ ما هو أخلاقيّ .. بل و دحر القيم و الأسس الأخلاقية عمداً، حتى أشيع بين الناس بما فيهم المُتفقون و كسنة رانجة؛ بأنّ أي عملٍ سياسيّ لا يمكن إلا على أيدي الجناة الذين تلطّخت أيديهم بحقوق ودماء الأبرياء و الظلم و الكسب الحرام على كلّ صعيد!

يذكر أنّ تعبير الأيدي المُلطّخة ذكره لأول مرّة "جان بول سارتر" في مسرحيته المعروفة، و من الجدير ذكره أنّ الكتب السماوية قد وضحت ذلك ببيانات مُحكمة و واضحة؛ فالأنجيل إستخدم هذا التعبير بالقول:
[الأيدي المُلطّخة بالشرّ]، و كذا في مزامير داوود، حيث أوصى النبيّ داوود(ع) في تلك الآية؛ [ابدأ و لا تتوكّل على رواس]!
في إشارة إلى عدم الأطمئنان للسياسيين و الحاكمين و أصحاب المال!
الوحيد الذي يُمكننا الأعتداع عليه هو الملتزم بالأخلاق عملياً و أصلها مقدار الراتب الذي يتقاضاه، فالسياسيون عطاشي لسفك الدماء و أكل حقوق الناس و أكيد بعضهم بالبعض الآخر لإصطياد فرائسهم في الماء العكر .. الرؤساء يتأمرون و القضاة يرتشون و الوزراء يخونون و هكذا!

أما القرآن الكريم فقد تعدّى الكتب السماوية و بيّن هو الآخر و بوضوح؛ وجوب مُحاربة المُفسدين و نعت الذين لا يعملون على إقامة العدل و القسط بين الناس بأسوء الصفات كالكافرين و الظالمين!

و يكاد التّوحيد – أي الخضوع لله فقط و العمل بموجب تعاليمه - أن يكون هو المحور الأساسيّ في معظم .. إنّ لم أقل جميع آيات القرآن الكريم و أحاديث أهل البيت(ع)(5)، بل إعتبر الذين لا يحكمون بما أنزل الله بالكافرين و آفاسقين و الظالمين(6)، لكن مع هذا نرى المسلمون و على رأسهم المرجعية التقليدية(العرفية) لا تُعزّ أهمية لذلك و كان القرآن العظيم لا شأن له بحياة الناس و حركتهم في هذا الوجود و على أهمّ الأصدّة .. و لا أظنّ بأنّ هناك ظلماً أكبر من ذلك بحقّ الإسلام من قبل المُدعين بتمثيلهم له كنظام سماوي قرّره البارئ تعالى للإنسانية أو على الأقل لشعوبنا الإسلامية في الشرق!

كما يؤلمني ما يجري على العالم بسبب السياسة الغربية أيضاً من الجهة الأخرى و هي تُحاول فرض إرادتها بالقوة و الصواريخ و المؤامرات و قتل و تعويق شعوباً بأكملها كما حدّث في فلسطين و أفغانستان و العراق و الصومال و دول أفريقيا و غيرها(7)، بل حتى سياستها مع شعوبها داخل أوطانها .. عبر فرضهم للضرائب العالية على المواطنين و تقويضهم بملايين القوانين و السلف و الأعتبارات التي تصبّ فوائدها الكبرى في جيوب الطبقة الرأسمالية(8)، إنّ تعبير المفكر الفرنسي "سيمون دوبار" مؤشّر خطير طغى على السياسة الغربية الديمقراطية للأسف، حيث يُعبّر على أسس التربية الأخلاقية بالقول:

[على الرّغم من القصص الأخلاقية التي يتغنّى بها الصّغار؛ فإنّها فضيلة بلا أجرٍ ماديّ، القائد الحقيقيّ هو من يملك القوة و المال و المكر؛ و الأساليب الأخلاقية ما هي إلا علامات تدلّ على الضعف].

و لعلّ إعتقاد "سيمون" مُشتقّ ممّن سبقه من الفلاسفة الأوروبيين أمثال "نيتشه" و قبله بقرون أفلاطون الذين إعتبروا

الأخلاق الفاضلة سلاح الضعفاء، بينما القوة والعنف والبطش بنظرهم سلاح الأقوياء ويميلون للأصل الثاني في تحقيق المجتمع الأفضل والأمثل وكان الأرض ساحة حرب لا سلام!

إنّ موضوع فصل الأخلاق عن السياسة عند "ميكافيللي" أفيلسوف الإيطالي يأخذ أبعاداً أكبر وأكثر خطورةً من حيث يؤكد بكلّ صراحة على وجوب فصل الأخلاق عن السياسة ويعتقد بحسب ما جاء في كتابه "الأمير":
[إنّ الحاكم الذي يريد أن يحتفظ بالأخلاق وسط كل هذه الفوضى والأخلاقية فإنّ نهايته الفشل(9)، لهذا فالحاكم الذي يريد الاحتفاظ بسلطته عليه الاعتماد على آليات لا أخلاقية و عليه إن يستخدم الوسائل الغير إنسانية مع المحكومين، من هنا على الحاكم الذي يريد البقاء في الحكم عليه أن يتعلم كيف يتجنب الأخلاق و أعمال ما يمكن إعماله من أساليب الخداع والكذب في سبيل الحفاظ على المنصب]!

2. نظرية خضوع الأخلاق للسياسة:

هذا المفهوم هو نتاج النظرية الماركسية اللينينية في نظرتها لتقييم المجتمع والأخلاق والسياسية، فالتاريخ في نظر ماركس ليس إلا نتاج الصراعات الطبقيّة؛ تلك الطبقات التي تظهر بسبب تطور وسائل الإنتاج الجديدة، والتي تتزامن معها ظهور النقيض من ذات الطبقة، لتنتهي بشكل طبيعي ويحل محلها طبقة أرقى، وتكرار تلك العملية القسرية بشكل متناوب تتبعها تغييرات أخلاقية تتناسب مع كل مرحلة!

لهذا فإنّ أية طبقة تتحرك مع تطور التاريخ؛ هي حركة ثورية، أما الطبقة التي تقف أمام التطور و الإنتاج فهي طبقة رجعية و ضدّ الثورة، و كل طبقة لها ظروفها وملاساتها الخاصة التي تمثل شكل المجتمع و وضعه و مستوى الإنتاج الاقتصادي، و من هنا تعتقد الماركسية بعدم وجود المطلق في الوجود(10) و كل ما يتحرك فيه و ينتظم يتم طبقاتياً!

من أهمّ المفاهيم الأخلاقية و المياني الحضارية بحسب هذه النظرية هي "الفن" و "العلم" اللذان يُحدّدان آخر مراحل التاريخ و من خلالهما تتحدّد طرق الإنتاج العام و مالكية وسائل الإنتاج التي تنحصر بالدولة، و هذه الجدلية من خلال تناقضها تستوجب بروز طبقة جديدة باسم "البروليتاريا" أو الكادحين الذين هم أساس الإنتاج و دعامتها لكنهم لا يملكون وسائل الإنتاج، و تتم السيطرة عليها من خلال الثورة لينتقل المجتمع إلى مرحلة الاشتراكية و هي المرحلة الانتقالية التي تنتهي بالشيوعية و التي بتحقيقها ينتهي النضال الطبقي، لأنّ الأمة حينها لا تكون منقسمة إلى طبقتين .. من حيث ملكية وسائل الإنتاج و طرق الإنتاج تكون عامّة!

هذا التحول؛ من خلال النظرة التاريخية التحليلية غير قابلة للتأويل .. بل حتمية، لهذا فإنّها تكون خارج السيطرة الإنسانية و بناءً على ذلك فإنّ الأخلاق و الآداب و الحقائق؛ ما هي إلا ظواهر متفرّعة من المنافع الطبقيّة .. و من هنا فإنّ الأخلاق و الآداب الإنسانية و العدالة و غيرها، ما هي؛ إلا نتاج مجموعة المنافع الطبقيّة و التي ثبت أنها تُسخّر الناس و تُوجههم نحو العبودية، و إنّ مفهوم الأخلاق و غيرها بحسب هذه النظرية هي من المظاهر الاجتماعية التي تتبع بدون قيد أو شرط السياسة و العمل الثوري و تتمثل قيمتها و مداها من خلالها.

هذا و إنّ العمل السياسي و الثوري تتخذ قيمتها و محتواها من خلال ذلك – أي من خلال الصراع الطبقي و أساليب العمل الثوري، حيث تقترب هذه النظرية إلى مفاهيم "ميكافيللي" و "نيتشه" في النهاية!

يقول لينين بشأن الأخلاق:

[الأخلاق و المفاهيم الإنسانية التي تأتيها من الخارج لا إصالة و لا وجود و لا أهمية لها في واقعنا لأنّها تهدف إلى إستغلالنا و إستحمارنا .. المعيار هو ما نحصل عليه من خلال الصراع الطبقي للبروليتاريا]!

"لينين" كميكافيللي و كنييتشه؛ يرى وجوب الفصل بين السياسة و الأخلاق فالأخلاق – بحسب تعبيره – لها إصالة كما السياسة و كلتاها ذات منافع للأمة، و لكل منهما مداره و خصوصياته و زمانه؛
و لا يجيز "لينين" إعمال قوانين طرف على الطرف الآخر، و الأخلاق و السياسة ظاهرتان من ظواهر المجتمع لهذا لا يمكن اعتبار أية إصالة لهما في المجتمع، و أخلاق كل طبقة تعود للتاريخي الذي تمرّ به الطبقة، و من هنا يرى "لينين" بأنّ تصرفاً معيناً من قبل طبقة معينة عملاً أخلاقياً، لكنّ هذا التصرف عينه قد يكون لا أخلاقياً و لا ثورياً من قبل طبقة أخرى!

هذا التناقض الصارخ في تقارير "لينين" يتوضّح جلياً من خلال وقائع وأحداث تاريخية معروفة، فحين دحر الأمبراطور "نيكولاي الثاني" عام 1905م المظاهرات السلمية للشعب الروسي إعتبره - أي لينين - عملاً غير ثوري و ظالم، بينما قمع المظاهرات العمالية عن طريق "لينين" نفسه بعد الثورة الاشتراكية عام 1917م كان بعقيدته عملاً ثورياً و أخلاقياً و عادلاً، و طالما كان يفخر بذلك في أوساط الحزب الشيوعي!

لذلك فإنّ هذه النظرية لا ترى أي عمل ثوري معاكس للأخلاق و إنّ أي عمل يقوم به الحزب الشيوعي الذي يُمثل طبقة "البروليتاريا" هو عين الأخلاق و الأفضلية و العدالة .. ممّا يعني علناً الوقوف بوجه كلّ القيم الأخلاقية بل يُحاول تجريد المبادئ و القيم الإنسانية عن كلّ ما هو أخلاقي!

3. نظرية تساوي الأخلاق مع السياسة.

تسمح هذه النظرية من أعمال بعض القيم و المفاهيم الأخلاقية في السياسة، و يُسمّى البعض من المفكرين هذه النظرية؛ بدوي (الآليتين) كونها تُلزم السياسيين العمل ببعض المبادئ الأخلاقية في التعامل السياسي، أي تقبل جانباً من الأصول الأخلاقية في العمل السياسي و ترفض الأصول الأخرى، و على أساس هذه النظرية يُنظر للأخلاق عبر مُستويين؛ الأخلاق الفردية و الأخلاق الاجتماعية التي يُؤثر فيها الحاكمون .. رغم أنّ لكلّ منهما مشتركات مع الآخر! لكنّ ليس لزوماً أن يكون ما هو أخلاقي على المستوى الفردي أن يكون نفسه أخلاقياً على المستوى الاجتماعي، على سبيل المثال؛ التضحية الفردية إيجابية بامتياز، لكنّ التضحية من قبل الدولة لأجل حفظ النظام على حساب مصالح الآخرين منفعة رغم أنّه يتعكس مع مصالح الأمة و حقوقها، و تُعدّ مسألة أخلاقية رغم تعارضه مع مصالح الأمة.

الفرد يُمكنه أن يهدي ممتلكاته لآخر، لكنّ الدولة لا يُمكنها أن تهدي ثرواتها لدولة أخرى، من هنا يخضع الفرد للمعايير الأخلاقية المطلقة، بينما الأخلاق الاجتماعية تتبع المصالح و المنافع العامة للأمة و ليست بالضرورة أن تكون أخلاقية!

من هنا نرى أنّ السياسات المُتبعة في العالم خصوصاً الغربي و العربي لا تعتمد الأخلاق و القيم في تعاملها مع المجتمع، بل تُجيز لنفسها الكذب و السطو و الحرب و العنف و القتل و الأضرار من أجل نهب ثروات الشعوب و البلدان الأخرى التي يتصفّح الحاكمون فيها بالجهل و التبعية و الخضوع المطلق لتلك السياسات الاستكبارية بقيادة العفاريات الاقتصادية الكبرى في المنظمة الاقتصادية العالمية عبر نظام معلوماتي تحاول من خلالها السيطرة على كلّ منابع العالم من خلال إشاعة نظرية فصل الأخلاق عن السياسة بين الحكومات الخاضعة و تحديد السياسات العامة و حتى الخاصة لها في العلاقات الإدارية و الإنتاجية و المعاملات المالية، ليصبح الناس أسرى شربة ماء صحي أو لقمة عيش كريمة يطمون بها!

و عموماً ترى هذه النظرية بأنّ الأخلاق الفردية يجب أن تحكمها العواطف و المحبة و الرّحمة و الصدق، لكنّ الأمر يختلف في البعد الاجتماعي و الاقتصادي المحكوم بسياسة الدولة و خططها و مؤسساتها الضريبية .. فالأخلاق هنا تهدف تأمين حقوق و مصالح رجال السياسة و الحاكمين و من ورائهم في المنظمة الاقتصادية و تكون ذات طبيعية إنتاجية باتجاه أهدافها المعلوماتية المادية التي تريد إخضاع الدنيا لسلطانها!

في النهاية نصل إلى نتيجة في هذه النظرية مفادها أن هناك نظامين أخلاقيين مُنفصلين عن بعضهما البعض في الظاهر و يرتبطان صميمياً باتجاه تأمين منافع الحاكمين من دون أن يعلم الناس هذا السرّ بسبب التوجيهات الإعلامية المُعرضة و كثرة القوانين المدعومة بتقنيات و أساليب متطورة جداً قلّما يدرك أكثر الناس أبعادها و غاياتها!

فالإنسان كفرد يتبع نظاماً أخلاقياً يتحدّد بموجبه حرّيته و سعيه و تأثيره داخل عائلته، بينما النظام الاجتماعي يتصفّح بنظام أخلاقي آخر قد يتضارب مع الأصول الأخلاقية للطرف الآخر!

"أفلاطون" منظر أوريا الأول .. في الوقت الذي لا يُجيز الكذب للفرد .. بل و يُحدّد جزاءً لفاعله، لكنّه يُجيزه للحاكم! إذ يقول بهذا الشأن: [الكذب يكون من حقّ الحاكمين فقط حين تتطلّب مصالح الدولة ذلك، حيث يجوز التلاعب بالحقائق و التزوير و استخدام الدعايات المُعرضة لتشويه الحقيقة أمامّ الناس المحكومين أو الأعداء، و إنّ هذا الحقّ لا يشمل أفراد المجتمع!]

"راسل" و كذا "مارتن لوثر" مؤسس البروتستانتية؛ "بل تليخ"؛ "راينهود بيبور"؛ "ماكس ويبر"؛ "هانس موركنتا"، جميعاً من مؤيدي هذه النظرية.

إن "ماكس ويبر" الفيلسوف الألماني الذي عاش في القرن الماضي يُعتبر من أقوى المؤثرين في رسم السياسة الفكرية الغربية الحديثة عبر ترسيم السياسات الأساسية المعاصرة في الغرب و تواجها، حيث بين آرائه المعروفة في خطاب معروف بعنوان؛ "السياسة كمهنة" مبيناً ماهية العمل السياسي و إختلافه مع الأخلاق و السياسة الفردية تماماً. كما بين "ويبر" الفرق بين الأخلاق العامة و الأخلاق السياسية بكونهما منفصلان عن البعض بحسب نظريته قائلاً: إننا نواجه نوعين من الأخلاق، الأولى؛ عقائدية فردية، و الثانية؛ تخص المسؤولين الحكام، الأخلاق العقائدية تتبع من التعاليم الأخلاقية المطلقة للدين و بشكل خاص المسيحية، و لا تخضع لأيّة مؤثرات خارجية، فالذي يحكم به الأخلاق هو الحكم و الحّل في حياة الفرد الخاصة!

و يرى بأنّ الأساليب الأخلاقية للحكامين تتحدّد بالنظر للظروف و أوقان التي تقتضيها حادثة معينة أو ظرف خاص، و السياسي يُخطّط و يعمل بما يراه مناسباً في تلك الحالة باتجاه مصلحة الدولة و الحكامين و لا يخضع في مقرراته لأيّة مبادئ أخلاقية من حيث لا يوجد إطلاقاً أيّ مبدأ أخلاقي!

بمعنى أنّ الأخلاق السياسية تأمرنا بالعمل ضمن مقتضاه و لا شغل لنا بأيّة إنعكاسات أو ظواهر تتبعها، و لا يمكن إعمال المبادئ الأخلاقية (الدينية) في السياسة!
"ويبر" يصل إلى نتيجة نهائية مفادها؛

[لا تصالح إطلاقاً بين القيم الأخلاقية العقائدية و الأخلاق الحكومية]، ويبرّر ذلك بالقول:

[النشاط السياسي يلزمه أساليب العنف التي تُجيزها أخلاق الحكامين]، و بناءً على ذلك يوصي:

[بوجوب غسل السياسي يديه في ميدان العمل من كلّ المبادئ الأخلاقية المطلقة، و هو الشأن المناسب، من هنا ينفصل الأخلاق عن السياسة، و يجب بحث كلّ جانب من الجانبين ضمن دائرته و حدوده بمستوى واحد، و لو كان أحداً ملتزماً بالأخلاق و القيم و أمثل فعلية الأبتعاد عن السياسة و عدم التداخل فيه لتلافي تعريض الزّوج على الأخطار الناجمة من حبال السياسة و نهجها، لكونها – أي السياسة – تستلزم أحملة و الخداع و الدّجل و العنف، و علينا أنّ لا نعتبر السياسة سلوكاً غير أخلاقي أو ذو منطق جامد تحكمها قوانين الربح و الخسارة!]

4. نظرية وحدة السياسة و الأخلاق.

طبقاً لهذه النظرية؛ فإنّ الأخلاق و السياسة تهدفان معاً إلى تحقيق السعادة للإنسان، و لا يمكن أن يتناقضا مع بعضهما لإتحادهما نحو تحقيق الهدف المشترك!

و هذا الرّأي مُنقّق عليه بين كلّ العلماء المخلصين الواعيين بأنّ الإسلام هو (السياسة و السياسة هو الإسلام) إذا كان الهدف خدمة الناس، فلو كان معنى السياسة هو إصلاح أمور الناس بحسب الأصول العقلانية الصحيحة و العمل على تحقيق رفاهيتهم كما هو المعنى الصحيح للسياسة فإنّ الإسلام كلّهُ هو هذا و ليس هو غير السياسة و ليس للعلماء وظيفة غير هذه و أمّا إذا كان المقصود من السياسة معنى آخر فإنّ هذا شيء غريب عن الإسلام!

من أهمّ الوظائف الأساسية للسياسيين هو تنمية الجانب المعنوي في الأمة، و حتّهم على التعاون و الأيثار في المجال الاجتماعيّ و الأحساس بالأمم الآخرين و رعاية حقوقهم و تلك لا تعني سوى الأخلاق الفردية في المجتمع، و من الطبيعيّ بأنّ تلك الأمثل لا تتحقق إلا من خلال تمسك المسؤولين و الحكامين بذلك قبل الأمة.. بكونهم النموذج و القدوة و يمثلون رسالة الإسلام، و من هنا يجب أن تكون القواعد الأخلاقية هي الحاكمة في سلوك الحاكم و المحكوم بإسم الإسلام على حدّ سواء.

أساس هذه النظرية تؤمن بوحدة الأخلاق و تساويها مع السياسة سواءً ما كان يتعلّق بالمستوى الفرديّ أو ما يتعلّق بكلّ المنظومة الاجتماعية و السياسية و البرلمانية للنظام الحاكم!

و العكس صحيح أيضاً، بكون أيّ شيء لا أخلاقيّ للفرد هو لا أخلاقيّ للحاكم نفسه، فلو كان الكذب صفةً مذمومةً فإنّه مذمومٌ للحاكم أيضاً، و إذا كانت الأخلاق تفرض على الأفراد الصراحة و الصدق و الإلتزام بالعدل مع الآخرين؛ فإنّها – أيّ الأخلاق – تفرض الشيء نفسه على السياسيين و الحكامين، من هنا لا يمكن لأيّة حكومة أن تُجيز لنفسها ارتكاب الأعمال الغير أخلاقية بدعوى أنّ السياسة تلزمها ذلك، و أنّها من الأمور المعتادة في السياسات الجارية في العالم!

و من هذه القاعدة لا يُستثنى أحداً في الأنظمة أو المُنضويين تحته؛ لكون الأخلاق هي المقدمة الأساسية للسياسة و نتائجها النهائية، و السياسة تعتبر وسيلة لتحقيق الفضائل الأخلاقية!

"أرسطو" يرى و بحسب ما جاء في مقالة: (الأخلاق و السياسة):

إبان الأخلاق و السياسة؛ الدولة و المجتمع؛ الاقتصاد و السياسة؛ الأخلاق و السياسة؛ الدين و السياسة؛ الثقافة و السياسة؛ لا فرق بينهما، فالأصالة الفردية تنبع من إصالة المجتمع و بالعكس أيضاً، و الإنسان هو المواطن، و كل عمل إجتماعي للمواطن يكتسب صفة سياسية، و المواطن من خلال العمل السياسي يُحقّق طموحه و إنسانيته و بالتالي سعادته]. في نظامنا الفكري الكوني تتجلى وحدة السياسة و الأخلاق بشكل واضح، من خلال مقالات و آراء العلماء و المفكرين و قبلهم الأنمة و قبلهم جميعاً الرسول الكريم محمد(ص) و النصوص القرآنية الشريفة!

"الخواجة نصير الدين الطوسي" يُعرّف السياسة بالقول:

[السياسة فنٌ لتحقيق حياة مفعمة بالأخلاق و المثل](11).

من هنا يتبين بأن الأخلاق أصلٌ و السياسة فرع و وسيلة لتحقيقها، و منهج للوصول إلى تحقيق مكارم الأخلاق و الذي بتحقيقه تتحوّل الأرض إلى جنة بمعنى الكلام.

إنّ الأمام الخميني(قدس) و الفيلسوف محمد باقر الصدر(قدس) و كذا قائد المسلمين السيد الخامني اليوم لم ينسوا في كلّ خطاب التأكيد على وجوب الحفاظ على الدولة الإسلامية المباركة كواجب شرعي يتقدّم حتى على العبادات الفردية، هذا هو الأصل الأهمّ و المفقود للأسف بين أكثر المسلمين و مراجعهم الدينية و الفكرية التي ضلّت طريق الهداية الإلهية بعد ما حصرت الإسلام ضمن دوائرها الضيقة و أهوانها و إنشغلت بقضاياها الجانبية!

إنّ دور المرجعية الدينية في الأمة و في العملية السياسية في العراق – البلد الثأني المرشّح للسير باتجاه تطبيق الإسلام على غرار نظام الدولة الإسلامية في إيران - لم يكن تصدياً علنياً مباشراً و لا حتى غير مباشر – أي لم تمتلك خطاباً إسلامياً رصيناً و واضحاً - ممّا ساهم ذلك في التثويش على المُكلفين الشيعة و مقلّدي مراجع الدين و جعلهم في تيه حقيقي حيث استخدمت مصطلحات فضفاضة إستغلها البعض من السياسيين للحصول على أصوات الناخبين، و لِعِبْ مُعتمدي و وكلاء المرجعية دوراً سنياً للغاية في ترجمة تلك المصطلحات إلى العوام و فسروها على هواهم لا على مبنغى المرجعية الدينية التقليدية العرفية حتى ضمن سياقاتها التقليدية في التعامل مع قضايا المجتمع. فمثلاً مصطلح (إنتخاب الأصل) في الإنتخابات؛ مُصطلح قابل للتأويل و التحريف و فعلاً إستغل الكثير من السياسيين تأويله و تحريفه بما يتناسب مع مصالحهم و أحزابهم، و بسبب ذلك وصل البرلمان و الحكومة و القضاء كيانات و شخصيات لم تكن مخصصة و شريفة لخدمة الإسلام، بل كانت تسرق أموال الفقراء و تذهب بها إلى الحجّ و تبني بها القصور فسببوا الكوارث الكبرى للأمة!

إنّ قيام المرجعية الدينية بدورها الحقيقي في قيادة و توجيه الأمة مهمّ للغاية في مستقبل العملية السياسية، لكي لا نقع في الأخطاء الاستراتيجية الكبيرة التي وقعنا بها في السابق و التي كلفتنا الكثير الكثير .. و لكي يكون المقلّدون على بصيرة من أمرهم من دون أن تتلاعب بهم أهواء مُعتمدي و وكلاء المراجع أو السياسيين فلا بُدّ من موقف واضح و شفاف لا يقبل التأويل و التحريف حتى من الشخصيات التي تُرشّح نفسها للمهام السياسية و البرلمانية.

فالنظام السياسي العراقي لا بُدّ و أن يترتب من جديد و كذا إعادة صياغة بنود الدستور بما يتناسب مع الأحكام و القواعد الشرعية و الأخلاقية و بما يخدم مصالح المسلمين كأمة واحدة ضمن خط ولاية أهل البيت(ع) الذي لا يختلف عليه مسلمان شريفان!

و هذا الأمر لا يتحقّق إلا بتدخل المرجعية الدينية من خلال خطاب إسلامي واضح و شامل تضع فيه النقاط على الحروف لتكون حداً فاصلاً بين المغرضين سواءً الإسلاميين الحركيين أو المُعتمدين و الأحزاب التابعة للمراجع و الذين يكيلون بمكيالين في تقرير الأمور و الحكم على الأوضاع من خلال التلاعب بالألفاظ و القرارات و الحقوق بسوق فتاوي المرجعية حسب مصالحهم الشخصية و الفئوية و الحزبية(12).

إنّ الموقف الواضح و الصريح للمرجعية الدينية تجعل المُكلف أمام تكليفه الشرعي تجاه الأوضاع السياسية المعقدة في العراق، و عندها سيتحقّق إنتخاب الأصل و الاتقى الذي يخدم مصالح الناس و يحترم حقوقهم و يرفع الحيف عنهم على الأقل و هذا شعار المرجعية كهدف لخدمة مصالح الأمة بشكل عام و الشعب العراقي بشكل خاص.

إنّ الدفاع و السعي المُثابر لتعميم و ترويج هذه النظرية (نظرية وحدة السياسة و الأخلاق) يُبرر نفسه، بعكس النظريات السابقة، حيث لا يُمكن توجيه أيّ نقدٍ لها، فلا يوجد أيّ تعارض باطني أساسي فيها (13)، و إنّ هذه النظرية بمأمنٍ كاملٍ من الاتّهامات و الأشكالات التي تُحيط بالنظريات السياسية الأخرى التي بيّنها.

و بالنسبة للعلاقة بين النظرية الثالثة و الزابعة يتبيّن بوضوح لكلّ مفكر و مثقفٍ إسلاميٍّ حاجتهما إلى دراساتٍ مُعمّقة للوصول إلى نتيجةٍ مُوحدة أو ثنائيةٍ بتداخلهما فنياً لتحكيم الأخلاق في السياسة و أعمالها بين الناس، كلّ الناس باعتبار الهدف النهائي للرسالة الإسلامية هي إتمام مكارم الأخلاق (14) لتحقيق سعادة الدارين و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين!

الفيلسوف الكوني

(1) أعمال نظرية التزام في الواقع العملي لا يجوز إلا بإذن الولي الفقيه المتصدي لز عامة الأمة الإسلامية و الإنسانية و المتمثل اليوم بأية الله العظمى السيد الخامنئي دام ظله على البشرية و السبب لأنها تتعلّق بأموال و دماء و كرامة الناس، لذلك لا بُدّ من وجود حكم شرعي مبرء للذمة و يُبرر المواقف و الأعمال التي عادةً ما تدخل فيها مصلحة و مصير البلاد و الأمة من فوق.

(2) نظرية تعود للفيلسوف الإيطالي ميكافيلي تُجيز أعمال كلّ الوسائل المُمكنة للأخلاقية للحفاظ على السلطة، و لعلها النظرية الرئيسية التي تتحكّم في السياسة الغربية .. بلّ كلّ حكومات العالم التي اتخذت "الديمقراطية" دعاءً للحفاظ على النظام بما يُؤمن مصالح المنظمة الاقتصادية العالمية، هذا على الرّغم من وجود نظريات إنسانية عديدة لعلماء غربيين آخرين كـ"ديكارت" لكنّها شبه مهملة على مستوى العمل و التطبيق!

(3) مصطلح "الأصلح" مصطلح عام و غامض و فضفاض إستخدمتها المرجعية الدينية في النّجف في معرض إجابتها على أسئلة المُقلّدين الذين كانوا يأملون تطبيق الإسلام في العراق، و كان ذلك الجواب عاماً و مُلفقاً بكثير من التّأويلات المُمكنة على السؤال الشرعي الواضح لأكثر من 70% من العراقيين المُتابعين لتلك المرجعية العنيدة!

بينما الأمة الإسلامية في بلاد فارس يتمّ تحديد تكليفها الشرعي من كلّ صغيرة و كبيرة حتّى من دون سؤال الأمة من مرجعيتها حول ذلك؛ حيث يُحدّد وليّ الفقيه "الشخص الأصلح" بإشارة و مواصفات واضحة للشخص و أحياناً بالأسماء مُبيناً نقاط القوة و الضعف في المرشحين ليكونوا على بينة و وضوح من أمرهم لأداء أهمّ تكليف شرعي يتعدى أبعاده حدود العبادات و المعاملات الشخصية و الطقوس الدينية التقليدية!

(4) لمعرفة معنى و فلسفة الأخلاق؛ راجع الحلقات السابقة و التي بيّنا فيها بأنّ الأخلاق العملية ما هو إلا نتاج الفكر النظري الذي آمنّت به الجماعة السياسية المُتصدية لمواقع المسؤولية في هيكليّة النظام الحاكم سواءً كان الشخص المتصدي مستخدماً أو عاملاً بسيطاً أو رئيساً للحكومة .. و قلنا بأنّ الأخلاق العملية تتعكس من خلال المظهر الخارجي و مصدر الرزق و الحقوق (الراتب الشهري) الحلال و المُخصصات و الأمكانيات و المسؤولية التي يتّمع بها العامل و الرّئيس من خلال موقعه لخدمة عملية التنمية و البناء و الإنتاج في المجتمع لتحقيق السعادة من خلال الأمن و العدل و المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع أبناء المجتمع و على كلّ المستويات.

(5) للمزيد من التفاصيل، راجع بحثنا الموسوم بـ؛ "المنهج الأمّ في تفسير القرآن الكريم"، القسم الثالث من برنامج المنتدى الفكري.

(6) سورة المائدة / 44 و 45 و 47.

(7) أمريكا و معها قوى الغرب لا ترضى بإستقرار و ثبات أية حكومة في دول العالم ما لم تتّبع سياستها و برامجها، و لهذا نرى أن عدوتها الأولى اليوم في العالم هي إيران التي تحاول تطبيق العدالة الإسلامية بعيداً عن الدوائر الغربية و الأمريكية، لهذا يُحاول الغرب كلّ القضاء عليها و محاربتها على كلّ صعيد.

(8) للمزيد من المعلومات راجع بحثنا: "مُستقبلنا بين الدّين و الديمقراطيّة".

(9) تجدر الإشارة إلى نقطة هامة جداً تبدو أنّها غابت عن عقول الشّريكين و حتى أكثر مواطني أهل الغرب الذين تفككت في أوساطهم العلاقات الإنسانية؛ من أنّ الفلاسفة و المُنظّرون .. إنّما حدّدوا نظرياتهم لرسم اليات تنظيم القوانين الاجتماعية و المدنية – خصوصاً في المجالات السياسية و الاقتصادية إنطلاقاً من كون الإنسان يستبطن الشرّ و الأنا بداخله بحسب تقارير شوبنهاور و ميكافيلي و غيرهما، لذلك من الصّعب بمكان و بحسب نظرتهم هذه للإنسان؛ التّعامل معه – الإنسان المواطن - على أساس حسن الظنّ أو المُسامحة في القوانين، و لعلّ هذه الأمور أصبحت من الّبيدهيات المعرفيّة في الفكر الغربيّ الحديث خصوصاً بعد ما أفسد الكثير من القساوسة و رجال الدّين المسيحيين إبان أحداث القرون الوسطى ممّا شرّع لهم العقل طريفاً آخر للخلاص من الظلم تبيّنته الطبقة البرجوازية و أصحاب المال و البنوك حين شرّعوا بوضع قوانين و مقرّرات طبقاً للواقع الجديد الذي سمّي إبتداءً بعصر النّهضة ثم الثورة ثم الإصلاح حتّى العصر الحاضر. و على الرغم من عدم دقّة الأحكام خصوصاً في تحديد السلوك الإنسانيّ و الاجتماعيّ بسبب تعقيدات و أسرار المُكوّن الرّوحي و النّفسي و حتّى الجسمي للإنسان طبقاً لرؤى الكثير من العلماء و المفكرين الغربيين كـ "الكسيس كارل" و "أبرهام ماسلو" ناهيك عن أئمة و علماء الإسلام – لذلك لم يستطع النظام الغربيّ بوضع العلاج النّاجح لتحقيق سعادة الإنسان الغربيّ رغم تقدّمه في المجال التكنولوجيّ و العمرانيّ. بلّ بدأ بوضوح تشبّثهم بالأزمة تلو الأخرى و على كلّ صعيد خصوصاً في العلاقات الإنسانية و الاجتماعية و السياسات الماليّة و النظاميّة ناهيك عن إسرائيليهم الأجرامية في قتل الشعوب و دحر القوى أو الدّول المُتطلعة لغدٍ أفضل بعيداً عن محاورهم و برامجهم.

(10) إشارة إلى عدم وجود خالق مطلق للوجود، و من هنا يبدأ التناقض و الأشكال في أصل الأصول في النظرية الماركسيّة اللينينية، و لا نريد هنا بحث هذا الموضوع لأنّه يخرجنا عن أصل البحث، و للأطلاع على المزيد من المعلومات راجع كتاب "فلسفتنا" و "إقتصادنا".

(11) الأمام الخميني، (1985م). الأخلاق و السياسة، تدوين السيد حسن إسلامي، مؤسسة نشر آثار الأمام الخميني (قدس)، مطبعة العروج – طهران، ط2.

(12) أكثر المسؤولين في العراق الجديديّ يكبلون بمكياين؛ فحين يدعم الشرع مواقفهم و تصرّجاتهم على سبيل المثال يتمسكون به (كلمة حقّ يُراد بها الباطل)، حيث يرفعون عقيرته و يتجحون بالدّين و السنّة و الدّعوة، و لكنهم يتبرّون من الدّين و الشرع و الدّعوة و الأخلاق حين تُدين مواقفهم و تصرّجاتهم و نهيبهم للأموال و الرّواتب و المُخصصات بأوامر من الأستخبار العالميّ مع التّنجح بالقوانين الوضعية!

(13) ملكيان، مصطفى (2001م). مجلة (أيين) المتخصصة في السياسة و الاجتماع.

(14) قال رسول الله (ص)؛ [إنّما يُعنتُ لأئمّة مكارم الأخلاق].